

كتاب الهلال

شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عايد عياد

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

تليفون ٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

KITAB ALHILAL

العدد ٤٥٢ - ذو الحجة ١٤٠٨ - أغسطس ١٩٨٨

NO . 452 AUGUST 1988

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) في جمهورية مصر
العربية تسعة جنيهات بالبريد العادى وفى بلاد اتحادى البريد
العرسى والافريقى والباكستان مائة عسر دولارا او ما يعادلها
بالبريد الحوى وفى سائر انحاء العالم عسرون دولارا بالبريد

الهلال فى مخ
الحارح سبيل
البريد المسجل

اهداءات ٢٠٠١

اصلاح راتبه

القاهرة

سَعْدُ زَغَلُول

زعيم الثورة

بقلم

عباس محمود العقاد



دار الهلال

مقدمة

تسير الأمم على هدى من عايتها كلما تبينت مواقع
خطواتها بين ماضيها وحاضرها ، ويعظم رجاؤها فى النجاح
كلما أحست أنها أدركت نفسها منه فى الماضى وانها خليفة
أن تدرك نفسها مثله أو يزيد عليه فى المستقبل ، ومصر
لا تكسب شيئا من قول قائل أن جهادها كله عبث وأن
زعماءها كلهم عجرة أو مقصرون . فان هذا ظلم للماضى
وللمستقبل فى وقت واحد : ظلم للماضى لانه يخالف الواقع
الذى تدل عليه المقابلة بين أسنا ويومنا ، وظلم للمستقبل
لانه يشبط عزائم العاملين له ويدخل اليأس على قلوب
الآملين فيه ، ومن دواعى التفاؤل أن سجل النهضة المصرية
يدل على نجاح أدركناه ونجاح سندركه ، اذا صدقت
العزائم واطرد المسير على الطريق المستقيم .

فى هذه الصفحات التالية سجل النهضة التى نهضتها
مصر على أثر الحرب العالمية الاولى ، ويطيب لنا ونحن نقدمها
أن نسأل : أين نحن اليوم وأين كنا ؟ فإذا بالجواب الواقع
الذى تقرره شواهد العيان اننا تقدمنا ونرجو أن نتقدم ،
وان التسوية بين مصر اليوم ومصر قبل سنتين سنة أمنية
لا يمتناها لمصر مصرى رشيد ، فان الفارق البعيد بين ماكانه
وما صرناه هو المقياس الصادق الذى تقاس به خطواتنا من
أمس الى اليوم ، ونتمنى أن تستقيم فى الغد الى مدى أوسع
جدا مما أدركناه .

كيف كانت مصر فى مسنهل الجهاد الذى تسجله هذه
الصفحات ؟

كانت الدولة كلها فى قبضة « المتدوب السياسى » أو
فيصر قصر الدوبارة يصر فيها كيف شاء وينولى شئونها
الداخلية والخارجية بغير حسيب .. وكان جيشها كله
بقيادة « السردار » الانجليزى الذى يثور ويسوق الاساطيل
اذا هم باصلاحه أمير أو وزير ، وكانت كل وزارة فى قبضة
مستشارها الذى يأمر وينهى ويسرم ويتنقض بغير ارادة
الوزير وبغير علمه فى كثير من الاحيان ، وكان كل اقليم
فى قبضة المفتش الانجليزى الذى يختار الموظفين ويرشحهم
للترقية أو للعزل من المدير الى العمدة الى الخفير ، وكانت
كل محكمة عليا لها قاض من قضاة الانجليز ، وكل محافظة
فى عواصم القطر الكبرى لها حكام من ضباط الانجليز ،
وكان جيش الاحتلال من ورائهم يكظم مناقس الفساده
والاسكندرية ويقبض مرتباته من ميزانية الدولة المصرية ،
وكانت السياسة الاستعمارية تدير ميدان الاقتصاد المصرى
كأنه ديوان من دواوين الحكومة ، فلا مصرف ولا شركة ولا
مرفق من مرافق الثروة العامة بيد أحد من المصريين ، وكل
ما بيدهم ديون ثقيلة كانها الاغلال فى أيدي الاسرى
والسجناء ، وتدع الفارق بين التعليم الذى تنفق عليه
الدولة والامة أقل من نصف مليون والتعليم الذى تنفق
عليه أكثر من خمسين مليوناً ، فان الارقام تفتى فيه عن
الكلام .

ذلك مدى النجاح الذى أدركته مصر بنهضتها قبل ستين
سنة ، وانها لسعيدة اذا تهيأت لها ستون سنة أخرى يمثل
هذا الفارق العظيم بين ما نحن عليه اليوم وما نطمح اليه .

واعتقادنا أن النهضة لم توفى هذا النوفيق الا لانها
امتازت على تقدمها من النهضات بمزینین ظاهرتین :
أولهما انها كانت نهضة أمة كاملة وجدت زعيمها ولم يكن
زعيم رهط محدود أو طبقة خاصة ، والثانية انها طلبت
الاستقلال حيثما وجدت اليه سبيلا ولم تقيد به بوسيلة من
الوسائل أو نظرية من النظريات .

وقد تغيرت ظروف العالم وفعلت سنة التطور فعلها في
تقدم الأمة المصرية ، ومع هذا نرجع الى المشروعات التي
كانت مقترحة قبل نيف وثلاثين سنة فنرى أنها سبقت
الزمن بشروط بعيد ، فلو نفذ مشروع منها لحقق لنا أمنية
الجلاء والغاء الامتيازات قبل سنة ١٩٣٦ ٠٠ وهي سنة
المعاهدة التي أبقت على بعض القيود ولم تحطم جميع تلك
القيود ، ولا ينتهي العجب من غيرة الزعيم الشيخ سعد
زغلول حين يعلم المطلع على هذه الصفحات انه لم يقبل
مشروعا ناقصة الا وهو على مضض وبعد الرجوع الى مبدأ
الاستفتاء والاجماع ، حرصا منه على وحدة الوفد ووحدة
الأمة من ورائه جهد المستطاع .

هذه الوقائع التي تحملها هذه الصفحات خليقة أن تعزز
الثقة بما بلغناه والامل فيما سنبلغه بالثابرة والاستقامة
الى الغاية ، وقد اخترناها من كتاب « سعد زغلول » وافية
على حدة بنحلية الحوادث التي اشتملت عليها ، وتوخينا
في اختيارها أن تنتظم صلة الحاضر بالماضي وأن تستقيم
بها الطريق على هدى التاريخ الصحيح ، ولعلها بهذا الحيز
في سلسلة الهلال أوجز سجل وأجمع إيجاز .

عباس محمود العقاد

سعد في سطور

● في أول يونيو سنة ١٨٦٠ ولد سعد زغلول في قرية « ابيانة » وكان أبوه الشيخ ابراهيم زغلول عميد القرية ، وأمه بنت الشيخ عبده بركات من أسرة عريقة .

● ورث سعد من أبويه بنية العلاج وصلابة الخلق وصدق العزيمة . ولما مات أبوه وهو في سن السادسة ، عني بتربيته أخوه الأكبر .

● ألحق سعد بمكتب القرية حتى بلغ الحادية عشرة من عمره ، ثم أرسل الى الأزهر حيث تأخر على حضور الدروس بين يدي المجددين من أساتذته . وكان يتردد على مجلس جمال الدين في داره .

● حينما اسعانت الحكومة بالشيخ محمد عبده في تحرير « الوقائع المصرية » سعى في تعيين سعد لتحرير القسم الادبي ، فمكث محررا بها حتى نشبت الثورة العرابية .

● اشترك سعد في الثورة العرابية وناله من أذى الاعتقال بلاء غير يسير ، وخسر وظيفته وبات في قائمة أنصار عرابي باشا .

● اضطر الى احترام المحاماة وكانت الدولة البريطانية قابضة على ناصية الامور . فتمنى الى المسئولين أن يسعدوا وزميلا له ألفا جماعة سرية باسم « جماعة الانتقام » فاعتقلا وظلا في الاعتقال بعد الحكم ببراءتهما أكثر من ثلاثة أشهر

● وبعد بمائتي سنين عرض عليه وظيفة ، نائب قاض ، بمعكمة الاستئناف في سنة ١٨٩٢ ، وقبلها . وبقي في القضاء ١٤ عاما ثم عين وزيرا للمعارف . ثم وزيرا للحقانية .

● اعتزل الوزارة وعزم على ترشيح نفسه للجمعية التشريعية ، فنجح في الدائرتين اللتين رشح نفسه فيهما نجاحا فاق كل تقدير . واخير وكيل للجمعية التشريعية ، فكان وكيلها المنتخب .

● نشبت الحرب العظمى في يوليو ١٩١٤ ، وفي ديسمبر أعلنت الحماية البريطانية . ولم تمض أشهر حتى أطلق الانجليز أيديهم في دواوين الحكومة ، وأمعنوا في التضيق على أعداء الاحتلال .

● وبعد انتهاء الحرب تألف « الوفد المصري » للسعي للحرية والاستقلال ، واختير سمعد رئيسا للوفد ، فكان قائد النهضة المصرية الباسل ، وزعيمها العظيم ، وقد كافح وناضل ، ونفى في سبيل بلاده .

● كان أول رئيس لوزارة شعبية بعد الاستقلال . وأول زعيم مصري ألقى خطبة العرش الاولى حين افتتح الملك فؤاد البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ .

● تولى رئاسة مجلس النواب حتى توفي في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ وهو في السابعة والستين من عمره .

القارعة

لا بد لنا من قارعة !

تلك هى الكلمة التى كان يرددها سعد فى الاسبوعين
الآخيرين قبل نفيه ، لانه كان يرى بحق أن السكوت يتبعه
سكوت وان الحركة تتبعها حركة ، ولم يكن جازما بأن
المورة آتية بعد القارعة التى كان يتصدى لها ويستبطن
وقوعها . لان المعسكرات والقلاع والمطارات فى مصر كانت
تعج بالجيوش وتزدحم بالمدافع والدبابات والطائرات .
والمصريون مجردون من كل سلاح حتى الهراوات والمدى
وبنادق الصيد . والخطب ممنوعة والصحف مراقبة
والذهاب والاياب بمرصد من الجواسيس والعيون . فاذا
تعدرت الثورة على المصريين فغير عجيب أن تتعذر ، وغير
لزام أن تنور أمة فى هذه القيود ، وهى لا ترجو بالثورة
الغزلاء أن تغلب الغالبين المزودين بكل سلاح .

لم يكن جازما بأن الثورة آتية . ولكنه كان جازما بأنها
إذا أتت فلن يكون مجيئها الا بقارعة تشعل نيران الغضب
فى الامة الوداعة المتحفزة . وفى وسعه هو أن يتصدى
للقارعة المرجوة الموهوبة فليتصد اذن لها ، وليعمل ما فى
وسعه . وعلى المقادير بقية التدبير .

وعندنا أن سعدا لو كان جازما بالثورة جزما لا تردد فيه
لكانت بطولته دون هذه البطولة ونصيبه من الاقدام دون
هذا النصيب ، لانه يقدم ولا يخشى أن يطول الخطر الذى

يقدم عليه ، ويجازف ويعلم أن غضب النورة يحميه . فاما أن يقدم وهو لا يبالي أن يستهدف للنكال دون أن يتبعه أحد أو يقفو ضربته ضارب فتلك هي البطولة العليا ، لأنها بطولة الواجب ، وهي أعلى وأقوم من بطولية الحساب والتقدير .

ومضى يوم ولم تأت القارعة فاستبطأها ، وكان من عادته أن يخرج من مكتبه ليتمشى في الطرقة لحظة ثم يعود اليه ، ففي مساء اليوم التالي لارساله البرقية الى رئيس الوزارة لقي عضوا من أعضاء الوفد في تلك الطرقة فقال له : « ان الجماعة لم يأتوا بعد . أتراهم لا يأتون ؟ » ثم قال : « هذا ليس بنافع . انهم اما أن يدعونا نساغر أو يقبضوا علينا والا فهم يتركوننا نموت في مواضعنا » .

بيد أن هذا القلق لم يطل أكثر من يوم آخر . لان « الجماعة » المنتظرين أتوا في مساء اليوم التالي أى في اليوم الثاني من شهر أغسطس . فجاء الى بيت الامة - عند الساعة الخامسة - ضابط بريطاني برتبة صاغ ومعه ضابط آخر برتبة الملازم ومترجم مصرى ، ووقف على جانبي الباب الخارجى جنديان بريطانيان يحمل كل منهما بندقية في طرفها حربة ، وكان طالب من طلاب المدارس العليا قد دخل الى بيت الامة قبل مجيئهم مهرولا فأبلغ الاستاذ فؤاد القصبجي (١) الذى كان يعمل يومئذ في قلم الكتساب والمترجمين الملحق بالوفد المصرى أنه رأى ضابطا بريطانيا يستوقف محمد محمود باشا في طريقه الى بيت الامة ويركبه سيارة من سيارات الجيش الانجليزى . فخرج الاستاذ

«١» اعتمدنا على رواية الاستاذ فؤاد في تفصيلات ماحدث ببيت الامة في حضوره

فؤاد ليحبر سعدا بما أبلغه الطالب ، وإذا به أمام الضابط البريطاني على باب الحجرة ، فارتد هذا وبادره بالانجليزية « انى أريد مقابلة سعد زغلول باشا فأين هو ؟ » فأجابه الاستاذ فؤاد بالفرنسية : « تفضل فانتظر فى حجرة الاستقبال زينما أخبر الباشا » وأشار الى حجرة الاستقبال فلم يفهم الضابط قوله وظن أن الباشا فى الحجرة التى أشار اليها ، وعاد يقول : « هل سعد باشا هنا فى الحجرة ؟ » فقال الاستاذ فؤاد : « لا - وانما أنا ذاهب لإبلاغه » . فنظر اليه الضابط نظرة فاحصة ، وقال له : « بل أنا أريد أن أراه بغير وساطتك » ، فاعتذر الاستاذ وهتف فى شيء من الاستغراب : « ان العرف هنا لا يسمح الزائر أن يقدم نفسه بنفسه ! » قال الضابط متكهكا : « فى هذه الزيارة لا بأس من المقابلة والتقديم فى وقت واحد ! » والتفت الى الاستاذ فؤاد فرآه واضعا يده اليمنى فى جيبه فخيّل اليه أنه يخرج منه سلاحا فناداه فى لهجة عسكرية : « ارفع يديك » . وأسرع الضابط الثانى الى مسدسه يستعد لتجريدته .

وكان سعد فى مكتبه قد شعر بما يجرى على حجرة الاستقبال فخرج الى باب المكتب ، ولمحه الاستاذ فؤاد والضابط هناك فى وقت واحد . فقال الاستاذ للضابط : « ها هو سعد باشا » . فتركه الضابط واتجه الى الباشا وعو يحييه التحية العسكرية .

نظر الباشا الى الضابط مليا ثم دعاه الى المكتب ، فرفع قبعته ودخل معه ، ثم خرجا والباشا يتقدمه فى ثيابه المعهود الى درج السلم حيث وقف وقال له بالفرنسية : « لست أذهب معك على قدمي » سارسل فى احضار

مرغبة » فلم يفهم الضابط قصيد الباشا وردد قوله : «لدى أمر بالقبض على سعادتك » قال الباشا وعو يبتسم : « فهمت ذلك جيدا • ولكنى أريد احضار مركبة » ففهم الضابط عند ذلك بشيء من العناء ، وأشار الى حيث تقف السيارة العسكرية بالانتظار • وكانت آخر كلمة قالها سعد قبل مغادرته بيت الامة « نسجعوا » ••• قالها بالفرنسية وكررها مرات •

ولما هم بالنزول النفط الضابط الى الواقفين الذين تجمعوا فى هذه الفترة وسأل : « أين اسماعيل صدقى باشا ؟ » وكان صدقى باشا مع الواقفين فقال : « أنا هو » فقال الضابط : تفضل بالمجيء معى « فأجابه : « حسنا • ولكن نسمح لى بالرجوع لحظة الى المكتب » فوضع الضابط يده على كتفه وقال : « لا • انى أخشى أن تذهب ! » قال صدقى باشا : « لو كنت أريد الهرب لما أظهرت نفسى » ثم أفلت من يده ومضى الى المكتب • فانتظره الضابط الى أن عاد •• ثم سأل : « أين منزل حمد الباسل باشا ؟ » فلم يجيبه أحد ، وبعد هنيهة أشار أحد الواقفين الى المنزل ودل الضابط عليه •

• ولم يذكر لى الاسستاذ فؤاد قصبجى فيم كانت عودة صدقى باشا الى المكتب تلك اللحظة ، ولكنى علمت بعد ذلك أنه عاد اليه ليقضى بعض الاوراق الهامة مخافة أن تأخذها القيادة العسكرية أثناء التفتيش •

ولما هم الضابط بالانصراف تقدم اليه عبد العزيز فهمي (بك) والاضطراب باد عليه ، وقال بالفرنسية : « اذا أردتم مرة أخرى استدعاء أحد منا فيكفى أن تكتبوا اليه وهو يحضر اليكم » •• واضطر الى أن يكرر عبارته مرة أو

مرتين لان الضابط لم يعرفها لأول مرة . فلما فهمها قال له « أشكرك » . . . ومضى .

وبعد نحو ساعة حضر الى بيت الامة حمد الباسل باشا وكان قد علم بما حدث فخطب مركز القيادة العليا بفندق سفواى سائلا . « الى أين تريدوننى أن آتيكم ؟ » فأحالوه الى ثكنة قصر النيل ليسألها . . . وطلبت منه هذه الحضور على الاثر . فودع أصحابه وذهب الى الثكنة .

وقد ادخل سعد وأصحابه فى الثكنة ، كل واحد منهم الى حجرة منفردة حتى المساء . ثم سمح لهم بالاجتماع ساعة العشاء . وقضوا الليلة فى الثكنة يتساءلون عن مصيرهم ، وفى الصباح أبلغهم ضابط كبير أنهم قد سمح لهم باستحضار ثياب من منازلهم تكفيهم لمدة شهر ، وبخادم لكل منهم ، اذا شاء .

وفى اليوم الثالث سئلوا : « هل أنتم على استعداد للمسير ؟ » فأجابوا : « على أتم استعداد » ونزلوا مع الحراس الى فناء الثكنة فركبوا سيارتين تتبعهما سيارة بضاعة ، تحمل الاتباع والحقائب .

وخرجت السيارات بسرعة الى محطة العاصمة . فلما نزلوا منها احاط بهم عشرون ضابطا انجليزيا ومعهم محمود صدقى باشا محافظ العاصمة ، وساروا بهم الى الرصيف الذى يقف عليه قطار بور سعيد ، وأدخلوهم جميعا الى ديوان واحد فى القطار ، ومعهم واحد من الضباط لم يكن سعد وأصحابه يعلمون الوجهة التى يتجهسون اليها ، فكانوا عند خروجهم من ثكنة قصر النيل يحسبون أنهم منقولون الى معسكر المعادى . . . فلما اتجهت السيارة يسارا وبلغوا قطار بور سعيد ظنوا أنهم منقولون الى رفح

أو الى السويس . ثم وصلوا الى بورسعيد ووجدوا هناك ضابطا بريطانيا بالانتظار . فأركبهم معه سيارة الى الميناء وأصعدهم الى نقالة بريطانية تقل ألفين من الجنود الانجليز فى طريقهم الى بلادهم . وأخذ البحارة فى تدريبهم على وسائل النجاة عند الخطر ، لأن السفن كانت تصطدم بالالغام كثيرا فى بحر الروم .

علموا انهم منقولون الى جزيرة مالطة حيث كانت القيادة العسكرية تأسر المعتقلين من المصريين والترك والالمان . ولكنهم لم يعلموا ذلك من ضابط النقالة الا بعد الخروج من الميناء . فبقوا لهم فى عرض البحر انهم ذاهبون الى تلك الجزيرة ، ووصلوا اليها بعد ثلاثة أيام .

تنسائل الكيرون : على أى قاعدة جرت الحكومة الانجليزية باختيار أصحاب سعد الثلاثة فى هذا الاعتقال؟ وتعليل ذلك ما نرى أن القيادة العسكرية لأحضت التقاليد الرسمية فى اختيار كبراء الوفد الذين يعتقلون مع رئيسه فاسماعيل صدقى باشا وزير سابق ، ومحمد محمود باشا مدير سابق ، وحمد الباسل باشا من غير الموظفين هو رئيس قبيلة بدوية كبيرة يعرفه الانجليز من أيام الحرب الطرابلسية ، وجميعهم يحملون لقب الباشوية ، فاختيارهم هو الاختيار الوحيد الصحيح من وجهة التقاليد الرسمية .

الثورة

سرى نبأ الاعتقال بطيئا متدافضا فى اليوم الاول ، لان القيادة العسكرية حضرت على الصحف نشره والتلميح اليه فعلم به أعضاء الوفد وأصدقاؤه وموظفوه فى يومه ، وعلم به طلبة المدارس العليا فى اليوم التالى لانهم يجتمعون فى أمكنة متقاربة وينتمى بعضهم الى أعضاء الوفد وأصدقائه بصلة القرابة أو المعرفة ، وتسامعت به أحباء القاهرة شيئا فشيئا ، وانتقل منها الى الاقاليم بمثل ذلك البطء والتنافض ، فلم يسر الى القطر كله الا بعد يومين أو ثلاثة .

أضرب طلاب المدارس العليا نى صباح اليوم العاشر من شهر مارس عن تلقى الدروس ، وخرجوا من مدارسهم فى مظاهرة كبيرة طافت بدور المعتمدين السياسيين للاحتجاج على اعتقال الزعماء وعلى كبت شعور الأمة وحرمانها الحق فى ابداء مشيئتها ، وهى تسمع كل يوم دعوة الامم كافة الى بيان حقها وتقرير مصيرها .

وأضرب عمال الترام بعد الظهر ، ثم أضرب الحوزية فى اليوم الحادى عشر ، وأصبحت الدكاكين مغلقة فى معظم أنحاء المدينة الا الدكاكين الاوربية ، وتجندت المظاهرات من طلاب المدارس وطلاب الازهر وطوائف شتى من الجمهور فقابلها الجنود البريطانيون باطلاق المدافع الرشاشية غير مفرقين بين كبير وصغير ، ولا بين مشترك أو غير مشترك فى المظاهرة .

وكانت نقابة المحامين قد أعلنت الاضراب فانقطع المحامون عن المحاكم الا من كان يوفدهم المجلس اليها لطلب

تاجيل القضايا ، واستتارت الفسوة فى فمع المظاهرات
غضب الناس وحنقهم فكثرت المظاهرات بدلا من أن تقل
واضطرمت وقديا بدلا من أن تتمد . وطاش صسواب
الحراس العسكريين من جراء هذه المفاجأة فأصبـ
لا يميزون بين جمع وجمع ولا يطيقون النظر الى حـ
الناس ، ففى يوم الجمعة الرابع عشر من شهر مارس أثلقت
السيارات المدرعة نيرانها على حـ كبير بجوار المسجد
الحسينى فقتلت منهم بضعة عشر وجرحت خلقا كثيرين ،
ولم يكونوا فى مظاهرة ولا قصدوا الى التظاهر ، ولكنهم
كانوا خارجين من المسجد بعد أداء الصلاة ، وضابط الفرقة
يجهل كل شئ الا أنهم قوم متجمعون ، وعنده أمر صريح
باطلاق النار على كل قوم متجمعين !

وتعددت المظاهرات فى مدن القطر فقولبت بمثل
ما قولبت به فى القاهرة ، وسرت أخبار القتل واطلاق
الرصاص الى أنحاء الاقاليم ، فأنفجر كمين السـ الذى
طال كظمه فى الصدور ، وانفجرت الثورة فى كل مكان .

من الخطأ أن يقال أن المظاهرات كانت هى سبب الثورة
الوحيد ، أو ان الثورة ما كانت لتنفجر فى القطر لولا
مظاهرات العاصمة ، فانما كانت المظاهرات كالشرر الاول
يتطاير من فوهة بركان يغلى وهو يهم بالانفجار ، فمن شهد
تلك الثورة الجارفة التى اندفعت فى حينها اندفاعا يدل
على عمق مكانها وتأجج وقودها ، أيقن أنها قوة لا تحبس
طويلا، وانها هى سبب المظاهرات وليست نتيجة المظاهرات .

فقد صبر الناس زمنا على مظالم الحرب ومضائكها ، ثم
انتظروا الفرج بعد الهدنة فاذا بهم يعالجون مرارة الخيبة
ويوجسون من مخاوف المستقبل فوق ما أوجسوا من مخاوف

السنوات الماضية ، وزاد في نكديتهم أنهم يعانون هذا
الكظم كله في الوقت الذي تنو فيه دعوة الانصاف وتتجاوب
فيه الاصدقاء بالطفء والرجاء ، وأنهم يطلبون أمرا يسيرا هو
حق الشكوى والاحجج فيجابون بالتهديد والاقصاء عن
البلاد ، ثم يستنكرون هذا العنت الغاشم فيعاقبون باطلاق
الرصاص ، ولا يراد منهم الا أن يخنقوا وهم صامتون .

فلما شاع خبر اطلاق الرصاص على المنظاهرين ، وضاعت
اخبار الموتى والمعتقلين من الطلاب والتسبان العزل المسلمين ،
طفى الغضب بعد أن طم وطهر بعد أن عم ، وكان ظهوره على
نمط واحد في جميع البلاد بغير تدبير ولا سبق اتفاق ،
فبدأ انقطاع المسك الحديدية ما بين طنطا وتلا في اليوم
الثالث عشر من الشهر ، ثم انقطعت في جهات كثيرة دفعة
واحدة ، وتناول التحطيم والتخريب أسلاك التلغراف
والتليفون وقضبان السكة الحديد حيثما وصلت اليها
أيدي الثائرين .

ولم يحل هذا التحطيم من غرض تعمده الثائرون بتدبير
مقصود ، وهو تعويق القطارات المسلحة والفرق الجواله
عن الصواف بالمدن والقرى لجمع السلاح وتفتيش المنازل
وايذاء الناس أثناء ذلك التفتيش . . فقد أمعنت السلطة
العسكرية في جمع السلاح من بداءة الحرب حتى جمعت
المدر الكبيرة والعصى الغليظة وكل ما يصلح للتسلح به في
عراك أو مشاجرة ، ثم لمحت بوادر الثورة بعد اعتقال
الزعماء فعدت الى حملة أخرى من حملات التفتيش .
وأوجس الناس من عواقب هذه الحملة شرا ، فخطر لبعضهم
أن يعوقوها بقطع المواصلات .

الا أن الباعث الأكبر الى التحطيم والتخريب كان اندفاعا

جامعا بغير قصد مرسوم : اندفاع الساخط يحاز فيما يصنع وهو ساخط .. كأنما هو في هذه الثورة الجامعة صريع مكموم محبوس في بيت مغلق يريد أن تسمعه الدنيا ولو بتدمير أثاثه واحراق داره . فجاءت عوارض الثورة متفقة في كل مكان لان هذه العوارض هي كل ما يستطيع في تلك الحالة . ولو كان باعث التحطيم العدوان على الملك والنفس ولم يكن مجرد الاحتجاج وابلاغ الصوت الى العالم لاتجه الثائرون الى نهب خزائن الحكومة وأموال الاغنياء والمصارف ، وهو ما لم يحدث قط في بلد من البلدان .

وظل الانجليز مضللين عن فهم شعور هذه الامة يفسرون أعمالها بأسباب المصالح ولا ينظرون الى بواعثها النفسية، كأنما البواعث النفسية عامل لا يحسب له حساب في حركات الجماهير . فظنوا أن أعمال الثائرين لا تتفق هذا الاتفاق الا بتدبير مصطنع ودسياسة أجنبية . وربما طاب لرؤسائهم أن يفهموا ذلك لانهم أبلغوا حكومتهم في لندن ان الامة هادئة فاترة، وأنها ضعيفة لا يخاف منها انتفاض .

وان أناسا كثيرين - ومنهم بعض المصريين - ليعجبون اذا عرفوا الآن أن هذه الثورة المفاجئة لم يقع فيها تنظيم ولم تكن فيها رئاسة مدبرة على الاطلاق . وأن مظاهرة الطلبة الاولى وقعت على غير علم سابق من الوفد بل على خلاف النصيحة التي سمعها الطلبة من بعض أعضائه الذين بقوا في القاهرة بعد اعتقال سعد ، وأصحابه الثلاثة .

لكنها هي الحقيقة التي نؤكد بها بعد استقراؤها من مصادر عديدة . فان الطلبة أصبحوا مضربين في مدارسهم يوم المظاهرة وهم مختلفون في الخروج أو البقاء ، ثم خنط لفریق منهم أن الخروج ربما خالف مشيئة الوفد وأفسد

عليه رأيا يفكر فيه أو خطفه يبعثوا . فبعثوا الى « بيت الامة » أفرادا منهم يستفسرون ويسردون اليهم بما يفر عليه رأى الاعضاء ، وهناك استأجروا الاستاذ ، عبد العزيز فيجي بك ، فافضوا اليه بمصممهم وأبدعوا عباة الطلبة ونحفرهم للخروج والنظار في أحياء العاصمة ، فنار بهم الاستاذ وانهرهم انهارا شديدا وهو يقول لهم ما معناه : « أن المسألة ليست لعب أطفال .. دعونا نعمل في هدوء ولا تزيدوا نار الغضب اشتعالا عند القوم » .

فتركوه وهموا بالانصراف متذمرين مقتصين ، وإذا بالاستاذين محمود أبى النصر وعبد اللطيف المكباتى يلحقان بهم ليخفقا عنهم أنر الكدر الذى خامرهم من تائب عبد العزيز بك ، فتلفظا في التسرية عنهم والنصح لهم بالتزام السكون واجتناب المظاهرات ، وانصرف رسل الطلبة على أن يبلغوا زملاءهم ما سمعوه وهم مترددون بين الاعضاء عنه أو الاصغاء اليه ، ولكن زملاءهم كانوا قد استبسطواهم وتبايجوا بما سمعوا من كلام خطبائهم واستشارة دعائهم فخرجوا قبل أن يعود اليهم رسلهم بنتيجة سؤالهم ، وتمت المظاهرة الاولى على هذا المنوال .

أما حوادث الاقاليم فقد تمت بغير ايحاء ولا تدبير ، اذ لم يكن للوفد في ذلك الحين لجان يجوز أن يقال انها اتفقت على تنفيذ خطة مرسومة في جميع الاقاليم ، ولم يكن خبر السكة التى قطعت بين طنطا وتلا قد شاع في القطر حتى يقال انه جاء في طليعة الحوادث بمثابة الايحاء والقودة على عمد أو على غير عمد ، وانما نجمت الثورة من بديهة الامة كلها لانها كانت كلها على اتفاق في الغضب المكظوم والتأفف الذى بلغ مداه .

ولقد أخطأت السلطة العسكرية في كل تدبير فكانت تستفز الناس بكل عمل تفصده به الى البطش والارهاب ، وتدفعهم الى نقيض ما تريد من الخسوف والطاعة ، وتثير النفوس الى التحدى والمعاندة بدلا من الاذعان والسكينة .

بالغت فى قمع المظاهرات فزادت المظاهرات ، وأنذرت كل من يقطع المواصلات « بالاعدام رميا بالرصاص بمقتضى الاحكام العرفية » فكان جواب هذا الانذار اضراب عمال السكة الحديدية فى اليوم التالى وخروجهم من مصانعهم منظافرين ، ثم اندفع الناس الى قطع القضبان وأسلاك التلغراف والتليفون غير مكترئين للعقبة ، فانعزلت القاهرة والمدن الكبرى من جميع الجوانب ، واضطرت السلطة الى استخدام الجنود الانجليز لتسيير القطار وتنظيم المواصلات وبعد أن كانت تتوعده القرى التى تنقطع السكة على مقربة منها بالغرامة عادت الى نشر انذار كهول فيه أن كل حادث جديد من حوادث التدمير « يعاقب عليه باحراق القرية التى هى أقرب من سواها من مكان التدمير » واستندى القائد العام بعض الوزراء والسروات فى اليوم العشرين وحذرهم من دفع السلطة الى « تدمير العماثر وتخريب القصور » وطلب اليهم أن يبذلوا جهدهم فى النصيح للشعب بالهدوء والاقلاع عن « المشاغبات » .

كل ذلك والثورة تتفاقم ، والجماهير تقدم وتقدم ، ومنهم من أغاروا فى بعض البلدان على مراكز الشرطة فأنزعوا ما فيها من السلاح ، فاستخدمت السلطة الطائرات والبواخر النيلية لايصال المدد الى الجهات المعزولة ، وحدثت أنشياء ذلك مناوشات قتل فيها خلق كثير .

على أن الثورة لم تكن فورة غضب بغير معنى كما أراد

أعداؤها والناقمون منها أن يتخيلوها ، فلو كانت كذلك لما
 ظهر فيها ما قد ظهر من نفحات النخوة القومية والاريجية
 الانسانية التي ترتفع اليها الشعوب كما يرتفع اليها الافراد
 فى ساعات السمو والاشراق والفداء . فان هذه النفحات
 لا تظهر فى سوررات الغضب الحيوانى حين ينطلق على غير
 هدى وفى غير مطلب ، ولكنها تظهر حين تكون النورة اعرابة
 عن شعور مكتوم ونزعة مشبوبة الى الكمال . وقد كانت
 الثورة المصرية كذلك فغلب فيها الروح القومى على كل
 عصبية وكل علاقة وكل فارق مشى فيها علماء الازهر
 يحملون بساط الرحمة فى تشييع جنازات الشهداء ،
 ويرفعون الاعلام وعليها شارة الهلال والصليب ، وقام
 القساوسة فى المساجد يخطبون المسلمون ويؤدون ما يؤدى
 لها من الشعارات الدينية ، وخرج العقائل والاوانس من
 الخدور يسابقن الرجال والشمبان الى المهالك والاختار
 ويستهدفن للجند مسلحين متأهبين كأنهم فى ميدان قتال
 وغلبت فرائض الحمية الوطنية على كل فريضة وكل تقليد ،
 فكان الضباط يسرون الى جانب القضاة والمحامين وطلاب
 المدرسة الحربية يسرون الى جانب الطلاب فى كل مدرسة
 وكانوا جميعا ينادون باسم مصر ولا يذكرون الا أنهم
 مصريون .

وتجلت بسالة التضحية على مثال رائع نبيل كانبيل
 ما سيطرت توارينج الجهاد والفداء فى وثبات الامم . فمات
 اناس يحملون العلم أنفا من الفرار أمام نيران المدافع وهم
 عزل من السلاح ، ويرى اخوانهم مصرعهم فيبادرون الى
 رفع العلم ليستقبلوا مصرعا كمصرعهم طائعين متنافسين ،
 فى لحظة يطبقون فيها رؤية البحث المطروحة لقي ولا
 يطبقون رؤية العلم ملقى على التراب .

وفد أحاطت بالمصريين فى تلك الايام موغرات كثيرة من فتك وارهاب وخسونة واستفزاز ، فى بعضها ما يشفع للناس لو طغت بهم مرارة النقمة وجمعت بهم لواعج الضغينة . لكنهم مع هذا لم يقترفوا سقطة واحدة تشين صاحبها فى غضبة أو رضاه ، ولم ينسوا أدب المروءة فى أشد أوقات الهياج والاضطراب . فلم يعتد أحد قط على طفل أو على شيخ عاجز أو على امرأة ، وشهد اللورد اللنبى للنورة المصرية بهذا الادب فى الكتاب الابيض حيث قال بعد ثلاث سنوات : « كانت سيدة انجليزية مستقلة مركبة مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة يوم الجمعة فى حى بولاق ، وقد نجت من الاذى البليغ بأن اتخذت من مظلتها مخبأ فمزقت الاحجار المظلة ، وهذه أول مرة اعتدى فيها على امرأة فى كل السنوات الثلاث الماضية » . ولو ثبتت هذه الحادثة كل النبوت لما كانت شيئا يذكر لانها لن تكون الا النادرة التى تؤكد القاعدة ولا تنفيها ، ولكن التحقيق لم يتبت بوجه من الوجوه أن السيدة كانت مقصودة بالاعتداء والاساءة . . . والا فما الذى كان يحمى سيدة منفردة لا تحمل معها الا المظلة من عدوان العشرات والمئات الذين يقصدونها بالايذاء ؟ ان انفراد هذا الحادث فى جميع سنوات الثورة لتحقيق وحده بالجزم بنفيه لا بمجرد التشكيك فيه ، وقد سبقته الحوادث الكثيرة المشهورة فى أعنف أيام الياج فكان الثائرون يتورعون فيها جميعا على المساس بالسيدات والاطفال ، ومنها حادثة « بهيج » المشهورة على الحدود الغربية التى شهدت فيها صحف الاستعمار بترفع الثوار المصريين على هذه السقطات المزدولة ، وليست صحف الاستعمار بالتى تبرىء أمة ثائرة على المستعمرين ، وفى وسعها أن تلفق عليها التهم وتزور عليها العيوب .

لقد حدث أن أفرادا من الارمن اطلقوا الرصاص على
المصاعرين من نواقد المنازل فلم يكن جزاء الثائرين لهم الا
بمقدار ما يقتضيه دفع العدوان ومنع تكراره ، وحدث أن
الغوغاء في أثناء المظاهرات قذفوا زجاج الدكاكين بالحجارة
فحسب بعض الاجانب أنهم مقصودون بالسيخط والعداوة
والحقيقة أن القاء الحجارة على تلك الدكاكين لم يكن عن
شعور العصبية أو العداوة للامم الاجنبية ، وانما كان
استنكارا لفتحها في أيام الاضراب . واحساسا من الغوغاء
بأن أصحابها يجيبون شعور الامة ويستنفون بمطالبها
ويسرفون عن مجاملتها . فأصابوا دكاكين المصريين التي
اتفق فتحها في تلك الآونة كما أصابوا دكاكين الاجانب .
ورجحت كلمة الاجانب في الخسارة لان متاجرهم أكثر حالا
في الاحياء الافرنجية التي تطوف فيها المظاهرات . ومع
هذا لم ينس الضربة أن يعتذروا الى « الضيوف » من عمل
الغوغاء في بيان نسروه في الصحف العربية والافرنجية ،
وعلقوه على وجبات الدكاكين ووعدوا باتقاء تكراره في
المستقبل .

ولم يجد المستعمرون في الواقع حداً يرد شغلونه
للتشهير والتشويه غير حادث ديروط أو دير بواس الذي
قتل فيه ثلاثة من الضباط وخمسة من صف الضباط
الانجليز ، وهو حادث على جسامته لا يذكر الى جانب الفظائع
التي نزلت بالمصريين أثناء حملات التأديب والتفتيش . . .
ومنها فظائع العزيرة والبدرشين والشبانات التي تترك
تفصيلها الى غير هذا المقام . وسنضرب عنها صفحا في هذا
الكتاب . ولا نذكر من فضائع قمع الثورة الا مثلا صغيرا
يغنى بالدلالة عن الشرح والاسهاب ، وهذه خلاصته بعد
التجاوز والتلطيف .

فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٤ نقلت إلينا الانباء البرقية من لندن أن جنديا انجليزيا سيق الى المحاكمة لاتيامة بقتل عشيقته ، فكان من المحاسن التي تنفع بنا الى المحكمة واعتقد أنه يستحق بها العفو والرحمة أن قال بغير سؤال ولا مناسبة أنه كان صولا بالجيش البريطانى بمصر سنة النورة فقتل ثلاثة من المصريين ، وأنه بعد بضعة أسابيع كاد صديق له أن يقتل فقتل هو مصريا آخر ، ثم عمل فى شركة للسيارات رئيسا للمهندسين وعمل فى خدمة أمير مصرى أربع سنوات ، وقد لخص القاضى الدعوى فقال : « انه مهما يكن ما فعل تافنى - اسم الرجل - فان رؤساءه يومئذ لم يعدوا ما فعله جريمة » .

فهذا جندي من قامعى النورة يفاخر بما جنى بعد النورة بخمس عشرة سنة ! وبعد أن أكل خبزه من خير أمير مصرى أربع سنوات ! وهو واحد من عشرات الالوف لا يسألون عما قتلوا ولا يحتاجون اذا سئلوا الى عذر أكثر من ادعاء الخطر والدفاع عن الحياة ، وكل من لديه ذرة من النصور وذرة من الانصاف ليعلم بعد ذلك أن الفظائع التي نزلت بالمصريين أثناء ثورتهم أكبر وأهول بما لا يقاس من فظيعة الاعتداء على فئة من الضباط والجنود كلهم مسلحون ، ولا يتكاثرون عليهم الجمهور الاعزل من السلاح .

وندع فظائع النورة جانبا ونسأل : لم كل هذا ؟ أكانت هذه الزوبعة الدامية ضرورة لا محيد عنها ؟ أكانت حادثا لا يمكن اتقاؤه ؟ كلا ! لم تكن ضرورة ولا مصلحة . وكان ميسورا أن تجتنب اجتنابا وأن يحقن كل ما سال فيها من دماء ويصان كل ما خرب فيها من عمار وضاع فيها من أموال لولا الاخطاء المتلاحقة التي ارتطمت فيها السياسة

الاستعماريه ، نفقة اكثر انثيا للعواقب ، والقاء اعتماده
كله على العدد الحربية وأنها تضمن لها قمع الامم الضعاف
إذا صامت الصدور عن الاحتمال .

فهي أخطأت في البداءة باعلان الحماية واغتصاب أرزاقها
انصريين وأدوات معينتهم في ابان الحرب العظمى . وكان
في مقصودها أن تنقئ كل ذلك بأن ترد الى المصريين
استقلالهم وتكل اليهم أن يدبروا بأنفسهم مايعنيهم من أمر
المعاونة في الحرب بما يطيقون . فان لم يوافقها ذلك فماذا
كان يمنعها أن تعلن الاستقلال وترجى النظر في تفصيل
قواعده الى ما بعد الفراغ من القتال ؟

ثم أخطأت بحرمان زعماء المصريين ابداء مطالبهم والبحث
في مستقبلهم ، مع أنهم لم يقصروا في المجاملة ولم يبدروا
منهم وهم يخاطبون رجالها هنا أو في انجلترا أثر من
التحدى والاعنات .

ثم وقعت الازمة الوزارية التي لا بد من وقوعها فألقت على
الزعماء تبعتها وألقى الزعماء التبعة عليها . ولم يكن رد
الزعماء من قبيل التواضع بالنهم والمجاوبة على الادعاء
بمنله . ولكنه كان هو الحقيقة بعينها في نظر المنصفين
الواقفين على الحيدة لا في نظر الوفد المصري وحده
فالمستول عن الازمة الوزارية وعن صعوبة تأليف الوزارة
المصرية هو السياسة الاستعمارية أو هو كما قال الوفد
« أولئك الذين وضعوا من هم أهل للوزارة في مركز حرج
أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم » .

والا فماذا يقول الوزير المصري لايبناء وطنه اذا فرضنا
أنه أراد فعلا أن يخدم السياسة الاستعمارية ولا يحفل
بمصير وطنه ؟ أيقول لهم انى خائن لا أبالى بغير الوصول

الى المنصب ؟ أم يقول لهم اننى أتولى المنصب لاحول بينكم وبين المطالبة بالاستقلال أو السفر الى حيث تشتركون فى تقرير مصيركم ؟ وهل يستطيع أن يقسول لهم ذلك فى الوقت الذى ينادى فيه سياسة الانجليز أنهم لا يمنعون أمة متقدمة أو متخلفة أن تشترك فى تقرير مصيرها ؟ .

فاحجام السياسة المصريين عن قبول الوزارة حتى لا حيلة لاحد فيه ، اذ ليس يوجد فى مصر ولا فى غير مصر مرشح للوزارة يشتري المنصب بهذه الخيانة الصريحة ولو كان مدخول الضمير . لانها خيانة سمجة مبتذلة لا تستر فيها ولا مغالطة ولا عذر لمن يشاء أن ينتحل الاعذار ، ما دامت الامة تطلب حقها والوزارة التى أذعننت للحماية قد تحركت للبحث فيها والعالم كله ينادى بحقوق الشعوب وتقرير المصير . ففي هذا العمل لو أقدم عليه المرشح للوزارة قضاء حياته السياسية ان لم يكن فيه قضاء على الحياة . لكن القيادة العسكرية شاعت مع هذا أن تلقى التبعة على الوفد فى هذا الموقف الذى لا حيلة فيه للوفد ولا لاحد من المصريين . فأخطأت خطأها الفاشم واعتقلت رؤسائه جزاء على السيئة التى أساءتها هى ولم يسيئوها . ثم أخطأت بعد هذه السلسلة من الاخطاء فى بطشها الدموى بمن غضبوا لذلك العنف المبين عزلا من السلاح ، ومن نادوا بما كان ينادى به أقطاب الحلفاء فى مؤتمر السلام ، ولعلها لو فسحت لهم جو بلادهم ينادون فيه بما يشاءون لما خرجت الثورة من طور الدعوة الى طور التخريب والتخفيم . وأكبر أخطاء السياسة الاستعمارية جميعا ، بل هو البخطا الذى يطوى فيه جيع الاخطاء - أنها أساءت تقدير الشعوب الذى كان يسور ويشور فى نفوس المصريين قاطبة

على نقاوت الضبقات والمشارب ، فليس فى وسع انسان
سياسى أو غير سياسى أن يجهن هذه الامور كلها كما يجهلها
نائب المندوب البريطانى - السير ميلن شيتهم - قبيل
النزلة بأقل من ثلاثة أسابيع . فانه كتب الى حكومته
فى الرابع والعشرين من فبراير يقول : « ان الوزيرين
رشدى وعدلى فقدما الشجرة الموقوتة التى عادت عليهما من
الاستقالة ، وان زغلولا لا يثق به أحد ، وأن هناك قلقا
يسيرا بين أفراد الطبقة العليا الذين يطمعون فى تعظيم
مكانتهم ببلوغ مرتبة من مراتب الحكومة الذاتية ، ولكن
الحالة لا تختلف فى لبابها عن الحالة التى طرأت فى سنة
١٩١٤ عندما رفض الامير حسين وكبار الوزراء طويلا أن
يقبلوا الحماية ما لم تكن مشفوعة ببعض المنح التى لم تكن
على استعداد لاعطائها ، وان الحركة الحاضرة على كل حال
ليست بالتي تضارع حركة مصطفى كامل أو بالتي يصح
أن تؤثر فى قرارات الحكومة البريطانية فيما يتعلق
بالمسائل الدستورية والواضع الذى توضع فيه الحماية » .

ولما بدت طلّات الثورة لم يجد هذا السياسى النادر
ما يدارى به غفلته وعجزه عن سبر غور الحرية الوطنية الا
أن يعزوها الى أسباب اجنبية غير وطنية . فأبرق فى
التاسع من مارس يقول « ان الحركة معادية لبريطانيا معادية
للعرش معادية للاجانب ، وفيها نزعات بلشفية نتيجة الى
تخريب الاسلاك والمواصلات ، وهى منظمة مدبرة ولا بد أن
تكون مأجورة » .

وأذاعت الحكومة البريطانية مذكرتها عن الثورة بعد
ذلك بشهر فجاء فيها « ان هناك شواهد تثبت أن الخطة
مدبرة منظمة باحكام » . وما يستحق الملاحظة أن الخطة

التي نفذت تشابه البرنامج الذي رسمه الالمان والترك
للغارة على مصر فى خريف سنة ١٩١٤ وهو البرنامج الذى
أفضى به الى السلطات المصرية الجاسوس الالمانى مورش
المقبوض عليه فى الاسكندرية ٠٠ واذا حسبنا كل حساب
للحالة العقلية أو لدواعى التذمر الناشئة بين الفلاحين
المشار اليها آنفا فكل هذا لا يكفى لتعليل هذا الانفجار
الخطير المنظم الذى تلوح فيه أصبح تركيا الفتاة كما قد
تلوح فيه أصبح الالمان ،

أى والله ٠٠ ثورة تشمل أربعة عشر مليوناً يدبرها
الترك والالمان فى الخارج أو فى الداخل ولا تعثر فيها
السلطات الانجليزية بدليل واحد على هذا التدبير غير
التنجيم والتخمين ! وان الانسان لا يدري أيصحك أم يحزن
من هذا التفكير العجيب الذى يعلل ثورة مصرية تنفجر فى
شهر مارس بأنها دسيصة أجنبية دبرتها حكومات منهاره
مضى على هزيمة رؤسائها وتفرقهم فى البلاد وانقطاع الصلة
بينهم وبين أتباعهم عدة شهور ٠٠ وادعى من هذا الى الحيرة
بين الحزن والسخر أن تكون الثورة من صنع الطبقات
العليا ومن صنع البلشفية فى وقت واحد !

ولا نظن أن الغفلة وحدها هى سر هذه التعديلات
المضحكة المبكية التى تعلق بها السياسة الاستعمارية فى
تلك الفترة ، ولكنها رأت وكلاءها قد وقعوا فى الجهل
الذى لا رجعة فيه فاستغلت جهلهم أحسن استغلال فى
استطاعتها ، لانها وجدت لها فائدة من تشويه الحركة
المصرية بنسبتها الى جواسيس الترك والالمان ، ووجدت
أنها قد تحول بهذا التشويه بين الدعاة المصريين ومسامع

الحلفاء والامة الانجليزية • فمزجت بين الغفلة والذكاء هذا
الزئيج الجدير بأساليب الاستعمار !

ولقد ظلم القوم يتخبطون في فهم الحركة وسير اغوارها
حتى بعد عمومها وانتشارها ، وطفقت الحوادث تتلقاهم مرة
بعد مرة بتكذيب ظنونهم وتقديراتهم فلا تنجاب الغشاوة
عن ابصارهم • ومن ذلك اعتقادهم بعد شيوب النورة في
البلاد أنها ضرب من الشعب الذي يفرقون فيه بين طائفة من
الامة وطائفة أخرى كما كانوا يصنعون في العهد السابق
تارة بين الباشوات ولاسى الجلايب الزرقاء ، وتارة بين
طلاب الوظائف وأصحاب المصالح الحقيقية وتارة بين
المسلمين والمسيحيين • فالقى اللورد كرزون بعد انفجار
الثورة بنحو أسبوعين بيانا يثنى فيه على الموظفين المصريين
لأنهم نأبروا على أعمالهم في ابان الهياج الذي غمر البلاد ،
ويقول فيه أنهم صفوة المتعلمين من المصريين « فمسلكهم
هذا يدل على أن عقلاء الامة لم يشتركوا في الحركة الاخيرة »
فكان جواب هذا الثناء المزرى أن أجمع الموظفون في الدواوين
كلها على الاضراب ثلاثة أيام اعلانا للتأزر بينهم وبين طبقات
الامة في المطالب الوطنية ، وكتبوا عرائضهم بهذا المعنى الى
صاحب العظمة السلطان ، وأبغلوها الحكومة الانجليزية •

لم تنقطع هذه الاخطاء ولا جرائمها ، أيام الثورة ولا
بعدها ، ولم يقع منها الضرر على أحد غير المظلومين فيها •
ومن ذا الذي يحاسب الاقوياء حين يخطئون مع الضعفاء •

وهكذا يليق الخطأ ويليقي التماذي فيه بالاقوياء لأنهم في
غنى عن حسيان العواقب ! • ويستأثر الضعفاء بسسوء
العاقبة وان جهدوا في اجتناب الاخطاء • لأنهم ضعفاء !

سفر الوفد إلى باريس

جلس سعد وأصحابه السَّلانة في طريقهم إلى المنفى يتساءلون ، وأول سؤال طبيعى يخطر لهم وهم مفارقون البلاد هو السؤال عما عسى أن يجرى فيها بعد أقصائهم عنها : هل تسمع بالخبر ؟ وهل تملك أسباب الثورة ؟ وهل تقوى القيادة العسكرية كظم النفوس طويلا بعد هذه الضربة ؟ فأما سعد فكان رأيَه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل مرهق بالاعباء مشحون بالجند والسلاح والارصاد . ولكنها إذا كانت واقعة فشعور الناس بالاختناق والتماسهم المنفس للجهر بالأمهم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها .

وقريب من هذا رأى اسماعيل صمدقى الى نزعة من شكوك الرجل الحديث .

أما حميد الباسل ومحمد محمود فقد كان رأيهما الرأى الطبيعى لزعيم قبيلة بدوية وصاحب عصية فى الصعيد . فأخّر شىء يطيب لزعيم القبيلة أن يفكر فيه أن قبيلته لا تثور لأجله ولا تأخذ بشأره ، وكذلك صاحب العصية فى الصعيد ، فأتفقا على ترجيح الثورة وإن لم يتفقا على النتيجة .

ويظهر أنهم - سواء منهم من رجح الثورة العاجلة ومن لم يجزم بوقوعها العاجل - قد وطنوا النفس على البقاء زمنًا ليس بالقصير فى جزيرة مالطة ، ولم يخطر لهم أن الافراج عنهم قريب . فبحث سعد عن منزل يستأجره

وفكر في استدعاء السيدة الجليلة قرينته الى الجزيرة ،
لحاجته الى العناية الصحية التي لا يجدها هناك في غير
المنزل برعاية الزوجة الرعوم ، ولم يفكر صحبه الآخرون في
ذلك لانهم شبان أصحاء بالقياس اليه .

وصلوا الى مالطة بعد أن قضوا في النفاة ثلاثة أيام .
وقد كان سعد متعبا من مشقة الانتقال والدوار . وكان
بين الشاطئ ومعتقل « بلفورسنا » الذي اختاره حاكم
الجزيرة لهم مسيرة نصف ساعة على القدم ، فبحثوا عن
مركبات في جوار الميناء فلم يجدوا الا مركبة صغيرة يجرها
حصان واحد . ركبها سعد وسار رفاقه وراءه على الأقدام ،
ووصلوا الى المعتقل فوجدوا أن السلطة العسكرية قد أعدت
لكل منهم حجرة للنوم وأخرى للاستقبال ، وثالثة للمائدة
ومكانا للمحام .

وأراد سعد أن يكون أول عمل له في منفاه استثنافا
لعمله في القاهرة ، وتحديا للنفي والارهاب ، واستمرارا
في المطالبة بالاستقلال وانكار الحماية . فلم يكذب يستريح
من عناء سفره حتى كتب الرسالة البرقية الآتية الى رئيس
الوزارة الانجليزية يكرر فيها المطالب التي جاء من أجلها
الى هذه الجزيرة .

« ان شرف الممالك يقدر بمقدار احترام ساستها ورجالها
للمعاهدات السياسية التي يبرمونها والتصريحات الرسمية
التي يفوه بها رجال تلك الحكومة الرسميون . ولما كانت
انجلترا في معاهدة لندن عام ١٨٤٠ قد ضمنت استقلال
مصر . كما أفسمت الملكة فكتوريا والبرلمان بالتاج والشرف
عام ١٨٨٢ أن الاحتلال لن يكون الا وقتيا وأعلن جلادستون
عام ١٨٨٧ أن أوان الجلاء عن مصر قد آن . ولما كنتم جنابكم

الرئيس الممثل للحكومة جلالة ملك بريطانيا والمدافع عن
كرامة بلاده وشرف الامة الانجليزية الحرة فاني اطالب
جناب الرئيس المبجل برفع الحماية التي اعلنتها حكومتكم
على بلادنا قسرا لمقتضيات الحرب وجلالة الجنود البريطانية
عن وادي النيل ، احتراماً للمعاهدات والتصريحات التي
ذكرناها وصيانة لشرف امة انت على رأس حكومتها ،
وليأذن جناب الرئيس بأن أذكر أن سياسة العنف والارهاق
التي اتبعت معنا لا تزيدنا نحن المصريين كافة الا تمسكا
بمطالبنا ، وثباتاً في موقفنا ، وانه خير لانجلترا أن تكون
لمصر صديقة ، وهناك نستطيع أن نقطع على أنفسنا عهداً
بأن نصون مصالحكم ونروج تجارتكم في بلادنا ، .

ولا شك أن آخر ما انتظرته الحكومة البريطانية - وهي
تغني زعيم مصر الى جزيرة مالطة عقاباً له على طلب استقلالها
أن لا تفيد من ذلك الا أن تصبح الجزيرة ميداناً آخر من
ميادين المطالبة بذلك الاستقلال !

نزلوا في المعتقل معزولين عن بقية الاسرى على خلاف
السنة التي كانت متبعة فيه قبل وصولهم ، ولم يؤذن لهم
بالخروج للرياضة في الخلاء الا مرتين كل اسبوع بعد
التوقيع على حلف كتابي يقسمون فيه بالشرف أن لا يهربوا
ولا يساعدوا أحداً على الهرب ولا يعطوا أحداً نقوداً ولا
يعملوا شيئاً فيه إيذاء لجنود جلالة الملك . وبعد كل
هذا لم تكن السلطة الانجليزية تسلمهم من ما لهم الا بمقدار
ما يلزمهم أول فأول لضرورة المعيشة ، وكانوا قد برحوا
مصر وليس معهم من النقد الا قليل ، فأرسلوا - بواسطة
السلطة - يطلبون مالا من ذويهم في مصر ، فجاءهم
خمس مائة جنيه لكل من سعد وحمد الباسل ومحمد محمود ،

ومائة جنيه لاسماعيل صدقي ، فأودعتها السلطة مصرف الجزيرة وأباح لهم أن يشتروا ما يشاءون بتحويلات يقبضها البائع من المصرف ، ورخصت لهم في استخدام طاه ألماني وإبقاء النور الكهربائي الى ما قبل منتصف الليل بنصف ساعة ، فكانوا يقضون الوقت في التعاون على تعلم اللغات التي يحسنها بعضهم ولا يحسنها الآخرون . ولم يسمعوا شيئاً عن مصر ولا عن نورها الا سيز زاره النور منوين حاكم الجزيرة وهو يقول لهم غرضنا .. انهم لنأخذ في مصر وجنم اني غنا : » . فعلموا ان في مصر أمدان خطيرة ، وأدركوا أنها الثورة حين استطاع طاهيهم الألماني أن يدس اليهم بعض النقصات من صحيفة التيمس ، عرفوا منها قيساً من مظاهرات الطلبة وثورة انبؤ في القوم . ولكنهم لم يسمعوا بما يدلهم على مداها وتفصيلات وقائعها .

وبعد شهر في مالطة جاءهم النبأ بالافراج عنهم والسماح لزملائهم في القاهرة بالسفر الى حيث يتسأون ، وانهم مأذون لهم في السفر على الباخرة « كاليديونيا » التي تقل أولئك الزملاء ، وستصل الى الجزيرة صباح يوم الثلاثاء الموافق لـنصف ابريل .

فكان لذلك النبأ في نفوسهم وقع عظيم . لانه بشرهم بالحرية التي طالما تمنوها للسعى في قضية بلادهم ، وأثبت لهم أنهم يسمعون في قضية تستحق عناية ولا تخيب رجاء الساعين فيها .

فتفاءلوا بالافراج عنهم خيرا ، وفرحوا بما أولاهم من الثقة وتأكيد العزيمة أضعاف فرحهم بالطلاقا من الاعتقال ، وباتوا على شوق الى صباح يوم الثلاثاء لينعموا بقاء أولئك

الزملاء الذين فارقوهم ولا يعلم منهم احد متى يكون اللقاء
وليس سمعوا منهم قريبا من الجوانث التي لمحوا بصيصا منها
فى شذرات الصحف الانجليزية ، وهى لا تصل اليهم الا
بعد لاي فى جلسة من الرقباء .

ثم اذنت السلطة لهم بزيارة الاسرى من ابناء وطنهم
ومن الترك والالمان ، فلبوا دعوة المصريين المعنقلين بالمعسكرات
الاخرى ، فاستقبلهم الاسرى الاجانب معجبين ، واستقبلهم
الاسرى المصريون فخوريين ، وكان بعض القادة الترك يقولون
لاصدقائهم المصريين : « اعتبرونا منكم فقد احببنا بلادكم
واحببنا زعماءكم » ورحب بهم الامير هو هنزلون ابن عم
غليوم ، ورفع لهم بعض الالمان راية بمضاء مكتوبا عليها
بالمداد الاحمر تاريخ « ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ » وهو
تاريخ جلاء الجنود الانجليز عن مصر عندما طمعوا فى
احتلالها للمرة الاولى ، وكان الاسرى الالمان قد اقاموا معرضا
فنيا لمصنوعاتهم التى استطاعوا ان يصنعوها بما لديهم من
الادوات القليلة تزجية لاوقات الفراغ ، فقدم احدهم الى
سعد تمثالا عسكريا بالعدة الحربية الكاملة للامبراطور
غليوم ، مصنوعا من الورق المقصود الذى تغلف به صناديق
التبغ الصغيرة ، فحياه سعد وقال له : « انه لتمثال عظيم
يمثل عظيما » . ثم قال : « ولكننا لا نملك عدة الحروب ،
وانما نحن امة سلام » .

وقد رست الباخرة « كاليدونيا » فى ميناء مالطة ضحى
يوم الثلاثاء ، وعليها أعضاء الوفد القادمون من القاهرة وهم
حسب ترتيب الحروف الهجائية : احمد لطفى السيد بك ،
وجورج خياط بك ، والدكتور محافظ عفيقى ، وحسين
واصف باشا ، وسينوت حنا بك ، وعبد العزيز فهمى بك

وعبد اللطيف المكباتي أفندي ، وعلى شمراوى باشا ،
ومحمد على بك ، ومحمود أبو النصر بك ، ومصطفى
النحاس بك ، ومعهم مكتب الوفد وفيه كتابه ومترجموه ،
ومنهم الاستاذ ويصا واصف الذى انتخب عضوا فى الوفد
بعد وصولهم الى باريس .

ولما رست الباخرة على الميناء انتظر الاعضاء فيها قدوم
اخوانهم المعتقلين فطال الانتظار ، واستحسن بعضهم النزول
الى الجزيرة للقائهم فوجدوا الخدم قد سبقوا سعدوا أصحابه
الى الشاطئ بالحقائب ومؤنة السفر ، وما هى الا هنيهة
حتى أقبل سعد وأصحابه الثلاثة يمشى معهم ضسابط
انجليزى وضابط من أهل الجزيرة لم يفارقهم الا عند
صعودهم الى السفينة . فكان للقاء الزعيم وأصحابه مشهد
رائع لا ينساه من رآه ، وامتزجت فى لقائهم معانى شتى
من الشوق والايناس ، وشعور الظفر والثقة والامل فى
النجاح .

أما كيف تحولت السلطة البريطانية فى مصر من الحجر
الشديد الى السماح للوفد بالسفر حيث شاء ، فخلاصة
القول فيه انه تحول ضرورى قضت به الثورة فلم يسمح
السلطة الا أن تنقاد لحكمه فى النهاية ، لأنها عجزت عن
تيسير الامور بأيديها ، وعجزت عن تأليف وزارة وطنية
تقبل الحكم والوفد محبوب عن السفر ، فلم تجد بدا من
اطلاق سبيل الوفد عسى أن تفرج شيئا من حرج الموقف
وتنحو شيئا من الحفيظة التى أفعمت قلوب المصريين
وزادتها الفظائع فى ابان الثورة الى أعلى ألم .

وقد أدركت القيادة العسكرية من اللحظة الاولى انها
أخطأت التقدير ، وانتهت باعتقال الزعماء الى عكس ماتريد

لان اعتقالهم لم يردع السيل المتجمع وراء السدود ، وانما جاءه بمدد جارف أطلقه ودفع به شوطا وراء شوط ، ورسم للمصريين طريق المقاومة ، فمن شاء منهم أن يرجع فلا حيلة له في الرجوع ، ومن خطر له أن يتردد فليس أمامه موضع للتردد . وان أول من دعا الى الثبات والمثابرة لهم أول من أصيب باعتقال الزعماء ومن هدد بهذا الاعتقال ، وأول من ظن بهم أنهم يتقهقرون ويوجلون : قرينة سعد وخلفاؤه المتروكون في القاهرة !

فالسيدة الجليلة قرينته لم تضيع لحظة واحدة في الحزن والجزع الذي لا يفيد . عادت من زيارة إحدى شقيقاتها حيث كانت ساعة الاعتقال فما هو الا أن علمت بما حدث أثناء غيابها حتى كان أول ما خطر لها أن أرسلت الى شعراوي باشا تبليغه أن مكتب سعد مفتوح له ولزملائه في غياب سعد كما كان في حضوره وترجوه وزملاءه أن يقبلوا دعوتها الى العشاء في ذلك المساء ، وأن يعقدوا جلستهم الاولى في مكان انعقادها المألوف ، لكي لا يطرأ على سير الدعوة أقل تغيير بعد ذلك الحادث الذي أريد به القضاء عليها . فقرر الاعضاء ان يلبوا رجاءها وأن يشكروها عليه ، واعتذروا من حضور العشاء لاشتغالهم بأعداد الاحتجاج الذي يقابلون به اعتقال الزعيم ، واتخاذ الخطة التي تلائم الموقف الجديد .

ولم يكن شعور الاعضاء بعد الاعتقال شعور فزع وارتداع كما قدرت السلطة البريطانية ، بل كان شعور استياء لا اعتبارهم دون من اعتقلتهم السلطة في الخطر والاثر ، وشعور رغبة في افهام السلطة البريطانية خطأها وتحديها واستفزازها باتيان العمل نفسه الذي من أجله

اعتقدت سعد وأصحابه . فكتب شعراوي باشا احتجاجا
الى رئيس الحكومة البريطانية على اعتقالهم وأبلغه فيه أن
أنفد منابر على خطتهم ، ووجه مع زملائه فى اليوم التالى
خطابا الى صاحب العظمة السلطان يلقى فيه تبعة أعراض
الكبراء عن تأليف الوزارة على السلطة العسكرية : « فانما
هو النتيجة الطبيعية للخطة التى اتخذت فى مسألة
الوفد ، فان كل مصرى ذى كرامه لا يمكنه - بحيفه - أن
يقبل الوزارة فى هذا الطرف من غير أن يستعين بمشيئة
بلاده » . وختم الخطاب بقوله : « اليكم يا صاحب العظمة
- وانتم تتبواون أكبر مقام فى مصر ، وعليكم أكبر مسئولية
فيه - نرفع باسم الامه أمر هذا التصرف القاسى ، فان
نعمكم الآن يحق له أن يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيئه
على مستقبله . كما يحق له أن يكرر الضراعة لستكم العلية
أن نفقوا فى صفه مدافعين عن قضيته العادلة » .

فما الحكومة البريطانية فقد أحببت أن تيثس المصريين
من كل أهل فى اللين والهداة ، فعينت المارشال اللنبى
مندوبا ساميا بعد نشوب الثورة بنحو أسبوع ، بدلا من
السبر ريجنالد ونجت الذى كان من رأيه السماح بسفر
الوزيرين المصريين ، وقد تعمدت بتعيينه غرضاً آخر هو
إرهاب المصريين باسم القائد المنتصر فى أقرب الميادين اليهم
وهو ميدان فلسطين . وأذاعت فى الوقائع المصرية انه
« منح السلطة العليا فى جميع الامور المدنية والعسكرية
وفى اتخاذ ما يراه من الاجراءات صالحا لاعادة النظام
واحترام القوانين » . مع تثبيت حماية جلالة الملك فى مصر
على أساسين .

وقد بدأ المارشال اللنبى عمله بعد قدومه الى القاهرة

باستدعاء الكبراء والسراة قائلا لهم انه جاء الى مصر لينهى الاضطرابات ويتحرى أسباب الشكاية، ويزيل منها ما يقضى العدل بازالته ، وطلب اليهم أن يتصعوا للناس بالهدوء والسكينة .

فتكررت هذه النصائح التي يوعز بها الانجليز في غير جدوى ، ولم يزل متعذرا على « المستوزرين » أن يجتروا على قبول الوزارة ، ولم يزل تسيير الادارة الحكومية في البلاد من أصحاب الامور .

ولجا الماريشال اللنبى الى أعضاء الوفد المصرى ، فاستدعاهم اليه فى السادس والعشرين من مارس وطلب اليهم أن ييسطوا أسباب الشكاية فى تقرير يكتبونه ، فقدموا له التقرير بعد أربعة أيام وفيه تلخيص للمظلمة السياسية من بداءة اعلان الحماية . وقالوا فى ختامه : « غير أن السلطة العسكرية مع ذلك قد استدعنا مرة أخرى فى يوم ١٦ الجارى وأعلنت الينا اننا مسئولون عن هذا الاضطراب ، واننا مسئولون عن ازالته ، ولكنها سمحت لنا هذه الدفعة أن نناقش أمر المسئولية ، فأجبناسا بأن هذا الاضطراب ليس نتيجة متوقعة لعملنا ولا يصوغه برنامجنا يحال من الاحوال . بل نحن نأسف له . وأما تسكين هذا الاضطراب فليس فى يدنا وسيلة فاعلة فيه ، ونصحبنا بأن أنجع الوسائل فى تهدئة الخواطر بالطرق السلمية ، انما هو تأليف وزارة تغطي من الترضيات ما يرضى الشعب ، حتى تستطيع أن تقوم بأعباء الظرف الحاضر »

هنا رأى أعضاء الوفد الباقيين بمصر فى الثورة ، وهذا رأيهم فى تفريج الازمة ، وهو رأى اتفقوا عليه مع كبار مصر الرسميين ومنهم علماء الازهر وبطرس بك القبط

الارثوذكس وبعض الوزراء والنواب والسروات • وكتب
به هؤلاء جميعا خطابا الى القائد العام فى الرابع والعشرين
من شهر مارس ، أى قبل استدعاء أعضاء الوفد الى اللورد
النبى بيومين، وكان تقديرهم أن الوزارة التى تؤلف تعمل
لتهدئة الحال ، دون أن يشترطوا سلفا لهذه التهدئة افراجا
على معتقلين أو سماحا لاحد بالسفر •

ثم قال أعضاء الوفد : « وفى اليوم التالى وهو يوم ١٧
مارس قابلنا الوزراء الثلاثة رشدى باشا وعدلى باشا
وثروت باشا وأفنعناهم بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة
فى تأليف وزارة تستطيع أن تقضى على هذه الحركة المخيفة
التي تخشى عواقبها المجهولة ، فأظهروا هذا الاستعداد
لرجال دار الحماية ولكن الامر لم يتم ، والاضطراب يأخذ
نسبا وأشكالا ليس الحكم على نتائجها فى نفوس الناس
بالشئ الميسور » •

وبعد أيام حان موعد صدور الميزانية وليس فى البلاد
وزارة ولا نواب يناقشونها ، فلم ير المارشال النبى مخرجا
من هذه الورطة الا أن يعتمد الميزانية باسم السلطة
العسكرية ، فأصدر بلاغا بذلك فى أول ابريل ، ولكنه حل
مشكلة وأثار مشاكل • فان هذا التحدى ألهم فى النفوس
جدوة الغضب وشحن فيها عزيمة المناجزة ، فعاد التجار الى
اغلاق حوانيتهم ، وأضرب بعض الموظفين ممن لم يكونوا
مضربين ، وتمرد طلاب المدرسة الحربية ومدرسة الشرطة
فخرجوا متظاهرين أمام قصر السلطان ودور السفارات ،
وكانوا قبل ذلك يحتجزون عن المظاهرات ، واشتدت ثورة
الازهر وكثرت اجتماعاته ، حتى لجأت السلطة العسكرية
الى مخاطبة شيخ الازهر فى اغلاقه دفعة واحدة أو الاكتفاء

بإغلاقه فى غير أوقات الصلاة ، فأبى واعتذر بأن الله ينهى المسلم عن إقفال مساجد الله .

وفى السادس من الشهر وزع على الناس منشور من عظمة السلطان يقول فيه : « انى أنشر بين قومي هذه الكلمات التى كانت تختلج بصدري فى الوقت الذى أخذت تتوارد الى فيه ملتزمات الامانى القومية نحو مستقبل البلاد . وانى بالطبع لا أعنى بالبلاد الا بلادنا المباركة : لا أعنى بالبلاد الا وطننا العزيز : هذا الوطن الذى اقتضت حكمة الله أن يكون جدى الاكبر محمد على الكبير أكرم الله مثواه صاحب عرشه » وفى ختامه طالب عظمة السلطان « أبناء المصريين بما له من حق الابوة عليهم أن يتناصحوا بعدم الاستمرار على المظاهرات التى كانت عواقبها غير محمودة فى بعض الجهات » .

وبعد أن جربت السلطة العسكرية كل وسيلة وفشلت فى كل تجربة لم يسعها الا أن تجرب الوسيلة الوحيدة الباقية التى اقترحها المصريون من اللحظة الاولى ، وهى اطلاق الحرية للوند المصرى ليسافر حيث شاء ، فان الحجر عليه هو سبب استقالة الوزارة وهو سبب الاحجام عن تأليف وزارة أخرى وهو سبب غليان النفوس وانفجارها ونشوب الثورة وانتشارها ، فأذاع المارشال اللنبى فى السابع من الشهر بلاغا يعلن فيه انه بالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان « لم يبق حجر على السفر ، وان جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد يكون لهم مطلق الحرية » وان « كلا من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر » فسرت نشوة الظفر والرجاء فى نفوس الامة قاطبة ،

وقامت مشاعرين الاحتجاج في مكان مظاهرات الغضب والاحتجاج . واستولى على الناس شعور مقدس غسل حربة القوس فحسب المجرم اجرامه والمرصوم وصمته ، وشوهت جموع النسوة النسقيات المتبدلات على مركبات النقل يحين وعظمن ولا ينظر اليهن ناظر بعين المهانة أو الريبة أو المجون الذي تنبؤه أمثال هذه الجموع في غير تلك المظاهرات .

وانتفعت حوادث السرقة على سهولتها بين ذلك اللجب والاذنب ، فحنت محاضر الاقسام من حوادث الطارين والمصوص التي لم تكن تمتنع ساعة من أيام الشبح والضيق ووفرة المال في جانب وندرته في جانب آخر ، ومشى أعظم الناس وأصغرهم على السواء في مظاهرات واحدة لا يتوقر عنها انماهم اليهم ولا ينسى فيها الصغير دواعي الوقار ، ولم ينفذ هذه المظاهرات الا اعتداء بعض الارمن عليها وشكاسة بعض الضباط والجنود البريطانيين الذين أطلقوا الرصاص على المتظاهرين المتهللين في غير عدا ولا تنكر ، فقتلوا منهم أربعة وجرحوا كثيرين ، ولعل هذه الحادثة وحدها كافية لبيان ما وصلت اليه فوضى القمع والارهاب ، فان هؤلاء الضباط والجنود تطوعوا لفعلتهم دون أن يدعوهم رؤساؤهم اليها ، بل لقد كانت القيادة العليا تستبشر بمظاهرات الفرخ التي أعقبت الافراج عن الزعماء لانها قد تلطف سورة الخنق والعداء وتهيء جو السياسة للوفاق والمسالمة ، وتتيح للوزراء المصريين أن يقبلوا مناصب الحكومة ، ولكن الفوضى أخرجت أولئك الضباط عن طورهم فأنسدوا هذه الدلائل وعكسوا الامر على القيادة العليا حتى كادت أن تفشل في تأليف الوزارة التي كان يجري الكلام في تأليفها حينذاك ، مما اضطر المارشال اللبني الى

الاعتراف بخطأ الجنود ونشر بياناً يقول فيه : « لقد تغيرت
الحالة فجأة وأطلقت الحكومة البريطانية الزعماء المعتقلين
في مالطة ، وأذنت للمصريين أن يرسلوا مندوبيهم الى
انجلترا ليعرضوا شمسكواهم . وقد سر المصريون لذلك
بالبداهة وسمح لهم أن يقيموا الاحتفالات كما يسمح لانباء
انجلترا بالاحتفال بأى نصر سياسى ، ومن سوء الحظ أن
الجنود لا يفهمون هذا على ما يظهر لذلك حدث مرة أو
مرتين أن نفرا من الجنود قاموا بمظاهرات ضد المصريين
الذين كانوا قد أقاموا احتفالا غير موجه ضد سلطتنا بته .
وقد أدى عمل هؤلاء الجنود الى اضطرابات خطيرة وإلى
خسارة فى الانفس من الجانبين . على أن المأمول الآن أن
يلوذ الجنود بالهدوء ويلزموا السكينة ، ويتركوا القانون
والنظام للقائد العام . ومما يجب أن يفهم أن كل عمل
مستقل يقوم به الجنود يضاعف صعوبة مركزنا عشر
مرات » .

بقي سفر الوفد فعلا بعد السماح بالسفر قولا .

والظاهر أن السلطات الانجليزية سمحت بسفره من
جهة لتعرقله من جهة أخرى . . لانها تعللت بقله البواخر
وزعمت أن الاماكن فيها محجوزة سسلفا ، وان الاماكن
المطلوبة لا تتيسر قبل ثلاثة أشهر . . ! وعلم الوفد أن
الانتظار الى ذلك الموعد مضيع لفرصة الحضور أمام مؤتمر
الصلح أو الوصول الى باريس فى ابان انعقاده ، فالتمس
الاذن بالسفر على « يخت » صاحب العظمة السلطان المسمى
بالمحروسة ، واتصل تبأ هذا الخبر بالانجليز فخشوا أن
يجاب بعد قيام الوزارة الرشدية التى يعلمون من سياستها
الاولى أنها تشايح الوفد فى طلب السفر الى أوربا ، ورأوا

أن وصول الوفد المصرى الى أوروبا على اليخت السلطانى
يخوله « مظهرًا رسميًا ، يتقونه ولا يحبون دلالاته الواضحة
عند أمم العالم . فدبروا أمر الأماكن المطلوبة على عجل ،
وسرعان ما استطاعوا أن يحجزوا الأماكن كلها فى الباخرة
« كاليدونيا » ، ومعها ستة أماكن أخرى لمن يشاء السفر من
خصوص الوفد الى باريس !

برح أعضاء الوفد العاصمة فى الساعة الثامنة من صباح
يوم « ١١ ابريل » فكان توديعهم الرائع بمثابة توكيل
جديد من الأمة قاطبة ، فازدحمت الطرقات والميادين
بعشرات الألوف من جميع الطوائف والطبقات ، ووزعت
محافظة العاصمة أكثر من ألف تذكرة لعلية القوم ورؤساء
الدين والسروات الذين رغبوا فى توديع الوفد على المحطة ،
فلم تكف هذه التذاكر لتلبية جميع الرغبات ، وبلغ عدد
المودعين أضعاف العدد المقدور ، وأوشك الناس ما بين
العاصمة وبور سعيد أن ينظموا موكبا واحدا للحفاوة
بالوفد وتأييده وإظهار الابتهاج بسفره ، وما كانوا يعلمون
بالسفر فى يومها لصعوبة المواصلات وانقطاع أسلاك
البرق فى بعض الجهات ، ولكنهم كانوا يرون القطار
المزين بالرايات والأزهار وعليه التحيات التى كتبها
المودعون فى محطة العاصمة فيعلمون الخبر ويتسامعون به
فى لحظات معدودات ، ويهرولون الى لقائه داعين هاتفين .

ولما وصل القطار الى بورسعيد خرجت المدينة تستقبله
وترحب به وتصحبه الى الباخرة التى بات فيها ليلته ،
وأضاعت بورسعيد كلها فى المساء وحفت بالباخرة عشرات
الزوارق المضاعة الصادرة بالموسيقىات والهافات الوطنية
طول الليل ، واثالت الرشائل البرقية من المدينة ومن

أنحاء كثيرة في القطر تسميع الاعضاء بالرجاء والتأييد .
وفي اليوم الذي أُلغيت فيه الباخرة - وهو اليوم التالي -
تألفت في القاهرة لجنة مركزية كبرى تنوب عن الوفد في
غيابه وتتولى انشاء اللجان التي تنوب عنه في الاقاليم .



ويلى هذا الفصل فصل انتقادي عن العيوب التي لوحظت
في تأليف الوفد ، ثم فصل عن خطة الوفد في مسألة
الامتيازات الاجنبية التي أراد بها النفقة بين بريطانيا
العظمى والدول صواحب الامتيازات ، ثم ينتقل الكلام الى
عمل الوفد في أوروبا كما يلي :

الوفد فى أوربا

عندما طلع الرئيس ويلسون على العالم ببشارة السلام ومبادئ الحرية والإنصاف صدقه كثيرون ورحب به كثيرون ، لأنهم استبعدوا أن يخرج بنو الانسان من تلك الاحوال والمآثم بغير عبرة ، وأن يقدموا على تكرار المأساة الجهنمية وهم لا يزالون يكتوون بنارها ويتلون من الآلهة ولم يهزأ بدعوة ويلسون من أساسها الا طائفة من ثلاث طوائف : وهم المستعمرون الرجعيون ، لان الدعوة لاتوافق سياستهم ولا تحقق لهم مطامع القهر والاستغلال .

واليانسون من أخلاق بنى الانسان ، لانهم يهزأون بجميع المبادئ ولا يحسبون الانسان صادقا فى شئ غير المصالح القريبة والشهوات الحيوانية .

والاشتراكيون لانهم يرون أن العوامل الاقتصادية هي علة الدعوات الاجتماعية والمذاهب الاخلاقية ، فلا فائدة من أحاديث المروءة والرحمة وتقرير المصير ما دام نظام رأس المال هو النظام القائم فى المعاملات ، وهو الحافز الى الفجارات والحروب والمنافسة بين المستغلين والمستعمرين .

ولم يكن سعد مستعمرا رجعيا ولا يائسا من بنى الانسان ولا اشتراكيا ولا قارئا متبعا لآراء الاشتراكيين ، ولكنه كان رجلا مطبوعا على نجدة الضعيف وإغاثة المظلوم فلا غرابة عنده فى هذه العاطفة ، وكان قانونيا يقدر القوانين والشرائع فلا غرابة لديه فى التوسل بالعشريع

وحقوق المعاهدات لنقض المشاكل وإصلاح الآفات .

لذلك رجب بالدعوة الواسعة ولم يستبعد تحقيقها كما قال في خطابه بمنزل حماد الباسل باشا : « من الناس من يرون هذا المذهب السياسي الجديد أجمل من أن يتبع في هذه الحياة الدنيا : حياة المراحة على البقاء والمغالبة على المنافع . . . نعم بذهب جيلنا ، ولكن تطبيقه ممكن متى جدد الدكتور ويلد ، ونتمى تطبيقه بحزمه المعروف . . . وانه لجاد . بل ارتقى الى أن أقول أن تطبيقه سهل متى صحت نيات أكثرية الدول التي أقرته بالإجماع . ذلك لان هذا المذهب غير مخالف لما ألف الانسان في الوصايا الدينية وقواعد الفلسفة الاخلاقية ، ثم هو متفق مع الافق الذي وصلت اليه الانسانية في تطورها الجديد . . . »

وعلى هذه العقيدة كان يرجو الخير الكثير من الدعوة الواسنية ، وأقل ما يحق له أن يرجوه أن لا تنقلب هذه الدعوة في ايدى الصليح عونا للاقوياء على الضعفاء وعقبة في وجه المطالبين بالحقوق ، فكان أول ما فكر فيه ساعة وصول الباخرة « كاليدونيا » الى مارسيليا أن أرسل الى الرئيس ويلسون يطلب منه الاذن في مقابلة خاصة للوفد المصرى المطالب بحقوق الامة المصرية . فلم يجئه الرد المنتظر من رسول السلام وانما جاءه رد لم يكن يخطر على بال متفائل ولا متشائم . فان الولايات المتحدة اعترفت بالجهامية البريطانية على مصر في اليوم التاسع عشر من شهر ابريل . . . أى بعد وصول الوفد المصرى الى مارسيليا بيوم واحد ! . يحار الانسان ولا يدري كيف استطاعت السياسة البريطانية أن تحمل ذلك الرسول المبشر بحقوق الضعفاء على نقض مبادئه رأسا على عقب ، واستباحة الفصل في

قضية لم تعرض عليه من جوانبها المختلفة ، ولكن سياسة الانجليز على ما نظن قد أدخلوا في روعه أن المصريين أساءوا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد الحضارة والمصالح الاجنبية ، وان كلمة منه تحقق الدماء وتعيد الامن الى قراره وتصون ارواح الاوربيين ومرافق العمران ، وان ترك مصر عرضة للتنازع عليها بين الدول قد يجر العالم الى حرب كالحروب التي كان يتقيها ويشتر باجتنابها ، فبقاؤها في ظل الحماية أصحسون للسلام وأنقى للخروب ، وربما وعدوه أن ينصفوا المصريين متى ثابوا الى السكينة واستعدوا للاصفاء الى صوت الحكمة والنظام .

وقد اهتمت الحكومة البريطانية بنشر اعتراف الرئيس ويلسون في مصر من دار الوكالة الامريكية ، فاداعت دار المندوب البريطاني بلاغا جاءها من همسون جارى وكيل الولايات المتحدة يقول فيه : « أتشرف بأن أقول أن حكومتى أمرتني أن أبلغكم أن رئيس الجمهورية يعترف بالحماية البريطانية على القطر المصرى وهى الحماية التي بسطتها حكومة جلالة الملك في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . هذا وأن الرئيس باعترافه هذا يحفظ بالضرورة لنفسه حق البحث فيما بعد في تفاصيل هذا الاعتراف ، مع مسألة تعديل حقوق الولايات المتحدة التعديل الذي يقتضيه هذا الامر . وقد كلفت بهذا الصدد أن أقول أن رئيس الجمهورية والشعب الامريكي يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتي ولكنهما ينظران بعين الاسف الى كل مسعى لتحقيق هذه الامانى بالتجاء الى العنف » .

وان صيغة هذا التبليغ لتشيف عن الغرض منه وعن

المسمى الذى سمته الحكومة البريطانية عنه الرئيس ويلسون لاقتناعه بوجوده . . فباسم الامن وكرامة العنف ، وبعد الوعد بمنح المصريين قسما آخر من الاستقلال الداخلى ، ظفرت الحكومة البريطانية بذلك الاعتراف وبأدورت الى اذاعته فى مصر وأوربا وتعمدت أن تصدم به الوفد ساعة وصوله الى أوربا ليفت الخبر فى عضده ويزعزع ما عنده من ثقة وأمل ، ويريه خيبة المسمى فى معارضة القوة البريطانية حيث ذهب . . فكان تدبيرها فى الافراج عن الوفد ولقائه بتلك الصدمة كتدبير السجان الذى يطلق أسيره ويرصد له على أبواب السجن من يدهمه ويغتاله ، ليحقق به الكيد فى ساعة الفرح والاستبشار .

ولم تبالغ السياسة البريطانية كثيرا فى وقع الصدمة المفاجئة على الوفد ساعة نزوله بالأرض الفرنسية واقتراه من محكمة العدل والحرية . فقد بدا لسعد أول وهلة أن العمل فى أوربا لا يجدى ، وأن تركيز العمل فى مصر أجدى والزم . ولم يكن هذا ضعفا ولا تكوصا عن الكفاح لأن مقاومة الانجليز فى مصر تحت الاحكام العسكرية بعد الاعتراف بالحماية البريطانية أخطر وأفضل من مقاومتهم فى أوربا على العاملين الجادين فى المقاومة . . ولكنه كان رأيا رآه فيما هو أصلح للقضية المصرية على حسب ما تبين من خطواته الاولى بالبلاد الاوربية .

وقد لمس وقع الصدمة فى نفوس فريق من زملائه فاذا هو أفدح وأقدح . فمنهم من كان قد دخل الوفد على تردد وريب فى سلامة العاقبة ، ومنهم من كان يؤثر اللجوء الى الحكومة الانجليزية ويؤمن فى قرارة نفسه باستحالة الغلبة عليها ، وقصارى ما طمعوا فيه من هواتها أن تخشى

بعضى إنعازضة أو بعضى المنافسة من الدول الاخرى فى مؤتمر الصلح فخلق هذا الباب باستجابة بعض المطالب المصرية . فاذا بمؤتمر الصلح فى قبضة يديها وعلى رأسه أكبر الدعاة الى الحرية وأكبر القائلين بمشاوره الامم المقصوبة فى تقرير مصيرها . فمن البين اذن فى رأيهم أن « مهمة الوفد » انتهت ولم يبق له ما يرجوه من المؤتمر ولا من الحكومات المشتركة فيه . وقد صرحوا برأيهم هذا وهموا بالعودة وأشاروا بها على زملائهم الاخرين .

وقد أرادت الحكومة البريطانية أن تتبع هذه الضربة بضربة أخرى تعجل بعمل التفكك والانحلال فى صفوف الوفد والامة المصرية : فنشرت التيمس « اشاعة » تشير فيها الى ارسال لجنة مستقلة الى القطر المصرى للبحث عن أسباب الهياج واقتراح الاصلاحات الدستورية التى يتسح بها نطاق الحكومة الذاتية ، وتوقعت أن يصيب الخبر الوفد فى سمعته وعزيمته ان لم يصبه فى تكوينه ووحدة رأيه : فاذا عاد بعض رجاله الى مصر وبقي بعضهم فى أوروبا فقد وقع الخلاف وهو بدء الانحلال ، واذا عاد الوفد جميعه فقد ملكته الحكومة البريطانية ورجعت به الى قبضة يديها وعرضته لسخرية أبناء وطنه ، واذا بقى الوفد كله فى أوروبا فعندها فسحة من الوقت لارسال اللجنة الى مصر وسؤال المصريين عن مطالبهم وشكاياتهم بمعزل عن وفدهم الذى يدعى الوكالة عنهم . فتلقى وكالته وتلقى درسها الصادع على الركيل ومن أكلوه ، وأي درس تشبثيه السياسة الاستعمارية وتلقيه على الدعاة الوطنيين أنجع وأوجع من أن تضرب الوفد المصرى وتعاقبه هذه العقوبة القاصمة بيد الامة المصرية !

ومهما يكن من حساب الحكومة البريطانية فالشيء الذي لم تحسب حسابه كما ينبغي هو أثر السخرية في الطبيعة المصرية . فان المصري ليتقى السخرية أشد من اتقائه الضرر والخسارة ، وقد يستسلم للفجعة ولكنه لا يستسلم للغفلة ولهذا كانت ضربتها للوفد المصري باعتراف ويلسون ضربة قوية بارعة ولكنها كانت خليقة أن تفشل بعد الصدمة الاولى لانها سخرية تعرضه لسخرية أخرى . ولو انها أبطأت برهة ولم يكن فيها معنى الكمين المدبر والهزة المرتب في لحظة الانتصار والتفاؤل ، لكان رجاء الحكومة البريطانية في نجاحها أصدق وأسرع . ولكنها كانت بمثابة الاستدراج الى كمين مضحك أو « مقلب » مهين . . فجمعت لها الطبيعة المصرية كل ما عندها من الكراهة للسخرية ومقاومة الشتمة المضحكة . وهما في الطبيعة المصرية قوة تعصم بها في أحرج الاوقات .

ولم يلبث سعد وأصحابه بعد الخاطر الاول أن أعادوا النظر في الامر كله ، فوجدوا أن العمل في مصر قد يكون أولى وأصوب ولكن العودة الى مصر بعد كل هذه القيسامة التي أقامتها الامة لتمكين الوفد من السفر ، هي خيبة أليمة لا تؤمن عقباها ، وقد تبشس الامة من رجالها وتشككها في دعااتها ، وتعجل بالفرقة بين صفوفها .

وجدوا كذلك أن البقاء في أوروبا لا يمنع تركيز العمل في مصر والاعتماد عليه في الدعاية الأوروبية ، وقد تنفع الدعاية الأوروبية في تنبيه عزيمة الامة كلما احتاجت الى تنبيه .

ومن مبدأ الامر لم يكن رجاء سعد كله معقودا على الحكومات والوسائل الحكومية : اذا جاء الرجاء من هذا

الباب فذاك خير وأقرب سبيلا ، وإن لم ينجىء فالشعوب من وراء الحكومات والطريق إلى الشعوب مفتوح لمن يحسن ولو جه ويقوى على صعبه ، وهو القائل أن الشعب فوق الحكومة ، وهو الذى أبى أن يسلم المطالب المصرية إلى المندوب البريطانى والوزراء البريطانيين احتفاظا بالجانب الأهم منها « لاستنارة » الرأى العام البريطانى الذى يخضع له المندوب والوزارة . وهو الذى عرف أن النائب فى « الجمعية التشريعية » التى لا حقوق لها ولا نفوذ لأحكامها يملك من سلاح الحجة والبيان ما يكافح به الوزارة ويكافح به جبار قصر الدويارة . فماذا حدث الآن ؟ هل حبط الرجاء فى مؤتمر الصلح وفى ويلسون وفى لويد جورج ؟ حسن أن وراء هذه الاسماع أسماعا ووراء هذا المرجع مراجع : هناك الشعوب الاوربية ، وهناك شعب ويلسون وشعب لويد جورج . ومن يدري؟ فلعل شعب ويلسون وشعب ما قال وسامع غير ماسمع ، وبالحق فى احراج السياسة البريطانية ما لم يبلغه رئيسه المندوب بتلك السياسة .

يقول نيتشه : « كل ما لم يقتلنى يزيدهنى قوة » . وهذه قولة تصدق على كل رجل كبير الهمة مطبوع على الكفاح . فضربة الاعتراف بالحماية كانت ضربة نافذة ولكنها لم تكن مميتة ، ومن ثم كانت ضربة حافزة للعناد مثيرة للنخوة نافعة فى توطيد النفس على بعد الشقة .

قال جورج لويد فى كتابه عن مصر منذ كرومر : « لم تنفع الصدمة الا فى اقناع زغلول اقناعا جليا بأن العراق خليق أن يجرى الى مدهاء فى الحومة المصرية . فوجه همه على الفور الى تلك الحومة ، وطلق يد المركة من مقامه بباريس ويبعث الى اتباعه بمشجعات مموهة ! » ولكنها

أخاذة باهرة بما تحدثهم عن الانحسار الذين يستميلهم للقضية الوطنية ، والنجاح الذى يصبىه رجاله ، .
وقد أدار سعد المعركة فى باريس على أتم وجه يستطيعه وفد من الوفود الشعبية ، فان الوفد المصرى على اعتباره غريبا عن الاجناس الاوربية قد استطاع غاية ما استطاع من نشر الدعوة الى جانب مؤتمر الصلح . فكتب الى المؤتمر يطلب استدعاءه لسماع أقواله لان « الغاء السيادة التركية يقتضى حتما تغييرا فى حالة مصر السياسية التى التى قررتها معاهدة سنة ١٨٤٠ ولا يصح اجراء هذا التغيير فى غيبة المصريين » . واتصل الوفد بكل من تيسرت لهم مقابلته من رجال المؤتمر وأعضاء وفوده وكبار موظفيه ، وأقام المآدب للساسنة والكتتاب والصحفيين الاوربيين والامريكيين ، ليشرح لهم الحوادث التى كانت تهملها الصحف ويشرحهم صور المظاهرات التى اشترك فيها السيدات ورجال الجيش وظهرت فيها الاعلام وعليها الصليب الى جانب الهلال ، ويذكر لهم ما استفاده الحلفاء من أموال مصر ورجالها مما كانوا يجهلون ولا يعرفون خبرا عنه .

واقنع الوفد بعض مشاهير الكتاب بكتابة رأيهم فى قضية مصر وحقوق أبنائها ، ومنهم فكتور مرجيت وأناطول فرانس ، فأصدر الاول رسالة فى موضوع القضية المصرية وقدمها الثانى بكلمات وجيزة على سبيل التزكية .
واجتهد الوفد فى اجتناب كل عمل يتيح للمستعمرين البريطانيين أن يتهموه كما فعلوا من قبل بمشايعة دول الوسط أو النزوع الى المذاهب القومية والاشتراكية . فلم يتصل بالمغفور له محمد بك فريد حين تلقى خطابه من

مويسرة ، لما كان معروفا من مقام فريد بك في المائيسا
وتركيا أثناء الحرب وبعدها . ولكنه اتصل بجميع المصريين
التيمنين بفرنسا ، ولا سيما أعضاء الجمعية المصرية في
باريس ، وكان لفريق من هؤلاء أثر نافع في بث الدعوة
وتعريف الفرنسيين من جميع المذاهب بالوفد ومطالبه
ومسؤولياته .

ولا نسهب في تفصيل المقابلات والخطب والولائم واحدة
واحدة ، لان التفصيل لا يزيد القارى شيئا على ما هو
مفهوم بالاجمال ، وحسبنا أن نقول أن الوفد لم يدع في
باريس ولا في مراكز الدعوة للسياسية أحد يؤيئه له الا
أبلغه مظلمة مصر . وأوجز له الحالة التي مرت بالقارىء
في صفحات هذا الكتاب .

وقد كان المصريون في لندن ، ومعظمهم من الطلاب ،
يعاونون الوفد كما عاونوه زملاؤهم في العاصمة الفرنسية .
فطبعوا الالوف من الرسائل وقابلوا النواب واستمعوا
بالكتاب حتى ضاقت بهم الحكومة الانجليزية ذرعا فدمر
الشرطة مكان اجتماعهم وصادروا الاوراق التي فيه وظنوا
أنهم قضوا عليها وكانوا سيقضون عليها فعلا ، لولا أن
الطلاب أخذوا بالحيطة فأعادوا طبع الاوراق مما كان مدخرا
عندهم من المحفوظات في مكان أمين .

وقد تجاهل الساسة الانجليز في باريس شأن الوفد
المصرى ما وسعهم أن يتجاهلوه . ولكنهم لم يحسنوا كتمان
حقنهم في بعض الامور التي تقضى بها اللياقة ، فلم يأت
منهم من يرد الزيارة لسمعه باشا حين ترك بطاقته
للمستر لويد جورج كما ردها بعض وزراء الدول الاخرى ،
وتجاوزوا ذلك الى عمل فيه من الصسبيانية ما ليس يليق

بكبار الرجال • فقد روى أحد أعضاء الوفد المصري انهم أرسلوا مرة « مذكرة الى الوفد البريطاني في » وتضمنت السلام فردت اليهم ممزقة داخل غلاف وعليها عبارة قصيرة معناها : « مثل هذه الاقوال لا تستحق الرد » (١) •

وعلى الرغم من اعتراف الدول بالحداثة فقد بدأت الحكومة البريطانية تشعر بالقلق بعد أن اتجهت أنظار الوفد الى نشر الدعوة في الولايات المتحدة ، وظهرت دلائل الاهتمام بالقضية المصرية بين ذوى النفوذ من الشيوخ الامريكيين ورجال الصحافة • • حدث هذا دون أن يكون للرئيس ويلسون فضل فيه ، بل ربما كانت صدمته للوفد في باريس من أسباب اتجاه الوفد الى الامة الامريكية رأسا ليشير في هيئتها الرسمية بهذه الوسيلة بعض العناية التي فاته من رئيس الجمهورية ومعاونيه في المؤتمر • فان أقصى ما صادفه الوفد من النجاح عند رئيس الجمهورية الامريكية انه تلقى منه ردا على خطاب كتبه سعد يطلب فيه المقابلة مرة أخرى ، فاذا هو يعتذر في رده لضيق الوقت ويرجو أن يتسع وقته في المستقبل للمقابلة المطلوبة ! وكان الوفد قد فهم ان استشارة « الرأي في الولايات المتحدة لبحث القضية المصرية أمر مستطاع بعد ما أحس به من اثر الاخبار التي بعث بها المراسلون الى صحف أمريكا ، وزاده أملا في المزيد من الاهتمام انه كان قد استخدم بعض الايرلنديين والامريكيين في أعماله الكتابية فالتقى هؤلاء بالساسة الامريكيين الذين حضروا الى باريس للدفاع عن استقلال ايرلندا وعرفوا منهم الرغبة في تشديده التأكيد على

(١) البلاغ ، ٩ مارس سنة ١٩٣٤ في بيان للاستاذ محمد علي علوبة باشا •

الاستعمار البريطاني يذكر المسألة المصرية إلى جانب المسألة
الايرلندية ، ومن هؤلاء الساسة مستر « والش » رئيس
الوفد ومستر « ريان » ومستر « دن » مساعداه .

وقد جرى الوفد المصرى من قبله على سنة ارسال
البيانات والاحتجاجات الى المجالس النيابية مع ارسالها
الى الوزراء وممثلى الحكومات ، فوجدت بياناته واحتجاجاته
فى مجلس الشيوخ الأمريكى صدى أقوى وأصرح مما
وجدته فى المجالس النيابية الاوربية .

فى جلسة الحادى والعشرين من شهر يونيو اقترح
الشيخ « ماسون » الاعتراف بالجمهورية الايرلندية ،
فتصدى زميله مستر بوراه لفتح باب المسألة المصرية .
وقال أن مصر تستحق الاستقلال كما تستحقه الامم الشرقية
والاوروبية التى اعترف مؤتمر السلام باستقلالها ، فجددت
هذه الحملة رجاء الوفد فى تحريك قضيته من جانب الامة
الامريكية وشيوخها ، وأرسل يشكر المستر بوراه ويبلغه
ان المصريين ليعتمدون اعتمادا تاما على مساعدة الشعب
الامريكى محب الحرية فى تحقيق الآمال القوية لشعب حكم
عليه بالاستعباد من غير أن يسمع دفاعه .

وعاد المجلس الى ذكر مصر بعد أيام فقام المستر « والش »
واتهم الوفد الأمريكى فى مؤتمر السلام بخيانة المبدأ الذى
غامر الأمريكيون بدخول الحرب من أجله ، وقال ان
الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى اذا اردتا أن تدلا على
حسن النية فيجب عليهما أن تتركا جزائر الفلبين لاهل
الفلبين وايرلندة للايرلنديين ، وهنا قام مستر « مكس
كورك » وقال أن مصر أيضا يجب أن تكون لابنائها ، وأيده
مستر بوراه سائلا : لماذا يعترف مؤتمر الصلح ببولويسا

ورومانيا ويفض عن ايرلندة ولا يصفي الى كوريا ومصر كما
أصفي لغيرها فقال مستر شرمان : « ان معاهدة الصلح
انما كتبت لخدمة المطامع البريطانية » .

كانت هذه الاقوال من أشد ما قيل وقعا في نفوس
المستعمرين وفي نفوس المصريين على السواء ، فأما
المستعمرون فقد أحسوا من عواقبها في الولايات المتحدة
وفي مصر نفسها ، وأما المصريون فقد شعروا بفضل الدعوة
واستبشروا بما وراء ذلك من صدى الحملة في الدوائر
السياسية الامريكية والبريطانية ، وتبين الوفد أن الدعوة
في تلك البلاد تستحق منه أن يضاعف العناية بها ويتابع
اشهارها وترويجها ولا يتركها للمصادفة والمناسبات
العارضة ، فانهى بوساطة مستر « والش » الى توكيل
مستر جوزيف فولك في نشر الدعوة هناك ، وكان الاختيار
موفقا لأن الرجل ممن سبقت لهم الوكالة في القضايا
السياسية الكبرى وسبقت لهم ولاية المناصب وعلاج
المشكلات ، فهو ذو منزلة مرغية بين النواب والرؤساء ،
وله علاقة منتظمة برجال الدولة وأصحاب الكلمة المسموعة
وأوشكت الدعوة الخارجية لمصر أن تنحصر خلال تلك
الفترة في الولايات المتحدة ، فعن لسمه باشا أن يسافر
اليها مع بعض الاعضاء . ثم استقر الرأي على إيفاد محمد
محمود باشا في هذه المهمة لمصرفته الانجليزية ، وتردد
الوفد هنيهة بين هذه الفكرة وفكرة أخرى كانت ترمي
الى سفر اثنين من الاعضاء الى البلاد الانجليزية يدافعان عن
مطالب المصريين ويسيطان ما أصابهم من المظالم أما بالخطب
أو بالنشرات اذا احجمت الصحافة عن اذاعة ما يكتبان ،
ويفعلان ذلك باسميهما لا باسم الوفد أو باسم رئيسه ،

ويعولان على الدعوة الشعبية دون الرجوع الى الهيئات الرسمية التي أعرضت عن الوفد وتجاهلت شأنه ، وكان الوفد يحرص على اجتناب الهيئات الرسمية في انجلترا حتى تجيء المفاتحة من جانبها بعد أن قام هو بما يجب عليه من ايدانها بقصده ، ويقال أن رجال الحكومة الانجليزية وسطوا أناسا من سرة الاجانب المقيمين في مصر لتيسير مقابلة بين سعد ومستر بلقور الوزير الفيلسوف الانجليزي المعروف ، فلم تتم هذه المقابلة لرغبة الوفد عنها ما لم تكن الدعوة صريحة من جانب القوم ، وتغلبت فكرة السفر الى الولايات المتحدة على هذه الفكرة .

ولم يستطع محمد محمود باشا أن يصل الى أمريكا الا في منتصف اكتوبر بعد مشقة في الحصول على جواز السفر لم تذلل الا بمساعدة مستر فولك وبعض الاصدقاء الاوربيين .

وقد كان مستر فولك أثناء ذلك يوالى الكتساب في الصحف وييسط وجهة النظر المصرية بين يدي مجلس الشيوخ ولجانه المنوط بها بحث هذه الامور ، وأهم ما أثمرته جهوده تصريح صرحت فيه لجنة الشؤون الخارجية « ان مصر تعد من الوجهة السياسية غير خاضعة لانجلترا ولا لتركيا وانما يجب أن تكون مستقلة وزمامها بيدها » وخطاب ضاف ألقاه مستر بوراه عن مركز مصر السياسي والاطوار التي مر بها قبل الاحتلال وبعده والفظائع التي أصابت أهلها في أثناء الحرب وبعده الهدنة ، على ما سلف من معونتهم للانجليز خاصة والحلفاء عامة .

فاهتمت المراجع البريطانية باخفاء ذلك جميعه عن المصريين وتهوين خطره عندهم ، ولا سيما تصريح لجنة

الشنون الخارجية ، فان خبره لم يصل الى مصر الا من رسالة برقية أرسلنا سعد من باريس الى لجنة الوفد المركزية في التاسع والعشرين من أغسطس ، فكان له فيها ضجيج لم يفرح المصريين بمقدار ما أغضب الانجليز ، وقد سمعت المراجع الانجليزية سمعها حتى حملت الوكالة الامريكية بالقاهرة على اذاعة تكذيب مبهم تقول فيه أن الخبر خطأ ، ولا تعقبه بتصحيح من جانبها !

هذا في مصر ، أما في الولايات المتحدة نفسها فقد أزعج السفارة البريطانية فيها ما أبصرته من أثر الدعوة المصرية واتساع نطاقه واشتماله على الكثيرين من المستمعين والاشياع ، فاضطر مستر رونالد لندسي القائم بأعمال السفارة في واشنطن - وقد كان بمصر أثناء الحرب العظمى - الى مقابلة تلك الدعوة بكثير من المساعي الخفية والعلنية ، ومنها رد مفصل على سؤال مدير كتبه الى احدي الصحف يفض فيه من معونة المصريين ويقول منه : « ان الحكومة البريطانية قد عثيت بأن تتحاشى القضاء على السيادة المصرية وان الجنود المصريين يعملون في ظل العلم المصري لا الانجليزى ، ولا ترفع الراية البريطانية الا على دور السلطة العسكرية البريطانية وفيما عدا هذا ترفع الراية المصرية الخاصة . ولو انى أردت أن أجيبك على سؤالك جوابا لا يخرج عن مدلولي الالفاظ المحدودة لقلت انه لم ينصو جندي مصرى تحت الالوية البريطانية ، ولكنه يكون بيانا ناقصا ولا مراء ، اذ انه في فبراير سنة ١٩١٥ ، عند هجوم الجيش التركي على مصر اشتركت فرقة من المدفعية المصرية مع القوات البريطانية في الدفاع عن خط قناة السويس وكان هجوم العدو قبل هذه الفرقة التي

أدارت مدافعها بمبارده وكفاءة فساعدت على رد العدو ، وفي اعتقادي أن الخسائر كانت اثنين من القتلى وستة من الجرحى . ولم نشترك في العمل خلال الحرب أية قوة مصرية أخرى مسلحة ، ولكن في الادوار الاخيرة من الحرب قامت ثلاث فرق مصرية أو أربع بحراسة خطوط المواصلات في سيناء بينما كان الجنرال اللنبي يقزو سورية ، وحدث كذلك أن فصيلة مصرية كانت ببلاد الحجاز في وقت من الاوقات ، لكن هذه القوات جميعها لم تتعرض لنيران القتال . وفضلا عن ذلك قد ضم عدد كبير من المصريين الى فرقة العمال الملحقه بالقوات البريطانية ، وكانوا يستخدمون لمدة قصيرة بين ثلاثة أشهر وستة ، وقد قاموا لقوات الجنرال اللنبي بالاعمال اليدوية التي لا تستدعي خبرة فنية ، وبهذه الصفة كان ما أدوه من الخدمات عظيم القيمة ، لانهم أتاحوا لعدد من الجنود الانجليز أن يكونوا في خط القتال ولولا ذلك لاستخدموا في ساقه الجيش ، ولست أستطيع أن أذكر عدد هؤلاء الرجال الذين الحقوا بفرقة العمال ، ولكنهم بلغوا في بعض الاوقات من ثمانين الى تسعين ألفا ، وكان بعضهم يستهدفون للنار وهم يحفرون الخنادق وينقلون المؤن والذخائر بمقربة من خط القتال فأصابهم بعض الخسائر . وليس في وسعي أن أقول كم تبلغ هذه الخسائر على وجه التحقيق ولكني اعتقد أنها تبلغ في الجملة ألفا وخمسمائة بين قتيل وجريح في خلال سنوات الحرب الاربع .

وعلى الرغم من محاولة السبك والدقة في ظاهر هذا البيان، يرى القارئ انه قابل لمخالفة الواقع في عدة موا

لان وصول العدد فى الفوج الواحد من العمال الى تسعين ألفا لا يمنع انهم يبلغون المليون ويتجاوزونه فى جميع الافواج ، ولأن احصاء القتلى والجرحى بألف وخمسمائة على وجه غير « وجه التحقيق » قد يفتح الباب لبسوغهم اضعاف ذلك على وجه التحقيق .

الا أن مستر فولك لم يتوان فى الرد على هذا البيان بعد مراجعة الوفد فى باريس ، فكتب الى وزير الخارجية بواشنطن خطابا يلفت فيه النظر الى العبارة التى وردت فى سياق كلام المستر رونالد لندسى عن تحاشى المساس بالسيادة المصرية ، لكى لا يشق على الحكومة الامريكية الاعتراف باستقلال مصر عند بحث معاهدة الصلح فى مجلس الامة ، وكتب الى رئيس لجنة الشئون الخارجية خطابا آخر ضمنه رد رئيس الوفد على بيان السفارة الانجليزية وفيه « ان مليونا ومائتى ألف مصرى جندوا لفرقة العمال وان الجيش المصرى نفسه قاتل على قنساء السويس وفى شبه جزيرة سيناء وفى الحجاز وحارب على بن دينار فى السودان ، وأن خسائر عظيمة نزلت بفرقة العمال وعلى الاخص من فتك الامراض » .

واستند مستر فولك الى عبارة « السيادة المصرية » فطلب توكيد الاخلاص فى المقصود منها بتصريح رسمى من الحكومة البريطانية تعلن فيه موعد الجلاء ، وتفوض الى عصابة الامم - بعد تأليفها - تقرير مركز مصر ، وتتخلى عن كل معارضة فى تمثيل الدولة المصرية عند الدول الاجنبية وعن كل معارضة فى سفر وكلاء الامة المصرية الى الولايات المتحدة .

ولم تزل المسألة المصرية تتردد على السنة الاعضائه بمجلس الشيوخ تارة من حزب الحكومة وتارة من حزب

المعارضة . حتى التفت اليها كثيرون ممن لا يسمعون بها ،
ويحدث المصحف مسوغا لنشر الاخبار عنها وقبول المناقشة
فيها . وأيقن الحكومة البريطانية ان اطراد الدعوة على هذا
النوال كاف لاقلاقها وتوقع المناعب التي قد تضر بمصالحها
كما تمس سمعتها ، وان لم تعقبها نتيجة حاسمة في موقف
الحكومة الامريكية .

اما الدعوة في باريس فقد كانت تنقطع حيناً وتنتصل
حيناً ، وينابر الوفد اكثر الاحيان على خطة الدعوة
الشمعية . لانه علم أن النجاح فيها أقرب من النجاح في
مخاطبة الحكومات والوزراء ، وطفق على الجملة يرأسل
المجالس النيابية وأقطاب السياسة وكبار الادباء ويكتب الى
المصحف ويلقى من ذوى الكلمة المسموعة من تيسر له
لقاءه ، ويحدد الاحتجاج والبيان كلما تجددت لذلك مناسبة
من توقيع اتفاق أو عرض معاهدة أو وصول وفد أو غير
ذلك ، فجرى ذكر الحماية البريطانية على مصر في أكثر من
مجلس من المجالس الاوربية على نحو لا يبلغ في القوة والافاضة
ما جرى في الولايات المتحدة ، ولكنه مع ضعفه واقتضابه
أقلق الحكومة البريطانية وزاد مخاوفها من التمداد فيه الى
أن يدرك المصريون شأن الدعاية ونفاذ سلاحها تمام
الادراك . ولعل أكبر ما حدث من دعوة الوفد خلال هذه
الفترة وليمة في ثاني أغسطس في فندق كلاردج
بباريس ، وهى الوليمة التى خطب فيها وزير سابق
للبحرية الفرنسية وحضرها الكاتب المشهور فكتور مارجريت
وتليت فيها كلمة من أناتول فرانس ، وأجاب الدعوة اليها
عددا هؤلأ بعض الشيوخ والنواب والصحفيين من أمم كثيرة
هذه الحركة التى كانت تؤذن بالاستفاضة والاتقان على

تعاقب الايام قد أفهمت السياسة الانجليز ان « التجاهل » سياسة لا تفيد الى زمن بعيد ، وانه لا بد من « شيء » عمله في هذه الحالة غير الاستخفاف الظاهر وطول البسال ، ولكنها لم تقصد الى ارضاء المصريين بمقدار ما قصدت الى الخلاص من الوفد وتفريق شمله بين الآراء المتضاربة والمذاهب المتعارضة ، فعجلت بايفاد لجنة التحقيق برئاسة اللورد ملنر الى القطر المصرى لسؤال المصريين عن مطالبهم وتقرير نظام الحكم الذى يحكمون به فى ظل الحماية ، ودعاها الى التعجيل بارسالها غير ما تقدم سببان آخران : « احدهما » ان رؤساء الوفد فى القاهرة أعلنوا العزم على مقاطعةها اذا هى حضرت فى تلك الظروف ، لان اللجنة تريد المناوضة على أساس الحماية وتستفتى البلاد وهى فى قبضة الاحكام العرفية ، وتدعى لحكومتها الحق فى نظير الشكايات المصرية كأنها صاحبة السيادة على البلاد .

وقد شعر « محمد سعيد باشا - رئيس الوزارة يومئذ - باجماع الامة على مقاطعة اللجنة فنصح للورد اللنبى بارجاء ارسالها انتظارا للفراغ من عقد معاهدة الصلح مع الحكومة التركية ووضوح مركز مصر السياسى من حيث علاقتها بالدولة البريطانية . فلم يشأ اللورد اللنبى أن يصغى الى هذه النصيحة مخافة أن يتهم بالضعف والتراجع أمام صيحة المقاطعة من اللجان الوفدية .

والسبب الآخر الذى دعا الى تعجيل الحكومة البريطانية بايفاد اللجنة فى تلك الآونة ، انها علمت ببوارد التفكك التى أصابت بعض أعضاء الوفد فى باريس ، وقد عاد فعلا بعض هؤلاء الاعضاء الى الاسكندرية فى الثانى عشر من شهر أغسطس وهم اسماعيل صدقى باشا وحسين واصف

باشا ومحمود أبو النصر بك ، وأذاعت لجنة الوفد في السادس والعشرين منه أن علي شعراوي باشا قادم لأعمال خاصة بإذن من رئيس الوفد وزملائه ، وعاد قبل ذلك آخرون لأسباب من هذا القبيل . فحسبت الحكومة البريطانية أن الفرصة سانحة للفصل بين الوفد والامة أو لتزيق شمل الوفد وتشجيع المترددين من أعضائه على تركه ، ورجح عندها هذا الحسبان انها علمت بما شاع عن آراء الاعضاء العائدين وانهم يتشككون في نجاح مسعى الوفد لاشفاقهم من مهاجمة الحكومة البريطانية بالدعوة الاجنبية وايتناهم أن تكون الدعوة في انجلترا وعلى رضى من رجالها الرسميين ، قطعت في توسيع مسافة الخلف وبث الغواية من طريق اللجنة الملنرية ، وما عسى أن تشير به من تحويل النظم والمناصب، وتقريب الآمال والرغائب .

من سفر الوفد إلى لجنة ملنر

استدعت الحكومة البريطانية السير ريجنالد ونجت
توطئة لاقالته من منصبه في دار الحماية وهو الرجل الذي
أحسن لها النصيحة وأُشار عليها بقبول مسفر الوزيرين
المصريين الى العاصمة البريطانية وعادت هي الى رأيه بعد
فوات الاوان .

واستبدلت به المارشال اللنبى فاتح القدس ، لانها
حسبت أنها تروع المصريين بهيبته العسكرية ، وهو خطأ
غريب في تقدير الحالة وجمود على أساليب التخويف
الدارجة بغير معنى . لان مظاهر الهيبة العسكرية والسطوة
الحربية كانت كثيرة على مسمع ومبصر من المصريين أثناء
الحرب العظمى ، لا يرون في بلادهم من الحكم الانجليزى
الا المدافع والدبابات والجنود تغدو وتروح فى الحواضر
والقرى بعشرات الالوف ، فاذا كانوا قد ثاروا وهم على هذه
الحالة وجاءت ثورتهم على أعقاب انتصار الدولة البريطانية
فى الحرب العظمى ، فما كانت الثورة اذن لانهم كانوا فى
حاجة الى مذكرة بالهيبة العسكرية والسطوة الحربية ، وما
كان اسم المارشال اللنبى عندهم الا كاسم كل قائد فى
الميادين البعيدة او القرية ، بل هم كانوا يسمعون بغيره
من قيادة الميادين البعيدة سنوات قبل أن يسمعوا به فى
غزوة فلسطين .

جاء المارشال اللنبى الى مصر وهو يقدر أن الرهبة من

اسمه فوق كل كلام وتفكير ، وأنه لا خوف اذن من اتهمه بالضعف اذا هو تواضع الى سماع الشكايات ومخاطبة الشعب بلسان رجاله ، فخطب المصريين باسم الشيوخ ورجال الدين ، كما خاطبهم باسم الوزراء والكبراء ، وصدرت النصيحة المطلوبة من هؤلاء وهؤلاء يحضونهم على السكينة والاستقرار وانتظار ما يقضى به ولاة الامور ، فلم يكن لها من اثر كبير ولا صغير ، لان الشعب لم يفهم من نصائحهم الا أنهم مضطرون أو أنهم متهمون في اخلاصهم ان لم يكونوا مضطرين .

وقد وقفنا بالقارىء من حوادث الثورة المصرية واحوال الحكومة في مصر على استقالة الوزارة الرشدية لرفض الحكومة البريطانية سفر الوفد الى اوربا .

فلما سافر الوفد عادت الوزارة الرشدية في التاسع من ابريل ، ولكنها لم تلبث قليلا حتى استقالت لانها شعرت بالخرج من مطالب الضباط والموظفين وهي معبرة عن مطالب المصريين اجمعين . فطلب الضباط الوطنيون أن تسند الحراسة اليهم ، لان اسناد الحراسة في الميادين العامة الى اناس لا يفقهون لغة البلاد ولا يعرفون عاداتها كثيرا ما جر الى ازهاق الارواح بغير موجب حتى من وجهة النظر البريطانية . كما حدث حين أطلق الرصاص على المصلين الخارجين من المسجد أو على المتظاهرين ابتهاجا بالاخراج عن الزعماء .

وألّف الموظفون لجنة من اثنين وثلاثين عضوا لمخاطبة الوزارة في المطالب السياسية التي لا يتعرض لها الضباط وهي التصريح بصفة الوفد الرسمية وأن قبول الوزارة الحكم لا يفيد الاعتراف بالحماية ، والاخراج عن المعتقلين مع ابطال الاحكام العرفية .

وجاءت الوفود تترى الى ديوان الوزارة تعزز هذه المطالبات وتلح في قبولها . وعم الاضراب الموظفين وأصحاب الاعمال الحرة انتظارا لمتيقها . فاستقالت الوزارة ولما ينتقض عليها اسبوعان ، لتصدر التسوية بين مطالب الشعب والموظفين واردة السلطة العسكرية .

وقد أندر القائد العام الموظفين بالفصل ان لم يعودوا الى دواوينهم وتوعدهم بالمحاكمة العسكرية ان حرضوا على الاضراب ، فعاد منهم فريق وقبضت السلطة العسكرية على زعمائهم الذين لم يعودوا في الموعد المحدد .

وفي الحادي والعشرين من ابريل ألف محمد سعيد باشا الوزارة وصرح لهندوى الصحف يوم تأليفها « أنها وزارة ادارية » لا تبت في شيء له مساس بمركز مصر السياسي . وليست لها صبغة سياسية لان المسألة المصرية لم يبت فيها بعد في مؤتمر الصلح ، وانها ستجتهد في استدعاء الجمعية التشريعية والغاء الاحكام الاستثنائية ، ومنها قانون المطبوعات .

ولقد كان محمد سعيد باشا رئيس هذه الوزارة رجلا داهيا يحب بما استطاع من دهائه أن يجمع بين قضاه أغراضه واستبقاء سمعة سياسية يلبس لها لبوسها في كل مجال وعند كل فرصة . وكانت العلاقة بينه وبين سعد باشا علاقة فتور وجفاء منذ كانا في الوزارة معا ثم وقع بينهما ما وقع من الخلاف الشديد في الجمعية التشريعية ، ولهذا حاول سعيد باشا أن يجمع وفدا ثانيا الى جانب الوفد السعدى لينازعه قيادة الامة والدفاع عن القضية ، معتمدا في أول الامر على الامير عمر طوسسون وأفراد من بقايا الحزب الوطنى . ثم أجس نفور الامة من هذا المسعى

وصدود الامير عمر عن متابعتة فتراجع وظل يرقب الاحوال الى أن عرضت عليه الوزارة . فقبلها ، واخترع صسيغة الوزارة الادارية وحيلة تأجيل الوزارات السياسية الى ما بعد عقد الصلح وأبرم معاهداته مع الدول المحاربة ومع الدولة التركية على الخصوص لأنه رأى في ذلك مخلصا من جميع الجوانب .

فهو - بهذه الحيلة - يريح نفسه من المطالب السياسية ولا يصادم الامة في أمل من آمالها ، ثم هو يستبقى دعوة الحزب الوطني الى وقت الحاجة لأنه الحزب الذي يعتمد على حقوق السيادة التركية في دعوته الوطنية ، ثم هو يدفع لجنة التحقيق البريطانية بهذه الحجة الى أقصى أمد ميسور حتى اذا جاءت بعد اعتراف الدولة التركية بالحماية البريطانية كما كان منظورا بين جميع العارفين استطاع أن يسوس الامر بغير مشقة مع أمة أشرفت على اليأس ونفضت يديها من جميع الدول ، ووفد بدا فشله للامة . . وحزب وطني لم يبق له ما يتعمل به من السيادة التركية ولكن بقى له من المنافسة للوفد ما يحفز له لحربه ويطمعه في الغلبة عليه ، وقد ظهرت للامة هزيمته واخفاقه .

وأقبل سعيد - بمثل هذا الدهاء - على علاج المشكلات التي خلفتها الحماية والثورة لوزارته ، فاجتهد في اقناع الانجليز بتحويل قضايا الوطنيين من المحاكم العسكرية الى المحاكم الاحلية ، فاقنعوا لانهم يضمنون من صلاحته لهم واخلاصه في النصيح أنه على الاقل عدو الوفد المصري ورئيسه .

وتشفع في تخفيف بعض الاحكام الصارمة فقبلت شفاعته ، ورفع شيئا من الضغط على الصحافة والخطابة،

واستمال اليه الموظفون بأغراض الحسابات عليهم وزيادة مرتباتهم حتى بلغت مثيلها .

غير أن الناس كانوا يستريبون بنيانه وينظرون الى هذه الاعمال كأنها مخدرات ترمى الى تيدئة النفوس واضعاف الحركة الوطنية ، فأوغرت من صدور الناس عليه أكثر مما جذبتهم اليه ، ونقم الغلاة منه قبول الوزارة وتهيئة الخواطر للرضى بالحالة القائمة . فنار بعضهم عليه ورماء أحدهم بقبيله لم تصبه ، وبلغ من كياسة الرجل انه ذهب الى المحكمة يؤدي شهادته فطلب الرحمة بالمعندى عليه لانه انما اجترح فعلته بدافع من عقيدة خاطئة غلبته على صوابه .

واستمرت العلاقات بينه وبين المارشال للنبي على وفاق الى أن اختلفا على مسألة لجنة ملنر ذلك الاختلاف النموذجي لكل اختلاف بين تفكير العسكري وتفكير الوزير المخنك من المدرسة التركية . فاللورد للنبي يرى ان امتصاص المصريين من قدوم اللجنة الى بلادهم سبب كاف لتعجيل قدومها !! وان اقناع المصريين بأن عواطفهم ومطالبهم لاحساب لها ولا اكتراث بها هو المقدمة الصالحة لمجيء اللجنة التي كانت مهمتها الاولى ارضاء تلك العواطف والبحث عن تلك المطالب ! .. فاكراه الناس على قبول الاوامر هو المهم في السياسية العسكرية سواء نجحت اللجنة أو لم تنجح ، وعلى اللجنة وعلى المصريين بعد ذلك العفاء .

ورئيس الوزارة يرى كما علمنا مما سلف أن لا تعضر اللجنة قبل الفراغ من حل القضية المصرية بين الدولة العثمانية صاحبة السيادة والدولة البريطانية . وهو رأى له قيمته من الدهاء والحصافة ولكن لا قيمة له الى جانب

الاورامر العسكرية ! ٠٠ وفد اختلفت القائد والوزير فلا
محيى اذن من أن يستقبل الوزير .

استقبل سعيد باشا وخلفه يوسف وهبه باشا في
الحادى والعشرين من نوفمبر فجرى على « السنة الادارية »
التي استنفا سلفه ، والتزم الحيدة مع اللجنة المقبلة فلم
يتخذ له موقفا معيا أو عليها . ولكنه لم يستطع أن يمنع
بعض الرؤساء الانجليز من تكوين حزب مصطنع من
المنبوذين وطلاب المنافع الذين لا خلاق لهم ، أسماء « الحزب
المستقل الحر » وأعدده للقاء اللجنة ومداداة المقاطعة الاجماعية
التي ستلقاها . ولم يفلح فى هذه المحاولة على الرغم مما
بذل فيها من المصروفات الثرية والقوايات المختلفة .

أما اللجنة التي تفاقم حولها هذا الخلاف فقد وصلت
فى السابع من ديسمبر وهى محوطة بسوء الطالع من كل
مطلع . وكانت ممثلة لجميع الاحزاب الانجليزية ومؤلفة
من رجال قديرين مشهور لهم بمعرفة الشئون المصرية
والمسائل السياسية عامة ، وهم اللورد ملنر وزير
المستعمرات ، والسير رنل رود سفير انجلترا السابق فى
روما ، والقائد السير جون مكسويل الذى كان بمصر فى
أوائل الحرب العظمى ، والسير أوين توماس الخبير بمسائل
الرى ، والمستر سبندر الكاتب الصحفي المعروف ، والسير
سسل هرسى الحججة فى القانون الدولى ، ومعظمهم ممن
عرفوا مصر بالخبرة والاطلاع .

لكنهم حضروا والفشل يسبقهم ، والصدور موهرة بما
توالى على الناس من دواعى الكراهية والنفور ، ووظيفة
رئيسهم توحى الى الناس انه سيجعل مصر إحدى
المستعمرات البريطانية .

وقبل أن ينقضى على اللجنة أسبوعان أو نحو 'مجموعين' سرى في مصر نبأ القرار الذي اتخذته نواب الولايات المتحدة وهو رفض المعاهدة التي وقعها الرئيس ويلسون . فبدلاً من أن تجيء اللجنة وتركيا معترفة بالمعاهدات كما كان يريد محمد سعيد ، جاءت الولايات المتحدة - وهي قبلة أنظار العالم في ذلك العهد - تنقضها وتفتح الرجاء لابطالها وتحقيق آمال الشعوب المخدولة فيها .

وما استقرت اللجنة أياما حتى أحسست أنها في حصار محكم من المقاطعة الاجتماعية لا يتخلله منفذ الى لقاء أحد يجديها لقاءه ، ورأى اللورد ملتر من روح الوطنية المصرية غير ما كان يعهده في أيامه السالفة بمصر كما قال لبعض أصحابه . فلجأ الى الملاينة والمصانعة ، وحاول أن يفسر غرض اللجنة تفسيرا يحافظ به على الحدود التي رسمتها الحكومة البريطانية ويجنب في ظاهره الكلمات المثيرة التي تنفر المصريين وأخصها ذكر الحماية ، فنشر على الناس في التاسع والعشرين من ديسمبر بيانا قال فيه :

« أدعش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من الحقوق التي كانت لها الى الآن ، ولا أساس على الإطلاق لهذا الاعتقاد فان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطاني لاجل التوفيق بين أمانى الامة المصرية والمصالح الخاصة لبريطانيا العظمى في مصر ، مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب القاطنين في البلاد ، ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول الى هذا الغرض مع توافر حسن النية بين الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة صادقة في أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر :

قائمة على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى ترقية شئون البلاد فى ظل أنظمة دستورية Self Governing Institutions وتنفيذا لهذه المهمة تريد اللجنة أن تقف على كل الآراء ، سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويمكن ابداء كل رأى بحرية وصراحة ، ولا رغبة للجنة فى تقييد حدود المناقشة كما أنه لا يخشى أى فرد أن تعتبر مقابلته للجنة تنازلا منه عن معتقداته . فإنه لا يعد متنازلا عن معتقداته بمفاوضة اللجنة الا كما تعد هى متنازلة بسماعها . وبغير الصراحة التامة فى المناقشة يضعه وضع حد لسوء التفاهم والوصول الى الاتفاق » .

ويلاحظ القارئ أن اللجنة ترجمت العبارة الانجليزية Self governing بالانظمة الدستورية وهى ترجمة غير دقيقة ، صححناها فى صحيفة الاهرام يومئذ بترجمتها الحرفية وهى أنظمة « حكم ذاتى » .

ولوحظ هذا الاختلاف فى الترجمة فكان له شأن فى اختلاف رأى بين خطة سعد وخطة عدلى وأصحابه بمصر: حيال اللجنة . فقد قال عدلى فى خطاب له الى سعد مكتوب فى التاسع والعشرين من يناير : « رأينا قبل عمل أى شيء أن نعجل بالكتابة لتوضيح نقطة هامة كان لها بحق أثر كبير فى قراركم الذى اتخذتموه . وهذه النقطة هى ما فہتموه من أن بلاغ اللجنة ضيق للغاية من المناقشة فجعلها (وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى) مما جعلكم تعتقدون انه مع هذا التحديد لا تنتقل المسألة المصرية من مركزها فلا ترتفع به الحماية بل تتأكد . والواقع انه حصلت بيننا وبين اللورد ملتر مناقشة فى هذا

الموضوع وأكد لنا أن النص الانجليزى ليس معناه الحكم الذاتى الذى يعبر عنه بـ **Self governing**

بل معناه الحكومة الدستورية وان الغرض من ذكر هذه العبارة فى البلاغ بيان ان الحكومة الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة حكومة لا تكون ذات نظام دستورى ، وكذلك كانت الترجمة العربية الرسمية وفق هذا التفسير ولولا هذا لكانت أحاديثنا مبنية على غير أساس ، ولما جاز لنا أن نقلها اليكم ونستنتج منها ما استنتجناه » .

والقرار الذى اتخذته سعد وأشار اليه عدلى فى الخطاب المتقدم هو قراره الذى نشره فى بلاغ بعث به الى مصر عقب نشر اللجنة بيانها وقال فيه ما نصه :

« يحاول الاقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاه بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفا ، فلا تنخدعوا اذا وعدوكم ولا تخافوا اذا هددوكم ، واثبتوا على التمسك بحقوقكم فى الاستقلال التام فهو أمضى سلاح فى أيديكم وأقوى حجة لكم ، فان لم تفعلوا - وليس فى قوة ايمانكم الوطنى ما يجعل احتمالا لذلك - بخذلتكم نصراءكم وأهنتكم شهداءكم وحقرتم ماضيكم وأنكرتم حاضركم ومددتم للرق أعناقكم وحنيتكم للذل ظهوركم وأنزلتم بأمثكم ذلا لا يرفع منه عز ، وأن تفعلوا - كما هو أكبر ظنى فى عظم اخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم - فقد استبقيتم لانفسكم قوة الحق وأعدتكم لنصرتكم قوة العدل فلا تذلوا وان قهرتم ، ولا تخشوا وان ظلمتم ، ولا بد من يوم يعلم فيه حقكم على باطل غيركم ، وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم ، وتحقق باذن الله الاله القدير آمالي وآمالكم فى الاستقلال التام » .

وصل هذا البلاغ الى مصر ونشر في صحفها عند منتصف يناير ، وكانت لجنة الوفد المركزية قد أعلنت بلاغا في معناه عقيب صدور البيان المتقدم من لجنة ملنر ، وتعاقب على أثره صدور البلاغات في هذا المعنى من ذوى الشأن والرأى في مقدمتهم الامراء والعلماء ، وأيقنت اللجنة - لجنة ملنر - أن لا رجاء فى الاتصال بينها وبين الامة المصرية على قاعدة البيان الجديد ، لان هذا البيان لم يغير من الامر شيئا ، ولان الامة لا ترى لها مصلحة فى تجاهل وفدها النائب عنها فى قضيتها كما ترى السياسة الانجليزية المصلحة فى هذا التجاهل أو هذا التفريق بين الامة ودعاتها ، فلم يعد للجنة مناص من السفر أو من القناعة بما عندها من وسيلة لاستطلاع الآراء هنا وهناك وزيادة بعض أعضائها لبعض أصحابهم الذين كانوا يعرفونهم من سراة المصريين فى القاهرة أو الريف ، وشاع بين أبناء الريف أن أعضاء اللجنة الملنرية يطوفون البلاد خفية فأصبحوا يستريبون بكل سؤال يلقيه عليهم أجنبى غير معروف ، ورويت فى ذلك أحاديث شتى تدخل فى باب الملح والطرائف ولكنها تدل فى الوقت نفسه على الجهد فى كراهة الحماية وحب الاستقلال والوفاء لزعيم الوفد والحذر من حيل الاستعمار . فكان الفلاح الساذج اذا سأل أجنبى لا يعرفه : أين الطريق ؟ بدر الى ذهنه انه عضو من أعضاء اللجنة يتخفى لاختلاس الآراء والاجوبة بغير علم الوفد فأجابه على الفور : عليك بسعد فى باريس يخبرك أين الطريق ؟ واذا سأل : هل لك أولاد ؟ أو سأل : كم أجرك فى اليوم ؟ لم يزد على أن يحيله الى سعد فى باريس فهو أعلم بالجواب ! ولا يبعد أن يكون أعضاء

اللجنة الذين اختلّفوا الى الاقاليم قد صادفوا شيئا من هذه
الاجوبة وعرفوا من دلالتها السياسية ما هو أدل وأجلى
مما كانوا يقصدونه بالتحقيق والسؤال .

ولا ينبغي أن ننسى أناسا من الداعين الى مقاطعة اللجنة
قد تشعبت بواعثهم ونياتهم فلم يكونوا جميعا على نية الامة
في تأييد الوفد ورعاية حق نيابته أو صون كرامته عن
مهانة التجاحل الذي قصده الحكومة البريطانية ، فكان ممن
أخذوا المقاطعة أناس أخذوها احباطا لكل مفاوضة يجريها
الوفد في الحاضر والمستقبل ، ومنهم خصوم له كانوا
يرضون باليسر في حل القضية المصرية ولا يطمعون في
استقلال تام ولا ناقص ، ولكنهم يصطنعون الغلو ويؤثرون
التضبيب وتوسيع المسافة بين طرفي الاتفاق لاعتقادهم ان
كل شرط يوضع للمفاوضة المقبلة انما هو عقبة في طريق
الوفد دون غيره من الرجال الرسميين ، فان هؤلاء الرجال
الرسميين لا يلقون اعتمادهم على الثقة القومية والمبادئ
السياسية ، بل يلقون أكثر اعتمادهم على قوة الحكومة ،
ومن ورائها قوة الاحتلال .

أما الوزراء الذين كانوا معروفين يومئذ باسم أصدقاء
الوفد - وهم رشدي وعدلي وثروت - فقد أخذوا بالحيطة
فلم يفضّبوا الوفد ولم يفضّبوا اللجنة ، وكتبوا في السابح
من يناير خطابا الى سعد يقترحون فيه عليه أن يعود هو
وأصحابه الى القاهرة لمفاوضة ملتر بعد الوعود التي أفشى
بها اليهم ولا تخرج عن معنى البيان المتقدم ، فلما أجاب
الوفد بامتناع ذلك لان بيسان ملتر يحصر الغرض من
المفاوضة في الحكم الذاتي أجابوه بما أسلفنا من تفسير
كلمة « الحكم الذاتي » كما جاءت في الصيغة الانجليزية

.. وقالوا ان اللورد ملنر لا يرى مانعا من دخول الوفد
المفاوضة على أساس الاستقلال التام ، وان كان هو
لا يستطيع الجهر بهذا الاساس ولا يزال يرجو بعد تمام
المفاوضة أن يحسن « للرأى العام الانجليزى » قبول ما ليس
يقبله الآن .

وقد بسط سعد تفصيل رأيه فى بيان رد به على التقرير
الذى جاءه من لجنة الوفد المركزية مع على ماهر بك ، وفيه
يقول « بتاريخ الحادى والعشرين من يناير :

» .. اننا لم نجد فى بلاغ ملنر شيئا يخالف التصريحات
السابقة عليه الا خلوه من لفظ الحماية وحسن أسلوبه .
أما فى الجوهر فقد وجدناه متفقا معها تمام الاتفاق اذ هو
مثلا يعتبر مصر تابعة لانجلترا ، ولجنة ملنر لجنة تحقيق
موقف المصريين معها موقف المجيب من المستجوب ، وغاية
أبحاثها الوصول الى وضع نظام حكومى فى دائرة الحكم
الذاتى . ونحن لا نعتز بشئ من ذلك ، فلا تبعية لانجلترا
علينا ولا نعرف لهذه اللجنة سلطة التحقيق فى بلادنا ،
والغاية التى نسمى اليها هى التمتع بجميع حقتنا فى
الاستقلال التام . نعم أن هذا البلاغ وسع مجال المناقشة
ولكنه ضيق الغاية منها فجعلها وضع نظام حكومى فى
حدود الحكم الذاتى ، وبذلك هدم بيد ما بناه باليد الاخرى
وزاد ان اشترط عدم ترتيب الالتزام على هذا التوسيع
فحفظ بهذا الاشتراط لنفسه حرية العمل وهو تحديده
الغاية الذى لا ينقل المسألة من مركزها ، فلا ترتفع به
حماية بل تتأكد ، ولا يتم به استقلال بل يقل ، ولا يفيد
الا شيئا واحدا وهو تسهيل مأمورية التحقيق على اللجنة ،
وما كان للمصريين أن يعرفوا لها هذه الصفة ولا أن يسهلوا

لها هذه المأمورية . وأكبر ما بهضمه أو سببه باعطائه أقل من حقهم بكثير . زد على ذلك أنها جاءتهم رغم أنوفهم وضد إجماعهم بأن استعملت كل وسائل السدة معهم تمهيدا لوصولها وشكلت وزارة لم يرص الرأي العام بها .

« ان عودة الوفد أو بعض أعضائه على أثر هذا البلاغ لم يخطر ببالنا للاعتبارات السبب ذكرها . ولأن الانجليز لا يتأخرون أن يتخذوا منها حجة على فوز سياستهم ويبغون عليها كثيرا من الآمال التي ينسرونها لتضليل الرأي العام في أوروبا عموما وأنجنترا خصوصا . ربما كان سهوا علينا أن نتعرض لمثل هذا الخطر ونعجل لهم ذلك الفوز لو أنهم وعدونا بشيء في مقابلته وعدا صريحا يصح الاعتماد عليه . ولكنهم لم يفعلوا . وليس لنا أن نتوهم أنهم سيفعلونه بعد عودتنا على غير وعد سابق . لو أنهم مع توسيع مجال المناقشة أطلقوا الغاية منها لصح لنا أن نتعشم أن تقنعهم بالبرهان الصادق والحجة الدامغة بصحة مطالبنا ، ولكنهم حددوها بما دون ما نطلب حتى في ذلك البلاغ الذي نشره بقصد استرضائنا . فكان مثلهم في ذلك مثل بعض القوانين الألمانية القديمة التي كانت تقضى بسماع الشهود بعد الحكم في الدعوى ، ولهذا رأينا أن العودة ارتكانا على البلاغ المذكور لا تكون إلا عبثا مقرونا بالخفة والمخاطرة . ويصح للانجليز وغيرهم أن يقولوا انه كفى أن يغير شكل التصريح وأن يأتى ببعض العبارات الطلية في أن تغير الامة المصرية بتمامها خطبيا نحو اللجنة فتخرج من مقاطعتها الى المفاوضة معها . كلا ! اننا لم نبلغ هذا الحد من البساطة والسذاجة : ان المسألة أكبر بكثير من أن يكون لاختلاف الصور والاشكال تأثير فيها . اننا

نقبل العودة للمفاوضة على شرط أن تكون بين متعادلين في
 حقوق المناقشة وطرفين كل منهما يمثل أمة ، وأن يكون
 الغرض منها الوصول إلى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها
 التام ولانجلترا مصالحها التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال
 التام ، وأن تعترف الدول بهذه المعاهدة وتسجل في عصبة
 الأمم . فإذا صرح الانجليز بذلك رسميا هنالك لا تتأخر
 عن العودة لمباشرة المفاوضات متى ألغيت الأحكام العرفية
 وضمنت لنا العودة لمباشرة أعمالنا عندما نريد . أما
 المفاوضات في أوروبا فنحن مستعدون لها مع لجنة ملدر أو
 غيرها ما دامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها الالتزام
 بشيء ما . وما دام أن العبرة بما يتم عليه الاتفاق في
 حدود التفويض لنا ، فإذا كان الانجليز يرغبون حقيقة في
 ودنا وفي بناء علاقاتهم على الاتفاق معنا فلا شيء أسهل عليهم
 من اتباع إحدى طريقتي للوصول إلى الغاية . وهم
 لابد أن يفهموا أن الأمة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه
 ومعرفة حقوقها إلى درجة لا تركز معها إلى الأقوال ولا تعتمد
 فيها إلا على الأعمال ولا ترضى عن استقلالها التام بدليلا .
 نعم أن في قوتهم ارغامها على النظام الذي يريدون وضعه
 فيها ، وقد لا يبعد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعتراف
 بحمايتهم علينا . ولكن حقنا لا يضئع بهذا الارغام ولا
 بهذا الاعتراف . بل يبقى ثابتا وثيقا مستمرين على المطالبة
 به والسعي للحصول عليه ، وإذا لم يكن في الحكومات
 الأجنبية الآن من يمد يد المساعدة إلينا ففي شعوبها كثير
 من الأحرار يعطفون علينا وينتصرون لقضيتنا بأقلامهم
 وخطبهم ، وما يدرينا أن يظهر غدا المساعد لنا ؟ وللزمان
 تقلبات تجعل الخليف عدوا والعدو حليفا . ولا يصح أن

أن نسهط من حسابنا اتساع ملك بريطانيا وبباعد اضرافه واضطراب الاحوال فى مملكتها وجوارها وانتشار المبادئ الديمقراطية فى العالم عموما وفيها خصوصا ، وتهديد حزب العمال لحكوماتها بالاسيلاء علينا وقربه من هذه الغاية يوما فيوما كما تؤيده الانتخابات الجزئية والاعتصابات التى كثر تواليها فى هذه الايام . كل هذا يجعلنا أن لا نغامر بحقنا وأن نبقى متشبهدين فى النمساك به ومقاطعين باللجنة التى حضرت رغم أنوفنا لحملنا على الرضاء بانقاصه حتى تعود خائبة . فتعلم الانجليز ويعلم الامة العالم معها أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصول الى استقلالها التام ، وأن ارادتها على ما تكره مخالف لشرف الوعود التى بذلتها انجلترا ومناقض للجهود التى سجلتها وغير منطبق على المبادئ التى قبلتها ومكدر على الدوام لسلمها ومقلق لراحتها ، وان خير سياسة تتبعها هى أن تبر بوعدا وتتخذ من مصر حليفة صادقة لها لا تابعة نافرة منها تترقب الفرص دائما للخروج عليها وتفضل الموت على الاستسلام لها . . .

هذا بيان مفصل برأى سعد فى احتمالات الحالة من جميع أطرافها ، ومنه نعلم لماذا كان على خلاف رأى الوزراء - الاصدقاء - فى العودة الى القاهرة لمفاوضة ملتر ، ونعلم أنه لم يكن يرفض المفاوضة اذا جرت فى أوروبا لأنها لا تكون هناك بمثابة تحقيق تجريبه الدولة المتبوعة فى بلاد رعاياها فضلا عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن الشعب المصرى ، وهى لا تجهل نصوص ذلك التوكيل ولا مطالب الشعب المحدودة فيه .

وبديه أن الوزراء الاصدقاء - لم يكونوا لينتظروا لهم

« دورا » يقومون به قبل تمام المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر وانتياثها الى صيغة محدودة يتفق عليها الطرفان أو يظهر منيا على الأقل مبلغ استعداد الانجليز لاجابة المطالب الوطنية ، فأما قبل ذلك فليس في وسع الوزراء أن يفاوضوا اللجنة في تفصيلات الاتفاق بمعزل عن اجماع الامة وموقف الوفد بباريس ولجنته المركزية بالقاهرة في وقت واحد ، ولو أنهم أفدموا على هذه المفاوضات العقيمة لخسروا الجانبين معا وأخفقوا في تقرير الاتفاق المطلوب لا محالة ، ورجعوا وحدهم بتبعة الفشل أمام الامة وأما الانجليز ، فهم لم يخططوا في تقديرهم أن المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر لابد أن تسبق كل «دور» يقومون به في هذه المرحلة ومن ثم اجتهدوا في اقناع سعد بالحضور الى مصر أو ايفاء من ينوب عنه لمفاوضة اللجنة، وكانوا متعجلين ولا شك فيما اقترحوه ، لانه اقتراح أقل ما فيه أن يدل اللجنة الملثرية على تهافت المصريين وتراهميمهم على هذه الفرصة المدخولة ترامي المناضل الذي استنفد موارده الاخيرة وقنع بالتعلل والمغالطة ، وليس في شيء من هذا ما يغرى اللجنة بالتوسع في اجابة المطالب المصرية أو يرجع عندها أن تتوقع رفضا لما تعرضه أيا كان الحل المعروض ، فلما تريت سعد ولم يقنعه تفسير العبارة الانجليزية ذلك التفسير الذي أسرع الوزراء الى قبوله دار الكلام في ايفاد رسول من قبل اللجنة الى باريس لتمهيد المقابلة بينها وبين الوفد بعد عودتها من القاهرة .

وقد دارت المناقشة بين عدلى وسعد في تفسير العبارة الانجليزية وما احتوته من الاشارة المزعومة الى الانظمة الدستورية فأعرب سعد عن شكوكه في خطاب الحادى عشر

من فبراير الى عدلى باشا اذ يقول: . . . نعم ان ترجمتك
العبارة الانجليزية Self governing بالحكومة

الدستورية هي الاصح ولكن صحه هذه الترجمة فى نفسها
لا تحمل على تعديل قرارنا لان هناك اسبابا اخرى غيرها .
ولان ايرادها فى المكان الذى وردت فيه من البلاغ مع عدم
اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هي
التي صورتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يوقع فى الذهن
بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمناه . والقول بأن
القصد منها انما هو الا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية
لا يتفق فى ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها
نتيجة للتعاقد لا وسيلة له ، ومع ذلك فاذا كان القصد منها
هو كما يؤكد جنابه من أن الحكومة الانجليزية لا يصح أن
ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دسنورى - لزم
قبل كل شيء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية
تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانجلترا ،

ومن هذا الخطاب نفهم أن سعدا لم يأخذ بانفسير كما
جاء فى حديث ملتر مع الوزراء ، ولكنه أراد أن يستفيد من
ملاراة ملتر والوزراء على تفسيرهم بأن يمتد به لانشاء
الحياة النيابية وقيام الحكومة الدستورية ، ويجس النبض
لاستطلاع ما هنالك من النيات والخطط المرسومة ، فان
جاء الدستور فذاك ، وان لم يجرء لسبب من الاسباب
فظهر ذلك السبب خير من كتمانته والمواربة فيه .

قال سعد فى خطابه المتقدم بعد ما أسلفناه : « ولا أخفى
عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الامر ببالنا على أنها

الوسيلة القانونية لحل المسألة . لذلك نحن نوافق كل الموافقة عنيما بل نجدها ، والطريقة المثل للوصول الى هذه الغاية في رأينا هي أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد موثوق بها ، ويكون البروجرام الذي تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية بغرض الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر النام ومصالح انجلترا الخصوصية . ثم عرض ما تنتهي المفاوضة اليه على الهيئة النيابية التي تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق . ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت بروجرامها على هذه الصيغة أو بما في معناها لا تردد نحن وزملائنا في العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الامة والسعي في أن تنتخب أعضاء لهذه الهيئة . اذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة ، وخدمتم لكم في التاريخ أحسن الذكرى » .

وزاد الموضوع تفصيلا بخطاب في اليوم التالي (١٢ فبراير) قال فيه : « ان الطريقة التي عرضناها فيما كتبناه لكم هي في اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة ، لانه من الطبيعي أن تجرى مفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصا من الامة . وأن يصدق على ما تنتهي المفاوضة اليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية ، وهي تقرب في ظننا من التي يظهر أن اللورد ملتر يدل على محادثاته معكم . وفيما أكد لكم من المقصود بالعبارة الانجليزية : السابقة التي أوردها في بلاغه . ان لم تكن هي بذاتها . ولهذا يغلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على تنفيذها ولا يصعب عليه أن يتضمن بروجرامكم عبارة الاستقلال التي

أوضحناها فيما كتبناه لكم لانها لا تربط غيركم . وهي فوق ذلك ضرورية جدا حتى لا نقابلكم الامة بالتفوق الذي تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى الى هذه الغاية أول قصدها وأكبر همها ، نعم ان فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم ، وأنتم أهل لتحمل كل هذه المسؤولية في خدمة بلادكم ، والوفاء مستعمل لان يعمل ما في وسعه لتسهيلها عليكم ، ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتك حتى لا يساء الظن في نزاهتكم . وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها في تأييدكم وتمهيد الطريق أمامكم . وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رئاستكم ، وتعلن بروجرامها لا يترددون في العودة ليكونوا قريبين منكم يعملون في تنوير الافهام وصيانة الرأي العام من خطرات الاوهام ، التي لا يقصد ذوو الاغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه الا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمصالحهم الباطلة ، ولا يهمننا فيمن تختارونهم لمعاونتكم الا أن يكونوا محلا لثقتكم وأهلا لان يتضامنوا معكم في تحمل تلك المسؤولية الكبرى .

وقد أجاب عدلى بخطاب في الخامس والعشرين من فبراير قال فيه : « نعم أننا على رأيكم من أن وجود هيئة وزارة تعمل على تحقيق الاماني القومية وتثق بها الامة في ذلك من أهم الامور . وربما كانت الوسيلة القانونية الوحيدة للحصول على الغاية التي ننشدها . ولكننا نرى أيضا انه لا يصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها وبوضع النظام الدستوري للبلاد ، بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك مع الوفد ، وطريقة العمل في ذلك أن تعلن الوزارة حين تشكيلها أن برنامجها هو السعى للوصول الى اتفاق يوفق

بين استقلال مصر والمصالح الانجليزية والاجنبية ووضع مشروع نظام دستوري للبلاد ثم تعيد المفوضة لهيئة تضم بعضاً من أعضاء الوزارة ، وبعضاً من أعضاء الوفد .

بعد هذه الرسائل المتبادلة بين سعد وعدلى انجلت سياسة سعد وسياسة الوزارة « الاصدقاء » مع لجنة ملنر بنى انجلت سياسة كل من الفريقين مع الفريق الآخر . وأصبح في وسع الناظر الى ما وراء الظواهر أن يلمس النيات التي توحى الى كل فريق بسياسته ومقترحاته .

فسعد يريد حلاً للقضية المصرية لا مغالطة فيه ، ويريد أن يترك للوزراء « الاصدقاء » ما هو للوزراء ويبقى للزعامة ما هو للزعامة . فليس عنده ما يمنع أن تفاوض الوزارة الصديقة الانجليز متى ضمن سلامة المفاوضات وعرض النتيجة على الامة . وهو لا يريد أن تسيطر الحكومة على الرأي العام أو تعرض الوفد للانقسام لأنها اذا أدت عملها مستقلة به بقي للوفد عمل آخر عند عرض النتيجة على الهيئة النيابية المعاملة للامة ، ولا بأس في أن يقوم به يومئذ متفقاً مع الوزارة ، لان المرجع في جميع ذلك الى ميدان الانتخاب الذي يجوز لأعضاء الوزارة كما يجوز لأعضاء الوفد أن ينزلوا اليه .

أما سياسة عدلى فهي قبول الوزارة مع التزام الخطّة التي جرى عليها هو وزملاؤه من مبدأ الحركة الوطنية ، وهي خطة الانتفاع بنفوذ سعد والاحتراس منه في وقت واحد . أو هي اشراك الوفد في التبعية حذراً من رقابته وتعقيبها اذا استقل الوزراء بالمفاوضة والاتفاق على القضية العامة ! وهذه سياسة هي أدنى الى العداوة منها الى الصداقة وخلوص النية . فهم لا يريدون أن يدعوا سعداً حراً في عمل واحد ، ولا يعنيهم الا أن يشركوه معهم في

التبعية ويسوقوه حيث انساقوا ويقطعوا عليه سبيل التعقيب والملاحظة ويقدموه أمامهم خطوة خطوة ليحسموا ظهورهم ويحفظوا لانفسهم طريق الرجعة . وكلما استطاعوا أن يهونوا عليه قبول ما قبلوه أسرعوا الى محاولة اقناعه لانهم لا يخسرون شيئا وانما هو الخاسر عند الجمهور ان قيل !! بل لعلهم يكسبون أن يقنعوا الناس كما أقنعوا أنفسهم بأنهم كانوا على صواب في قبول الحماية . وأن الامة لن تنال بالنورة أو بغير الثورة وبالزعامة أو بغير الزعامة - أكثر مما قبلوه .

فحسبنا لسعد أن يعود الى مصر ويرضى بمغالطة نفسه ومغالطة الامة في الالفاظ التي لا تسمح بالمغالطة . ثم حسبنا له أن يشترك بفريق من أعضاء الوفد في هيئة المفاوضات ليدخلوه في التبعية وهم قابضون على زمام الحكومة ومن قبل ذلك رحبوا في أيام الحرب العظمى بدخوله معهم في الوزارة ليعترف بالحماية كما اعترفوا بها ، ونظروا في ذلك الى أنفسهم غير ناظرين الى البلد الذي كان يجوز أن يهيب بسعد أو يهيب سعد به الى بلوغ ما لم يبلغوا من استقلال وحرية ، وأبوا بعد الهدنة أن يسافروا الا اذا سافر هو يوم جاءهم الاذن بالسفر الى العاصمة البريطانية وكل ما صنعوه بعد ذلك في مفاوضات ملتر وكرزون مطرد مع هذه الغاية ومنبعث من هذه النية ، وهي أن يقاسموا سعدا في كل ما يدركه وأن يشركوه معهم في كل ماوقعوا فيه ، وأن لا يتركوه حرا في فرصة من الفرص ليطلب فوق ما طلبوه وينال فوق ما عسى أن ينالوه .

وهي خطة حافظ الوزراء « الاصدقاء » عليها أدق محافظة ، ولن يتأتى لهم أن يتبعوها على نمط واحد بغير

تفاهج وممالاه ، ولن يقع التفاهج عليها مع الصداقة وخلوص
النية ، وسواء حسنت نتائجها أو ساءت فهذا الذى قصده
بما بذلوا من مساعدة أو نصيحة ، وعلى حسب هذا القصد
يكال لهم العذر أو الملام .

وقفت مسألة الوزارة التى دار الكلام عليها فى الرسائل
السابقة لأن اللورد ملنر لم يستحسنها عندما فاتحه عدلى
فيها ، وتعلل بقوله « ان الفكرة لا بأس بها » ولكنى لأرى
من المصلحة تغيير الوزارة الآن ، لانه اذا شكلت وزارة
مهمتها المفاوضة فربما اعترض هذه صعوبات يكون من
نتائجها سقوط الوزارة . على أن أعضاءها - وهم الذين
سيكون عليهم المعول فى ادارة البلاد - يجب أن لا يكونوا
عرضة للتخلى عن خدمة البلاد بمجرد اشكال يمكن أن يحل
فيما بعد .

فقال عدلى : « لم يبق اذن سوى حل واحد وهو أن
تتفاوضوا مع الوفد » .

وحوالى هذا الوقت ختمت لجنة ملنر أعمالها فى مصر
وأصدرت فى السادس من شهر مارس بياناً رسمياً قالت
فيه انها أنجزت بحوثها وأجلت عملها الباقي الى أن تجتمع
بلندن بعد عيد الفصح لتحضير تقريرها ، وذهب رئيسها
فى رحلة الى فلسطين مكث فيها نحو أسبوعين ثم عاد الى
الاسكندرية فى السادس والعشرين ، وقفل منها الى بلاده
أما الحالة فى الفترة التى قضتها اللجنة بمصر فخلاصتها
انها أسفرت عن اخفاق السياسة البريطانية فى التفرقة
بين الوفد والامة ، وعن نجاح الحركة الوطنية فى زعزعة
الحماية التى كان الضعفاء يحسبونها قضاء مبرما لا يدفعه
دافع ، ولاح من كلام الصحف المشهورة بنزعتها الاستعمارية

عقب رجوع لجنة ملنر من مصر أن الحكومة البريطانية لم تجد بدا من التفكير فى إلغاء الحماية . فصرح بعضنا - ومنها الدليل ميل - بما يفيد تلك النية .

ولقد لمست الامة المصرية قوة اجماعيا بيديها فى أيام اللجنة الملنرية ، وشعرت باستقلالها حقيقة ماثلة فى ضميرها وان جحدته المظاهر الرسمية ، فصسمدت على التفاؤل واطمئنان الى المستقبل غير حافلة بما بدا من ضعف الاعضاء الوفدين الذين تراجعوا على أثر ما اصطدموا به من اعتراف الدول جميعا بالحماية ، وأعان المصريين على تحدى هذا الاجماع انهم رأوا مؤتمرا كالمؤتمر الأمريكى يرفض معاهدة فرساي ، فشمعروا بأن اجماع الدول على توقيعها ليس بالسند المنيع الذى يستعصى اختراقه ويحق عليهم اليأس من تداعيه يوما بعد يوم كلما تبدلت أطوار الشعوب وعلاقات الحكومات .

وظل النفور مستحكما بين الحكام العسكريين والامة المصرية فى ابان زيارة اللجنة الملنرية . وكأنما كان يهيم هؤلاء الحكام العسكريين أن يوقعوا فى اخلاء المصريين ان حضور اللجنة الى هذا البلد لا يعنى أن الدولة البريطانية تبالى بشعورهم وتكثر لرفضهم أو قبولهم . فدأبوا على الغطرسة والعناد وعز عليهم أن يغيروا ما عودوا الناس من سطوة وارهاب . ولولا قليل من الحرية فى نشر بعض الآراء لظلت الحالة كما كانت عليه قبل حضور اللجنة بلا اختلاف .

وزاد الجو اكفهرارا لجاج حكومة السودان فى مشروعات الرى والزراعة ، وهى المشروعات التى ترمى الى بناء خزان على النيل الأزرق وخزان آخر على النيل الأبيض واستدراج

الحكومة المصرية الى القيام بتكاليف هذه المشروعات ،
ليستفيد منها أصحاب الاموال في انجلترا ، ويستعينوا
بها على اصلاح الارضين الواسعة و زرع القطن الذي يزاحم
قطن مصر ولا ينتفع به أهل السودان . فبلغ الحنق من هذه
المشروعات أقصاه ، وساء تأويل كل ما يقال وكل ما يراد
في هذا الباب ، وتعرضت حياة وزيرين مصريين من رجال
الهندسة والري - وهما اسماعيل سرى باشا ومحمد شفيق
باشا - للخطر من جراء البحث فيها ، اذ ألقى بعض الشبان
على كل منهما قنبلة في طريقه ، واتفقت الحادثنان معا في
أثناء زيارة اللجنة الملترية ، فدلنا على اكفهرار الجو أثناء
زيارتها أيما اكفهرار .

المفاوضة في لندن

بعد أخذاً ورد قبل عدلى باشا أن يقدم موعد سفره الى باريس اجابة لطلب سعد في العشرين من شهر مارس

ولم تكن هذه الدعوة ابتغاء الوساطة في لقاء بين الوفد واللجنة كما اشاع بعضهم في تلك الايام . فقد كان ملئ في الشرق حتى ذلك اليوم ، وكان محتملا أن يمر بباريس عند عودته خلال ذلك الاسبوع ، قبل ذهاب عدلى الى باريس على أى تقدير .

وانما دعاه سعد لانه أراد أن يعرف بالمحادثة ما لا يعرف بالمراسلة ، وأن يطلع على الحقيقة قبل أن يبت بالرائى الحاسم في مسألة اللجنة ، عن يقين لا تشوبه الظنون

وهنا بدرت من عدلى بادرة جديدة من البوادر التى لا تنى تدل على نيات الوزراء « الاصدقاء » فيما يتخذون من علاقة بسعد خاصة وبالوفد عامة ، فلما ابرق سعد الى عدلى يرجوه « تقديم موعد حضوره الى باريس بقدر المستطاع » كان هم عدلى الاول أن يتمسك على سعد وعلى الوفد بوثيقة مفصلة قبل أن يجيب هذه الدعوة !.. فأبرق اليه يقول انه « قبل تعيين ميعاد السفر يكون سعيدا لو تسلم خطابا تفصيليا منكم » . . . وليس هذا مسلك تعاون خالض ولكنه مسلك تقييد بالاسانيد المكتوبة . . . قد يكون فيه مصلحة لعدلى ولكن لا مصلحة فيه للقضية المصرية ولا للمسامى المنتظرة في المستقبل .

فان القضية المصرية لا تستفيد من وثيقة بسيط فيها
الوفد أغراضه المفصلة قبل الاطلاع على فحوى الحالة
كلها من محادثة عدلى والموازنة بين المعلومات الاخرى

لقد كان عدلى ينتظر من الوفد خطابا « مفصلا »
يكشف فيه نياته نحو اللجنة ونحو مستقبل المفاوضات
أن كانت هناك مفاوضة . فأى مصلحة وطنية في كشف
هذه النيات ؟ ولماذا هذا الحرص على تقييد الوفد بخطة
مفصلة قبل تعيين موعد السفر ؟ ليس في ذلك الا
انه دليل على بواطن السرائر وعلى الفرق بين مسلك
المعاونة الخالصة ومسلك التمسك بالوثائق والقيود كما
ينمسك الخصوم .

وغنى عن القول أن سعدا لم يجب هذا الطلب القريب ،
ولكنه كرر الرجاء على عدلى بالاسراع في السفر « لتبادل
الاراء » .

فبحرح الاسكندرية في السادس عشر من ابريل ، ووصل
الى باريس في الثانى والعشرين منه ، وفى هذا دليل على
أن الغرض الاول من دعوته لم يكن هو السعى في تدبير
مصادفة للقاء بين الوفد واعضاء اللجنة المنيرية أثناء
اجتيازهم بالعاصمة الفرنسية ، وانما كان الغرض الاكبر
منه استيفاء المعلومات التي يبنى عليها رسم الخطة
التالية بعد تجربة اللجنة في البلاد المصرية .

أما اللورد ملنر فقد عاد من مصر وهو يعتقد أن مفاوضة
الوفد امر لا محيص منه قبل تقرير النظام الذي يوصى
الحكومة البريطانية باتباعه ، لانه اذا فرض نظامه فرضا
على الامة المصرية قابلته لا محالة بالنفور والمقاومة وضاعت
المنح التي لعله يوصى بها هدرا في تيار هذه المقاومة ، فلا

هو احتفظ بها للمساومة والاخذ والعطاء ولا هو ارضى
الامة المصرية ، ولا هو جرى على سنة تقرير المصر التي
يهم الدولة البريطانية أن تجرى عليها بعد شيوعها على
اللسنة في اثناء مؤتمر الصلح ، والتحدث بمبادئ
الرئيس ويلسون ، وقيام عصبة الامم الجديدة بما لها
من حق الاشراف على الوصاية والانتداب وما اليهما من
العلاقات بين الدول القوية والامم التي لا تملك استقلالها
وسيادتها . وخير للحكومة البريطانية أن تعامل مصر على
اساس التعاهد والاتفاق من أن تحسبها غنيمة مملوكة
تدخل في حساب المقايضات والمنافسات بين الدول
الاستعمارية . فان معاملة مصر على هذا الاساس تخرج
بها من حساب المقايضات والمنافسات وتحفظ لبريطانيا
العظمى سمعة الديمقراطية وحسن العلاقة بينها وبين
الشعوب الغلاء المطالبة بحقوق الحرية

ورأى اللورد ملنر أنه لو أهمل الوفد المصرى كل
الاهمال ، ومضى في وضع تقريره بغير اكتراث به ولا
رجوع اليه ، لأوجب على الوفد خطة المقاومة وعلى الامة
أن تجاريه في هذه الخطة ، وقطع الرجاء في أعضائه
« المعتدلين » والمتطرفين على السواء فلا ينشط منهم
احد - بعد اهمالهم أجمعين - لترويج المقترحات
المعروضة على الامة وجلب الانصار اليها ، ولو وافقته
تلك المقترحات

ثم ما العمل في الوزارة التي تبرم المعاهدة وتستفتي
فيها الامة ؟ أيؤلفها الانجليز من المنبوذين الذين لا مطمع
لهم في انصار كثيرين أو قليلين ؟ ان فعلوا ذلك فرفض
المعاهدة محقق بغير جدوى ، وقد يجر ذلك الى مجافاة

« الوزراء الاصدقاء » ايضا والجائهم مختارين أو غير مختارين الى مسابقة الوفد والاجماع ، والوقوف من المقترحات موقف المعارضة أو الاعراض

أما ان كان الانجليز يؤلفون الوزارة من عدلى ورشدى واصحابهما ، فهل يرجو اللورد ملنر منهما أن يقبلا تأليفها بمعزل عن الوفد كله دون أن يطمعا في تأييده أو تأييد فريق من اعضاءه ؟ انهما لا يقدمان على ذلك كما يعلم اللورد ملنر ، وخير ما يرجوه أن ينتظرا حتى تكون هناك مفاوضات مع الوفد ويكون هناك أمل في استمالة بعض الاعضاء الموافقين على المقترحات ، فهما يقدمان حينئذ على تأليف الوزارة بتأييد من أولئك الاعضاء

فكل عمل كان يعمل ملنر قبل مفاوضة الوفد عبث : عبث أن يلقي الى الامة بمقترحات يقطعها الوفد بالاجماع وهو معذور لديها ولدى جميع المنصفين وعبث أن يسلم المقترحات الى وزارة منبوذة تجنى عليها من الخطوة الاولى

وعبث أن يطمع في قيام وزارة عدلية تناسب الوفد العداء ولا تعتمد من اعضاءه على أحد

فمفاوضة الوفد هي الطريق الوحيد الذى لا طريق غيره ، وعلى هذه المزملة عاد ملنر من القاهرة بغير جدال . فلا اعتداد بما قيل يومئذ عن وساطة الوسطاء وكياسة الاكياس الذين جذبوا اللورد ملنر الى مفاوضة الوفد على غير قصد منه ولا ارضاح ، ولا يزالون ينقذون سعدا من الورطات كلها احتاج الامر الى وساطة أو كياسة !

غير أن اللورد ملنر يعلم أن سعدا يرفض المفاوضات

مع لجنة يقال انها لجنة تحقيق تبحث عن شكائات المصريين وتنتظر في تنظيم الحماية . ولكنه يفاوضها على اعتباره وكلا عن الامة يطلب لها الاستقلال التام ويسعى في الغاء الحماية . فلا بد من تبييد يصحح الامور وينفى عن المفاوضة صبغة الاعتراف بالحماية والخروج عن حدود التوكيل ، ولهذا أوعزت الحكومة البريطانية الى احد النواب أن يلقي سؤالا في نحو منتصف شهر مايو يقول فيه : « هل صحيح أن لجنة اللورد ملر قد ذهبت الى مصر لتثبيت الحماية البريطانية عليها ومن أجل ذلك كان معقولا أن يجفل المصريون منها ؟ » فأجابه مستر بونارلو قائلا : « كلا لم يكن هناك شيء من ذلك ، ولكن اللجنة قصدت الى مصر لتشير بأحسن النظم الصالحة لحكم البلاد »

وفي تلك الجلسة بعينها القى مستر كنورثي سؤالا في هذا الموضوع فقال مستر بونارلو جوابا عليه : « لو كان الممثلون المصريون على استعداد للمناقشة في الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية فيما يتعلق بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابلة لوعود بريطانيا العظمى باحترام استقلال مصر لكانوا اغتيموا فرصة بلاغ اللورد ملر الذي نص على اطلاق حدود المناقشة »

وقد سال المستر كنورثي بعد ذلك : « هل من الممكن مع هذا أن يفتح باب المناقشة من جديد حتى يتيسر الوقوف على رأى هؤلاء السادة المصريين في الاتفاق الذي سيعقد بين البلدين ؟ »

فقال مستر بونارلو : « اننى على يقين من أن كل

مناقشة يكون من ورائها نتيجة مرضية تقبل بلا ابطاء .
ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة
والنتائج التي تنتظر من ورائها »

وقابل سعد هذه التصريحات بما يناسبها فقال لمراسل
صحيفة الجورنال حين سأله في هذا الصدد : « لا أنكر
قيمة هذه التصريحات ولا أنكر أن فيها مايقرب المسافة
بين وجهة النظر الانجليزية ووجهة النظر المصرية ، على
شريطة أن يصاحبها مايجعلنا نترقب لها نتائج فعلية ،
ومن الصعب مع هذا أن يعرف الآن ما تراه مصر في هذه
التصريحات . اذ يجب أن لا يغرب عن الذهن أن انجلترا
عدلت أخيرا بمحض ارادتها وبغير استشارتنا ، نظام
ورثة العرش بمصر ، وليس هذا بخير السبل للتقريب
بين البلدين بأواصر الثقة والمودة ، وانما تكسب مودة
المصريين وثقتهم بالاعتراف باستقلالهم والكف عن التعرض
لخاصة شئونهم »

ثم قال سعد : « انه لا يوافق مستر بونارلو على
قوله ان المصريين ضيعوا فرصة المناقشة مع لورد ملنر »
وأضاف الى ذلك أنهم لم يتلقوا دعوة من لورد ملنر
للمفاوضة باعتبارهم ممثلين للامة المصرية ، ثم سأله
المراسل : هل هو استعدادكم لمفاوضة على أساس اعطاء
الضمانات المعقولة لمصالح انجلترا في قناة السويس
ومصالحها التجارية والمالية اذا هي وفّت بمجهودها ؟ فقال :
« اننا مستعدون لاعطاء كل الضمانات المعقولة للتوفيق
بين مصالح انجلترا واستقلال مصر ، ولا نرفض الدخول
في المفاوضات اللازمة باعتبارنا وكلاء الامة المصرية اذا
كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة »

وعقب ذلك بأيام وصل إلى باريس مستر سسل هيرست أحد زملاء ملنر للدعوة الوفد إلى الاجتماع باللجنة في لندن للمناقشة في قواعد الاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى ، ففضل الوفد - كما جاء في رسالة سعد إلى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة - أن ينيب عنه محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى ماهر بك ، في السفر إلى لندن لاستطلاع الحالة والتحقق من استعداد بريطانيا العظمى نحو استقلال مصر ، قبل الانتقال بميثته الكاملة إلى العاصمة الانجليزية . وقد لقي هؤلاء الاعضاء اللورد ملنر فذكر لهم أن إنجلترا تعترف باستقلال مصر التام اذا هي ضمنت مصالحها الخاصة وانتهت من المفاوضة إلى هذه النتيجة ، فكتبوا إلى سعد بما سمعوه وشفعوا ذلك باستحسان حضور الوفد كله إلى لندن للبدء في المفاوضة ، فلبى الدعوة وأبرق إلى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة يعلن للامة اعتزام السفر في الخامس من شهر يونية عسى أن يصلوا بالمفاوضات إلى حل مرضى « مستمدين القوة من اتحاد الامة وحكمة أبنائها ، والحجة من وضوح الحق والمعونة من الله ناصر الضعفاء »

ولسنا نعرف مبلغ ما كان يرجوه سعد للقضية المصرية من وراء هذه المفاوضة ، ولكنه لم يكن مستطيعا أن يرفضها دون أن يعرض الوفد للانشقاق والتنازع ويهيب للمفرضين أسباب اتهامه بتضييع الفرص وسوء السياسة ، والخوف من مواجهة الحقيقة التي اضطلع بها دون أن يعتمد على وسيلة أخرى مضمونة الفلاح والجدوى . وهو لو رفض المفاوضة مكتفيا بنشر الدعوة بين الشعوب الاوربية لم يعدم هنالك من يلقي عليه اللوم

ويبريء بريطانيا العظمى من التهمة ، لأنها مهدت له
 سبيل التفاهم والمناقشة الحرة فأعرض هو عنها واشفق
 على نفسه وعلى أمته من مناقشتها ومساجلتها !! وفي
 وسعه أن يعود الى نشر الدعوة متى احتاج اليها يوم
 يتجلى سوء النية من جانب السياسة البريطانية ،
 ويتجلى عذر المصريين في رفض مفاوضاتها بعد الاستجابة
 اليها . ولكن ليس في وسعه أن يقنع الناس جميعا
 باخفاق المفاوضة قبل الدخول فيها ، ولا أن يمنع الفتنة
 أن تدب ديبها بين أعضاء الوفد ، ومنهم من ود لو رجع
 سعد الى القاهرة وقبل نصيحة « الوزراء الاصدقاء »
 حين زبنوا له مفاوضة اللجنة المترية قبل رجوعها الى
 بلادها ، فاذا رفض مفاوضاتها في هذه المرة وأغلق باب
 المفاوضة اغلاقا لا رجعة فيه فماذا ينتظرون وعلام
 يصبرون ؟

ومن العجز أن يتهم الانسان نفسه ويتهم قومه
 بالخوف من المناقشة لأظهار حقهم واثبات مطالبهم ،
 فاذا كان مقدرا للوفد أن يختلف لا مناص فخير للامة
 المصرية الا يختلف قبلها ، لأن الخلاف يومئذ يكون على
 أمور مذكورة مسطورة تظهر من ورائها النيات والدعوى
 ويسهل الدفاع عنها وبيان وجه القوة والضعف في
 جانبها ، ولكن الخلاف قبل المفاوضة انما تقوم به حجة
 من يقبلونها وتسقط به حجة من يرفضونها ، ويتاح لمن
 يشاء أن يتهم الراضين بالعبث والتعننت واهمال الوسائل
 المعروضة ، لاسباب مبهمة او لغير سبب على الاطلاق

وقد وازن سعد بين جميع الدواعى والوانع فاستقر
 رأيه على اجابة الدعوة واعتزم السفر ووصل الى لندن

، مساء الخامس من شهر يونية ومعه زملاؤه .
 فاستقبلهم المصريون هناك أحسن استقبال . وتمت
 لقابلة الاولى بينهم وبين لجنة ملنر في اليوم السابع ،
 قام بالتعريف بين الفريقين عدلى باشا الذى كان قد
 سبق أعضاء الوفد الى العاصمة الانجليزية . وبدأت
 لمفاوضة في اليوم التاسع ، فبسط اللورد ملنر غرض
 لحكومة البريطانية منها ، وهو عقد اتفاق ودى بين
 لامتين الانجليزية والمصرية تعترف فيه باستقلال مصر
 بطمئن به الى الضمانات الضرورية لمصالحها ومصالح
 الاجانب واستقرار النظام والسكينة ، ومن هذه
 الضمانات اقامة حامية عسكرية في أماكن يقررها الخبراء ،
 وابداء الراى في التشريع الذى يمس الاجانب الى أن
 ينزلوا لبريطانيا العظمى عن امتيازاتهم التى تعوق
 استقلال البلاد ، وتوطيد حكومة ملكية دستورية بنص
 عليها في المعاهدة .

ثم دارت المناقشة بجلسة أخرى في مسألة المستشارين
 الانجليز وغيرها من المسائل التى تلحق بها ، وكان وكلاء
 الوفد في جلسات المناقشة : رئيسه ومحمد محمود
 باشا وأحمد لطفى السيد بك ، ووكيلا اللجنة المنبرية :
 رئيسها ومستر رنل رود . ويحضر عدلى باشا الاجتماعات
 برضى من الطرفين

ولا نطيل في سرد التفاصيل ، فالخلاصة أن البحث
 انتهى منتصف شهر يوليو الى تدوين كلا الطرفين مذكراته
 بما فهمه كلاهما من نتائج المناقشات السابقة . فاشتملت
 مذكرة اللجنة المنبرية على ما يأتى :

« أن تستبدل بالحالة الحاضرة معاهدة تحالف دائم

بين بريطانيا العظمى ومصر يشترط فيها :

« أولا » تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة مصر واستقلالها باعتبارها دولة ملكية ذات أنظمة دستورية

« ثانيا » تتعهد مصر من جهتها بأن لا تعقد معاهدة سياسية ما مع دولة أخرى بغير موافقة بريطانيا العظمى

« ثالثا » نظرا للتبعية التي أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها في المادة السابقة ، ونظرا لما لبريطانيا العظمى من المصلحة الخاصة في حماية المواصلات في أملاكها بالشرق والشرق الأقصى تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية على الارض المصرية واستخدام الموانئ والمطارات المصرية لضمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الاملاك . اما الموضع او المواضع التي يعسكر فيها الجنود فتعين في المعاهدة

« رابعا » توافق مصر على تعيين مستشار مالى بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك تعهد اليه جميع السلطات التي لاعضاء صندوق الدين الان لحماية حملة الاسناد المصرية ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لكل امر آخر ترغب في استشارته فيه

« خامسا » تتعهد بريطانيا بمساعدة مصر في تحرير نفسها من القيود التي تقيد حريتها في التشريع والادارة بسبب الامتيازات والضمانات التي يتمتع بها الاجانب في مصر . وأن تساعد في اقامة نظام يكون من شأنه تطبيق القانون المصرى على المصريين والاجانب على حد سواء

« سادسا » نظرا لتخلى الدولة الاجنبية عن الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها رعاياها حتى الان ، ولضرورة

تأمين تلك الدول على أن تحفظ حقوق الاجانب المشروعة
ستحترم مع هذا ، تمنح مصر بريطانيا العظمى حسيق
التدخل بواسطة معتمدها في مصر لتوقف تنفيذ أى قانون
يخالف حقوق الاجانب المشروعة او يخالف المتبع فى
البلاد المتمدنة واذا ادعت الحكومة المصرية فى حالة من
الحالات أن حق التدخل هذا استخدم استخداما لا
ينطبق على العقل فيصح عرض الامر على عصبة
الامم

« سابعا » يبتى نظام المحاكم المخلطة او أى نظام آخر
مساو له يحل محله ويوسع بحيث يتناول القضايا
الجنائية وجميع القضايا الاخرى التى تمس الاجانب فى
مصر

« ثامنا » توافق مصر على تعيين موظف بريطانى فى
وزارة الحقانية بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ، يكون له
مركز وسلطة تكفى لتمكينه من ضمان تنفيذ القانون
تنفيذا عادلا فيما له مساس بالاجانب

« تاسعا » ترضى حكومة جلالة الملك بأن تأخذ على
عاتقها تمثيل مصر فى أية دولة لا يعين فيها معتمد مصر ،
ولكن مصر لا تعهد بتمثيلها على هذا النحو الى أية دولة
غير بريطانيا العظمى

« عاشرا » تعترف الحكومة المصرية بأن لمركز المعتمد
البريطانى فى مصر صفة خاصة ، وأنه باعتباره ممثل
دولة حليفة تكون له الاولوية على جميع المعتمدين
الاخرين

« حادى عشر » يسوى مركز من هذا المذكور فى
المواد السابقة من الموظفين البريطانيين والاجانب باتفاق

خاص يعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية بعد جزءا
من الاتفاق الذي يعقد بينهما »

وكانت من هذا المشروع انه لم يخرج بمصر من الحماية
المصرية في نسق حدودها ، وأن اللجنة لم تقرب به
خطوة واحدة الى موقف المصريين ولم ترد على أن جميعت
فيه ما تريده بريطانيا العظمى بحذاقيه الى أقصى مداه ،
وليس فيه شيء يصحح أن يقال انه كان موضع تفاهم
واتفاق بين المندوبين الانجليز والمندوبين المصريين ، لانه
دون المطالب من جانب واحد ولم يتزحزح فيها قيد
أنملة الى جانب المطالب الأخرى

أما مذكرة الوفد التي أرسلها بعد وصول هذه المذكرة
اليه يوم واحد فقد لاحظ فيها الرغبة الصحيحة في
الاتفاق ولم ينس حدود وكالته التي يجب عليه التزامها ،
وقد سهرها سعد بكتاب قال فيه :

« ... اني أبادر فأعرض على فخامتكم طي هذا
مشروع اتفاق يحوى النقط التي جرت المناقشة بشأنها
في احاديثنا ، وهي النقط التي يلوح لى أنكم تقبلونها » . .
« ونحن نعتقد أن هذا المشروع — بالصفة التي هو
عليها — من شأنه أن يرضى الطرفين . فعلى هذه القواعد
يمكننا أن نضع دعائم صداقة متينة ، وتعاون عماده
الأخلاص بين الشعبين الانجليزى والمصرى . ومن المتفق
عليه بيننا أن النقط التي لم تبحث بعد تكون موضوع
اتفاق يعقد فيما بعد »

ثم قال : « ولى الثقة التامة بأن أعمالنا التي توليتم
وأسخطها بتلك الكياسة يمكن أن تنتهى قريبا بحيث يتيسر
للى السفر الى شاتل وفيشى قبل فصل الخريف

للاستشفاء الذى لابد منه لصحتى على ما يظهر «
واتبع ذلك بالذاكرة وهذه ترجمتها :

« أولا » تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر .
وتنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر
والاحتلال العسكرى البريطانى . وبهذا تسترد مصر كامل
سيادتها الداخلية والخارجية وتؤلف دولة ملكية ذات
نظام دستورى

« ثانيا » تسحب بريطانيا العظمى جنودها من الارض
المصرية فى مدة . . ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة الحالية
« ثالثا » تتعهد الحكومة المصرية بأنها عند استخدام
حقها فى الاستثناء عن خدمات الموظفين الانجليز تعامل
هؤلاء الموظفين المعاملة الممتازة التالية : فيما عدا الاقالة
لبلوغ نهاية سن الخدمة او عدم القدرة على العمل او
الاحكام التأديبية او انتهاء مدة التعاقد والاستخدام -
يمنح الموظف الذى يقال من الخدمة تعويضا اضافيا
مقداره مرتب شهر عن كل سنة من سننى خدمته .
وتتناول هذه المعاملة الممتازة الموظفين الذين يتكون خدمة
الحكومة المصرية من تلقاء انفسهم فى بحر سنة من نفاذ
هذه المعاهدة

« رابعا » لتخفيف وطأة نظام الامتيازات الى حين
الفائها تقبل مصر ان تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق
الامتيازات التى لهذه الدول الان ويكون ذلك بالصفة
الامية :

« ١ » تكون الاضافات والتعديلات فى النظام القضائى
المختلط معلقة على موافقة بريطانيا العظمى
« ب » جميع القوانين الاخرى التى لا يمكن ان تسرى

الان على الاجانب المتمتعين بالامتيازات الا بعد موافقة الدول او مداولة الجمعية التشريعية للمحكمة المختلطة او جمعيتها العمومية ، تصير نافذة عليهم بموجب قرار يسن لذلك . الا اذا عارضت الحكومة البريطانية في ذلك ، وتبلغ هذه المعارضة لوزير الخارجية المصرية في مدة ... من نشر القرار في الجريدة الرسمية . ولا تكون المعارضة الا فيما يحتويه القانون من امور لا مثيل لها في أى تشريع من تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات ، او اذا كان القانون خاصا بضرائب وكان في هذه الضرائب اجحاف بالاجانب دون الوطنيين

وفي حالة اختلاف الحكومتين على احتية هذه المعارضة يكون مصر ان تعرض المسألة على عصبة الامم للبت فيها « خامسا » في حالة الغاء محاكم القنصليات واحالة النظر في الجرائم والجنح التي يرتكبها الاجانب الى المحاكم المختلطة توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاء البريطانيين في مركز النائب العام لدى المحاكم المختلطة

« سادسا » تقرر الحكومة البريطانية بأنها على استعداد لان تنظر مع الحكومة المصرية بعد خمس عشرة سنة في مسألة ابطال تقييد سيادة الحكومة المصرية الداخلية الناشء من الامتيازات التشريعية والقضائية التي للاجانب وتحفظ مصر لنفسها الحق عند الاقتضاء في عرض هذه المسألة على عصبة الامم بعد مضي المدة المتقدمة

« سابعا » في حالة الغاء لجنة الدين العمومي تعين مصر موظفها ساميا تقترحه بريطانيا العظمى وتكون له الاختصاصات الحالية التي للجنة الدين . ويكون الموظف السامي المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية لكل

الاستشارات أو المهمات التي ترى تكليفه بها في المسائل المالية

« ثامنا » للحكومة البريطانية - اذا رأت ضرورة - ان تنشئ على نفقتها نقطة عسكرية على الضفة الاسيوية لقناة السويس للاشتراك في دفع اى اعتداء اجنبى يحتمل حدوثه على القناة . وتعين حدود هذه النقطة فيما بعد بواسطة لجنة من خبراء حربيين يعين كل فريق نصفهم . ومن المتفق عليه ان اقامة هذه النقطة لا يخول بريطانيا اى حق للتدخل في شئون مصر ولا يمكن ان يمس بآية حالة من الحالات حقوق السيادة التي لمصر على المنطقة المذكورة التي تبقى خاضعة لسلطة مصر محكومة بقوانينها ، كما ان اقامة النقطة لا يقيد السلطات التي اُتُرف بها لمصر بموجب اتفاق الاستانة المعقود في سنة ١٨٨٨ خاصا بحرية قناة السويس . وبعد مضي عشر سنوات من تاريخ سريان المعاهدة الحالية يفحص الطرفان المتعاقدان مسألة ما اذا كان بقاء تلك النقطة لم يصبح غير ضرورى ، وما اذا كان يصح ان يترك لمصر وحدها تولى حماية القناة ، وفي حالة الخلاف تعرض المسألة على مصبة الامم

« ثاسما » في حالة ما اذا لم تجد مصر التي لها الحق المطلق في تعيين سفراء لها - ضرورة لتعيين ممثل سياسى مصرى في اى بلد من البلدان تمهد بالمصالح المصرية في هذا البلد الى ممثل بريطانيا العظمى الذى يتبع تعليمات وزير الخارجية المصرية

« عاشرا » يعقد الطرفان المتعاقدان بالمقد الحالى معاهدة دفاعية للغابات التالية :

« ا » تتمتع بريطانيا العظمى بالمساعدة على الدفاع من
 الاوضاع المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة اجنبية
 « ب » في حالة وقوع اعتداء من دولة اوربية على
 الامبراطورية البريطانية تتمتع مصر - ولو لم تكن سلامة
 ارضها مهددة مباشرة - بان تقدم لبريطانيا العظمى في
 ارضها تسهيلات المواصلات والنقل لحاجاتها الحربية ،
 ويحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة
 « حادي عشر » تتمتع مصر ايضا بان لا تعقد أية
 معاهدة تحالف مع دولة أخرى دون اتفاق سابق مع
 بريطانيا العظمى
 « ثاني عشر » هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين عاما
 يمكن الطرفين المتعاقدين بعد انتهائها النظر في اتمس
 تجديدها
 « ثالث عشر » تكون مسألة السودان موضوع اتفاق
 خاص
 « رابع عشر » جميع النصوص المخالفة للمواد الحالية
 والواردة في جميع المعاهدات الاخرى خاصة بمصر تعتبر
 ملغاة وكأنها لم تكن
 « خامس عشر » تودع المعاهدة الحالية في مكتب عصبة
 الامم لتسجيلها بها . وتقر الحكومة البريطانية من الان
 بانها توافق فيما يختص بها على دخول مصر عصبة الامم
 دولة حرة مستقلة
 « سادس عشر » تصير المعاهدة الحالية سارية المفعول
 بمجرد تبادل عقود ابرامها بين الطرفين المتعاقدين .
 ويكون ابرامها فيما يختص بمصر على اثر اقرارها بواسطة

جمعية قومية تعقد للاقتراع على الدستور المصرى الجديد «

هذا هو مشروع الوفد كما لخصه في مذكراته ، وظاهر منه كما اسلفنا انه مشروع اناس يجدون في طلب الوفاق ما استطاعوا ولا يلعبون بالالفاظ في التقريب بين حقوق الاستقلال ومصالح بريطانيا العظمى التى لا تفرضها على مصر وعلى العالم الا بمعكم القوة . وقد احتفظوا من معالم السيادة الوطنية بالقسط الضرورى الذى لا ترضى امة تطلب الاستقلال بأقل منه ، فمن يطالبهم بالتبرع من عندهم بقبول قسط اقل من هذا فهو كأنما يطالب الامة المصرية بالثورة والتضحية لغير نتيجة الا ان تصحح مركز بريطانيا العظمى في مصر وتزودها بقوة النصوص المشروعة والموافقة الودية فوق ما لها من قوة السلاح والسطوة ! وهو امر لا يعقل ان يكون موضع اتفاق ومفاوضة بين طرفين وفيه الريح كل الريح من جانب والخسارة كل الخسارة من الجانب الاخر . . . وأنما المعقول المفهوم ان يكون ما قبله الوفد اقل ما يسعه قبوله مادام المرجع فيه الى الاختيار والاتفاق ، فاذا تجاوز هذا الحد فهو يعطى بريطانيا العظمى كل مزايا الاتفاق الحر ويؤء - والامة المصرية معه - بكل مساوئ الاكراه ، ومع هذا استغربوا في انجلترا « جرائه » - كما سموها وقالوا ان سعدا يحسب انه هزم الدولة البريطانية ويملى عليها شروطه املاء الظافر في ميدان القتال !



توقفت المفاوضات . . وقيل انها تنقطع او انقطعت لان

الوفد رفض مذكرة اللجنة كما رفضت اللجنة مذكرة الوفد . ثم توسط عدلى يكن باشا فى الامر . فاضطر سعد الى ارجاء السفر ريثما تتم هذه الوساطة ، وبقي فى لندن حتى تسلم مذكرة اللجنة الثانية فى الخامس من شهر أغسطس فانفتح بها باب جديد للمناقشة وجرى التعديل مرة اخرى فى بعض العبارات ، وتعذر الاتفاق على جميع المسائل فاستمر البحث فيها الى منتصف أغسطس ، وهنا اختلفت آراء الاعضاء بين القبول والرفض ومعظمهم الى القبول . واقترح بعضهم عرض المشروع الاخير على الامة لتبدى ملاحظتها عليه ثم يعاد بحثه بين الوفد واللجنة بعد الوقوف على جملة الآراء ومواضع الملاحظة والاستدراك

ويغلب أن يكون هذا الاقتراح انجليزيا فى منشئه ، اوحاه الى اللجنة ما كانت تسمعه من سعد وزملائه من الاعتذار بوكالة الامة وتعذر الخروج عن حدود هذه الوكالة ، لان الامة ترفض كل ما يخرج على تلك الحدود لا محالة ولو قبله الاعضاء . فكان أعضاء اللجنة يقولون انما الوكالة برنامجكم انتم وفى ايديكم أن ترجعوا اليه بالتعديل والتحويل ان اقتنعتم بصواب ماتعرضونه على الامة التى أوكلتكم ، وكان من الطبيعى أن يخطر للجنة اقتراح الرجوع الى الامة تخلصا من هذا الاعتذار ، وسعيا وراء الخلاف أن لم يكن سعيا وراء الاقتناع

فتردد سعد فى العمل بالاقتراح مخافة الانقسام والشتات . ولكنه رأى بوادر الانقسام والشتات تبدو فى داخل الوفد ، فآثر أن يتداركها وأن يرجئ ظهورها ما استطاع ، وهو يرجو أن يستعين بجلاء رأى الامة على

معالجة تلك البوادر املا في زاب الصدع وتوحيد الصفوف فتقرر ايفاد أربعة من الاعضاء الى القاهرة وهم محمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى وعلى ماهر ، ينضم اليهم في القاهرة مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفى ، لعرض الموضوع على طوائف الامة واستطلاع رأيهم فيه وتقييد ملاحظاتهم عليه ، والرجوع بها الى الوفد في النهاية لاستئناف البحث فيها جميعا مع اللجنة المنبرية ، وأن كان رئيسها قد أعلن أن المشروع تضمن اقصى ماتوصى به اللجنة وتطمع في اقراره من لدن الحكومة البريطانية ، وأنها تشك في اقرارها لبعض ما فيه .

وعلى هذا سافر سعد من لندن في السادس عشر من شهر أغسطس وتبعه الاعضاء في اليوم التالي وتبعهم عدلى في اليوم الذى بعده ، وهذه صيغة المذكرة التى تم الاتفاق على استطلاع رأى الامة فيها :

قواعد الاتفاق

- (١) لأجل أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا ، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد
- (٢) ولا يمكن تحقيق هذين الفرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للفرص الاول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين من الحكومة المصرية . ومفاوضات تحصل للفرص الثانى بين الحكومات

البريطانية وحكومات الدول ذات الامتياز . وجميع هذه
المغراضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات بنيت على
القواعد الاتية :

(١٢) أولا : تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى
تُعترف ببريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة
ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وتمنح مصر ببريطانيا
العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ،
ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول
الاجنبية لتحقيق تخطى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها
بمقتضى الامتيازات

ثانيا : تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها مخالفة بين
بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى
أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها . وتتعهد مصر
أنها في حالة الحرب ، حتى ولو لم يكن هناك مساس
بسلامة أرضها ، تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة
التي في وسعها لبريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال
ما لها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات
للاغراض الحربية

(٤) تشمل هذه المعاهدة أحكاما للاغراض الاتية :

أولا : تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية ،
وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد
الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى ، وتتعهد
مصر بأن لا تتخذ في البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع
المخالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى ، وتتعهد
كذلك بان لا تعقد مع دولة اجنبية أى اتفاق ضار
بالمصالح البريطانية

ثانيا : تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية مواصلات الامبراطورية .
وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة ،
وتسوى ماستتبعه من المسائل التي تحتاج الى التسوية ،
ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا
عسكريا للبلاد ، كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر

ثالثا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية
مستشارا يعهد اليه في الوقت عينه بالاختصاصات التي
لصندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية
لاستشارته فيها

رابعا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية
موظفا في وزارة الحقانية يتمتع بحق الدخول على الوزير ،
ويجب احاطته علما على الدوام بجميع المسائل المتعلقة
بإدارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ، ويكون ايضا
تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى امر
مرتبط بحفظ الامن العام

خامسا : نظرا لما في النية من نقل الحقوق التي
تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب
نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر
بحق الاجانب في رفض أى قانون مصرى يستدعى الان
موافقة الدول الاجنبية . وتتعهد بريطانيا العظمى من
جانبها الا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مغول
القانون جائرا على الاجانب

صيغة اخرى لهذه الفقرة :

نظرا لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الان

الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لمنع أن يتدخل على الجانب اى قانون مصرى يستدعى الان موافقة الدول الاجنبية ، وتعهدبريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق ، الا في حالة القوانين التى تتضمن تمييزا جائرا في مادة فرض الضرائب ، او لا توافق مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات

سادسا : نظرا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا في مصر ويحول حق التقدم على جميع الممثلين الاخرين

سابعا : الضباط والموظفون الاداريون ، من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة ، يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم او رغبة الحكومة المصرية في اى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة ، وتحدد المعاهدة المعاش او التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى . وفي حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظيف الحالية بغير اساس

(٥) تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيس . ولكن لا يعمل بها الا بعد نفاذ الاتفاقات مع الدول الاجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

(٦) يعهد الى جمعية التأسيس في وضع قانون نظامي

جديد تسيير حكومة مصر في المستقبل بمقتضى أحكامه ،
ويتضمن هذا النظام أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين
إمام الهيئة التشريعية ، وتقضى أيضا بإطلاق الحرية
الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق
الإجانب

(٧) تحصل التعديلات اللازمة ادخالها على نظام
الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول
المختلفة ذوات الامتيازات ، وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال
المحاكم القنصلية الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم
المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذي
تسنه الهيئة التشريعية المصرية دونه التشريع الذي يفرض
الضرائب على جميع الأجانب في مصر

(٧) تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة
البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات
الأجنبية المختلفة ، بمقتضى نظام الامتيازات

وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتي :

أولا : لا يسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا
أى دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ، ويتمتع
هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التي يتمتع بها
الرعايا البريطانيون

ثانيا : يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة
النسب ، فيتمتع الاولاد الذين يولدون في مصر لأجنبي
بجنسية أبهم ولا يحق اعتبارهم مصريين

ثالثا : تخول مصر موظفي قنصليات الدول الأجنبية
نفس النظام الذي يتمتع به القناصل الأجانب في إنجلترا

وأما : المعاهدات او الاتفاقات العالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . أما في المسائل التي ينالها مساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية صاحبة الشأن . مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التي لها سفة سياسية سواء كانت معقودة بين اطراف عدة او بين طرفين . مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب ، وذلك كله وبما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها

خامسا : تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الاجنبية صاحبة الشأن ، على شرط أن تخضع جميع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الاوربية بمصر

سادسا : تضمن ايضا حرية ابقاء او انشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدة ايضا على التفسيرات اللازمة في صندوق الدين وعلى ابعاد العنصر الدولي عن مجلس الصحة في الاسكندرية

(٩) التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية ، يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية ، وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة

(١٠) تقتضي المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذي كان مخولا الى الان للمحاكم المتصلية الاجنبية وبترك اختصاص المحاكم الاهلية غير ممسوس

(١١) بيد العمل بالمعاهدة المشار اليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاجنبية ، وتعهد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول في جمعية الامم

مسألة السودان

اما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لرى الارض المصرية المزروعة الان والقابلة للزراعة في المستقبل

وقد بين الاعضاء المندوبون مهمتهم في هذه المرحلة بكلمة ذيلوا بها المذكرة وقالوا فيها :

« اما مهمة أعضاء الوفد المندوبين فيبيانها انه لما وصلت المفاوضات بين الوفد ولجنة ملتر الى أن قدمت اللجنة هذه القواعد على أنها نهائية في الاساسات التي بنيت عليها - رأى الوفد أخذاً بالأحوط واستمسكا برأى الوكالة على اطلاقه - أن لا يبت في الموضوع برفضه أو قبوله ، بل رأى أن الحكمة تدعو الى عرض الامر على البلاد . فاذا قالت البلاد أن هذه القواعد صالحة أساسا للمعاهدة ، دخلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التي هي صاحبة

الرأى الاعلى فى الامر ولها دون غيرها الكلمة الاخيرة فى الموضوع . فبعد ان تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغتها تقرر قبولها أو رفضها »

وقد رأى سعد أن يجعل رأيه فى المشروع للاستاذة : مصطفى النحاس ووصفا واصف وحافظ عفيفى ، لانهم لم يحضروا البحوث فيه بالعاصمة الانجليزية كما حضرها زملاؤهم القادمون من أوروبا . فكتب اليهم فى الثانى والعشرين من اغسطس ما يأتى :

« أهديكم أطيب تحياتى . وبعد فانكم تجدون طي هذا بلاغا لنواب الامة وأرباب الرأى فيها تعلمون مضمونه من تلاوته ، واظنكم تستشفون منه انى لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه على الامة انتم والقادمون اليكم من اخوانكم ، وهذا موافق للحقيقة لانه - وأريد أن يكون الامر بينى وبينكم - مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها . ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير كالقوة العسكرية والتدخل فى التشريع للجانب وفى القضاء المختص بهم والتدخل فى المالية وفى الحقانية بواسطة موظفين انجليز . وجعل المعتمد الانجليزى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الاخرى ، وتقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها السياسيين وفى التجاء هؤلاء لمثلى انجلترا وتولى انجلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بالفاء الامتيازات مع الدول الاخرى . وفضلا عن ذلك فان ما اشترط من تعليق تنفيذه على قبول الدول لفاء المحاكم القنصلية وصدور الدكرينات باعادة تنظيم المحاكم المختلطة ، يجعل الفوائد التى تعود

منه على المصريين وهمية . اذ قد ينقضى الدهر ولا تقبل
الدول ذلك الالغاء ولا تصدر الدكرينات بذلك التنظيم .
ولكن اخوانى لا يرون فيه رايى ، ولم ارد ان اظهر الخلاف
بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا ، ولكى
لا يشمت الاعداء بنا . ولو ان اخوانى اصغوا الى قولى او
لو لم اكن اخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت
الندوة فى يوم ٢٢ يولية الماضى وهو اليوم الذى وردنا فيه
خطاب من اللورد ملتر عن مشروع سابق وضعته لجنته
ورفضناه لكونه كان يرمى الى ما يخالف مبدانا وتوكيلنا ،
وكان رفضنا له بالاجماع . ومن الغريب ان المشروع
الثانى جاء ابلغ فى باب الحماية لاشتماله على كثير من
مميزاتها . ومع ذلك راي الاخوان صلاحية عرضه على
نواب الامة ، ولا اريد ان اشكو منهم اليكم لانهم انبا راوا
ذلك لاسباب قامت عندهم وافنعتهم بصحة آرائهم ،
اهمها تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير
لنا فى الخارج ، وانفراد الدولة الانجليزية بالعزة والسلطان
وعدم قوة الامة على متابعة المعارضة والمقاومة ، وانى
اعترف بأهمية هذه الاسباب ، ولكنها لا يمكن ان تقلب
حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ، ولا ان تجعلنا
نرضى بما نهضنا لمقاومته وقمنا للمطالبة بطلانه ، وما
ضحت الامة فى سبيل النفور والقضاء عليه بدماء الكثير
من ابنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ،
ولا يحملنا نحن دعة الاستقلال وحملة الويته والصانحين
به فى كل صقع وناد على ان نتحول الى تأييد ماهو بعيد
عنه فى الواقع وان كان قريبا منه فى الظاهر ، اما اذا
قبله غيرنا وكان الانجليز معهم فذلك شئ آخر لا تقع

تبعته علينا ، ولهذا رأيت أن أكتب لكم بفكرى حتى تكونوا
 فى مستوى واحد مع أخواتكم الذين مستشركون معهم فى
 عرض المشروع ، وأن يكون مركزكم اذا استحسنتم من
 الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق المعارض
 للوقائع من غير تأويل ولا تفسير . لكى لا يجد خصومكم
 سبيلا للطعن عليكم ، ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم ،
 وسوف تظلمون على جميع المكاتبات التى دارت بيننا
 وبين لجنة ملنر وعلى المشروعات الثلاثة التى ورد فى
 البلاغ ذكرها . وتغفون من الاخوان على جميع المعلومات
 التى يهكم الوقوف عليها فى هذا الشأن . وانى على ثقة
 عامة بأنكم ستكونون فى عرض هذا المشروع مثال الدقة
 والنزاهة والبعد عن مزالقي القدم ، وانى مستعد لان
 ارسل اليكم كل ما تشاءون من الاوراق ، ولان أجيبكم
 عن كل ماتشاءون الوقوف عليه من المسائل . والله يكون
 فى عونكم ويقمكم شر خائنة الاعين وما تخفى الصدور »

ويدهى أن هذا الخطاب لم يعلن للامة ولا لأحد غير
 الاعضاء الذين خطبوا به واصدقائهم المقربين . ولكن
 الرئيس مهد لتقديم المذكرة الى الامة ببيان منه وصف به
 المشروع الوصف الذى ينبغي فى هذا المقام . فقال فيه :
 « ... وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات : اولها
 من لجنة ملنر رفضناه بشافا ، والثانى منا ورفضته هذه
 اللجنة كذلك ، والثالث منها وهو الاخير قد صرح رئيسها
 لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة فى الاساسات
 التى بنى عليها وأنه يلزم اما اخذه كله او رده كله . لانه
 تضمن فى اعتباره اقصى ما يمكن انجلترا الاتفاق مع مصر
 عليه ، بل زاد أن هناك شكاً فى جواز التساهل فى بعض

ما اشتمل عليه ، ولكننا وجدناه مع ذلك معلقا بتنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا . فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا به . غير أنه - نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، ولتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الامة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين امانيتها - رأى اخواننا معنا خروجاً من كل هذه وحرساً على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة ، الا بيت فيه رسمياً بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الامة المسؤولين وأصحاب الراى فيها .

ثم قال : « فاذا رفضتم أعلن الوفد رسمياً رفضه ، وإذا قبلتم دخلت المسألة في دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد التي تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستورى للبلاد »

وهذه الخطة التي سلكها سعد في التوفيق بينه وبين أعضاء الوفد هي غاية ما كان في وسعه من الموافقة والمجاراة ، فلم يكن مستطيعاً أن يعلن استحسان المشروع وهو لا يستحسنه ولا يرى في ضميره أنه محقق لالغاء الحماية واقامة الاستقلال ، ولم يكن مستطيعاً أن يقدم المشروع بغير بيان ، ولا أن يقول في البيان غير ما قال من وصف صادق لجميع نواحيه في جانبى المزايا والنقائص، مع اطلاق الراى لمن يشاء فيما يشاء

ووصل الاعضاء المندوبون الى الاسكندرية في اليوم السابع من سبتمبر بعد نشر البيان بيومين ، فاحتفى بهم الشعب في الاسكندرية والقاهرة وعلى طول الطريق بينهما ، وبدأ الاستفتاء بعد يومين . فعرض المشروع على

المحامين واعضاء الجمعية التشريعية ورجال الدين ورجال القضاء واعضاء مجالس الاقاليم والمجالس المحلية ، واجمعت الطوائف في جعلتها - ما عدا انصار « الوزراء الاصقاء » - على وجوب التصديل والتتقيح في بعض قواعده وتضمينه النص الصريح على الغاء الحماية وحذف ما جاء فيه عن امتياز المندوب البريطانى « بمركز استثنائى » غير مركز المندوبين الاخرين ، وطلب الاكثرون تعيين حدوده البهمة ومواعيده المرسلة ، واخلاء من كل لبس واشتباه فى مسألة السيادة القومية ، وذهب كثيرون الى رفضه بتاتا وفى مقدمتهم فريق من الامراء وذكروا السودان ووجوب الاحتفاظ بحقه وحق مصر فيه ، نشروا على الملأ بلاغا قالوا فيه « اننا لا نبرر عقد اى اتفاق يثاقى او ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالا تاما حقيقيا بلا قيد ولا شرط » ثم فوضوا الامر الى الامة صاحبة الراى الاعلى

وبعد عشرين يوما مقبلة فى عرض المشروع والتعقيب عليه فى الصحف والمجالس اكتمت الاعضاء المندوبون بمسا اطلعوا عليه من الاراء وكتبوا بيانا شكروا فيه الامة على ما قابلتهم به من الحفاوة ونوهوا بالاستشارة التى « خلقت قرصة جديدة ظهر فيها رشد الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسية التى تحيط الان بالفصل فى مصره .. »

وفى هذه العبارة ما لا يخفى من دلالة على نتيجة الاستفتاء عند المندوبين وهى نتيجة يعتبرونها تمهيدا للقنوع والقبول لا تمهيدا للرفض أو التعديل ويلى هذا الفصل فصول عما حدث فى مصر خلال

المفاوضة ، وبعد عودة أعضاء الوفد المنديين لاستفتاء
الامة ، الى قيام الوزارة العدلية وعودة سعد الى مصر
والخلاف على تأليف لجنة المفاوضة ، ثم ذهب عدلي
باشا الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية واستقالته
لتعذر الوصول الى اتفاق مقبول ، ثم مساعى سعد في
توحيد الصفوف ونشره البيان الذي حمل السلطة الفعلية
على التعجيل بنفيه ، وفي ختامه يقول :

« انكم انبل الوارثين لاقدم مدينة في العالم ، وقد
حلفتم أن تعيشوا أحرارا أو تموتوا أكراما ، فلا تدعوا
التاريخ يقول يوما فيكم : (أقسموا ولم يبروا بالقسم) ،
فلنشق اذن بقلوب كلها اطمئنان ونفوس ملثها استبشار
بالاستقلال التام أو الموت الزؤام »

وقد نفى سعد وخمسة من صحبه الى جزائر ميسنل
في أواخر سنة ١٩٢١ ونقل منها الى جبل طارق ، ولم
تكد السياسة البريطانية تطمئن الى أبعاده من ميدان
الحركة الوطنية في مصر حتى بادرت الى اعلان تصريح ٢٨
فبراير المشهور

تصريح ٢٨ فبراير

أرسل المركز كرزون في الثالث والعشرين من ديسمبر
البرقية الآتية إلى الفيكونت اللنبى كما جاء نص ترجمتها
في الكتاب الأبيض :

« ليس ثمة اعتراض من جانب وزارة المستعمرات على
إبعادك زغولاً وأنصاره إلى سيلان في أول فرصة كما
اقترحت في تلفرافك المؤرخ في ٢٢ ديسمبر . والتعليمات
مرسلة إلى حاكم سيلان طبقاً لذلك . ولكن إذا ظهر أنه
من غير المرغوب فيه حجزهم هناك لاعتبارات محلية ، فإن
في الوسع إرسالهم إلى سيشل . ومعلوم لدينا أن
الاستعداد اللازم لهم يمكن توفيره في سيشل . وينبغي
الأوراق إلى حاكم سيلان مباشرة بالتفاصيل الوافية عن
تاريخ الإبحار من السويس وعن تأليف القوم البعدين »

فاستطير الفيكونت اللنبى فرحاً بهذه الموافقة كما بدا
من برقيته التي بادر بإرسالها ليشكر المركز كرزون
كثيراً . . . وانتظر إبعاد زغول وأصحابه إلى سيلان
ليوقع اليأس في قلوبهم وقلوب المصريين من كل مستقبل
مرجو لهؤلاء القوم البعدين في عالم السياسة المصرية .
ولأمر ما - لا يعنينا بحثه هنا - تغير المنفى واستبدلت
جزائر سيشل بجزيرة سيلان ، ولبت سعد وأصحابه
في انتظار النقل إلى المكان المقدور ، حتى أعلن تصريح
٢٨ فبراير في مصر فكان يوم إعلانه - إعلان الاستقلال ! -

هو يوم انتقال « القوم المبعدين » من عدن الى مناهم
السحيق

ولولا الحرص الشديد على الانتقام من سعد والتشفي
منه ومن أنصاره ، لكان التمهيد بنفيهم لتأسيس النظام
الجديد من أعجب ما يخطر على العقول ، وكان رجاء
النجاح بعد ذلك التمهيد من أغرب الاحلام التي يحلم بها
الساسة العمليون ، وهى أغرب من مخترعات الخيال

فان النفى ليصلح عنوانا لكل شيء الا أن يكون عنوانا
للحرية والاستقلال ودليلا على أن البلاد قد ظفرت بحكم
نفسها وتحقيق مشيئتها ، وان بلدا يضيق بزعمائه في يوم
افلان حريته واستقلاله . لأعجوبة من أعاجيب النقائص
والافساد . وما كان بدعا من المصريين أن يتشاءموا
بتصريح يمهده له ذلك التمهيد ، ولا أن يسمعوا في يوم
واحد بنفى سعد الى سيشل وباستقلالهم هم في وطنهم
بما يرومون ومن يرومون . . فلا يستطيعون التوفيق بين
الامرين ولا يجدون بدا من الشك في احدى الروايتين .
وانما البدع أن تؤكد لهم النفى والاستقلال في وقت واحد
وان لا تتركهم ينسون نبأ النفى في ذلك اليوم خاصة ثم
تطمع منهم في اعتقاد غير ما اعتقدوه ويقين غير ما ايقنوه ،
وتريدهم على أن يستبشروا بالتصريح وبالعهد الذى
يليه

ولو كان التصريح استقلالا حقا لما عيب على المصريين
أن يتشاءموا به ويوجسوا منه ويعرضوا عنه وعن دعائه
ومروجيه ، لان نسيان الاعزاء المنكوبين والانتصار
لخصومهم الظافرين اغتباطا بفنيمة سياسية او منفعة
وزارية أمر قد يفهمه الساسة ويحمدونه في حساب

المساومات والمعاملات ، ولكن النخوة في الشعوب أولى بالتقدير والاعجاب من جميع المنافع والفنائم التي تنطوي في النظم والديساتير ، لانك اذا بحثت عن النخوة في سواد الامة فوجدتها عندهم فليس يضرك أن لا تجد فيهم موازين الساسة المحنكين ، واذا بحثت عنها فلم تجدها فهناك الضرر كل الضرر والوخامة شر الوخامة والأسفاف الذي لا تغنى فيه حنكة ولا نظم ولا وزارات

ان مصريين لم يشعروا بتصريح ٢٨ فبراير الا كما ينبغي ان يكون شعورهم به سواء في ذلك من حمدوه ومن أنكروه ومن دقوا له الطبول ومن حثوا على وجهه التراب .. وأظرف ما يروى في هذا الباب ما رواه البارون « فان دن يوش » البلجيكي في كتابه « عشرين سنة بمصر » نقلا عن مذكراته التي وصف بها الاحتفال بالاستقلال في محافظة الاسكندرية . فقد روى كيف خطبوا يوم ذاك وكيف هلّوا بالمعهد الجديد . ثم قال : « الا ان رجلا قصيرا على رأسه طربوشه المنحرف تقدم في مشية ابليسية ورفع يده في وقار وعيناه تلمعان ثم نادى : ليحيى الاستقلال التام ! فهبطت كلماته في وسط سكوت مكروب ... »

أين الاستقلال ؟ لا أحد يصدق انه الاستقلال حتى المبتهجين بيوم الاستقلال !

وكان من الميسور أن يتنبأ الفيكونت اللنبى وأصدقائه الوزراء المصريون بما يوشك أن يلقاه التصريح الذى مهدوا له ذلك التمهيد ، ولكنهم بلغوا بالتمهيد غاية فيها الكفاية : وهى الخلاص من زُغلول والغلبة عليه . وهى غاية مقصودة لذاتها ولو لم تعقبها نتيجة مرموقة من النتائج السياسية.

وقيل ان بعض أولئك الوزراء قد لجأت به الضفينة على سعد حتى اقترح محاكمته واعدامه بتهمة الثورة والخيانة العظمى/» وقيل ان الفيكونت اللنبى لم يرفض ذلك الاقتراح ولم يحجم عن الرجوع به الى الحكومة البريطانية، وانها هى التى ساومت فى الصفقة المعروضة الى أن قنع من الاعدام بالابعاد ا

ومما يعزز ان اللورد اللنبى نفسه طلب لزعماء الوفد جميعا الاعدام فى هذه المناسبة أو غيرها ، ما رواه السفير الأمريكى الدكتور مورتون هول عن مقابلة اللورد اللنبى ومستر اسكويت بعيد مقتل السردار ، حيث قال فى كتابه مصر « ماضيا وحاضرا ومستقبلا » : « عندما لقيته قدمنى الى مستر اسكويت وكنا جميعا واجمين واللورد اللنبى بصفة خاصة مهتاج الشعور ، وكان يقول ان الاطباء الان يفحصون حالة الحاكم العام وانه يخشى أن تكون الاصابة قاتلة . ثم قال ان زغولوا باشا رئيس الوزراء خضر قبيل ذلك ليعرب عن أسفه لهذه الفعلة الشنيعة ولكنه لم يجد متسعا من الوقت ولا من الكلام لهذه المقابلة . ثم ختم كلامه عن هذه المسألة بقوله : اننى قد أردت ان اشق جميع هؤلاء الناس فى وقت قبل هذا فلم توافق الحكومة ، وكأنه يعنى كما فهمت ساعتئذ انه لو اجيب الى طلبه وتركه لرأيه لما وقعت هذه الفاجعة »

فالانتقام من زغول ومن - هؤلاء الناس - كان اذن غرضاً يواد لذاته أو كان هو الغرض الاول من قضية التصريح والاستقلال المزعوم ... لعله بعد نفى زغول يعين على نسيانه واهماله

وبعد الفراغ من هذا الغرض الاول تفرغ اللورد للنبي والوزراء المصريون اصدقاؤه لما بقى لهم من الغرض الاخر الذى لا يهم النجاح فيه كما يهم النيل من زغلول والفض من مكانته وكبريائه ، ونعنى بالغرض الاخر ارضاء مصر بالتسوية الجديدة من طريق اقناع المعتدلين واجبار المتطرفين على الاعتدال ، فلم تطل الايام حتى وجدوا ان « التصريح » كان عبثا باطلا وجهدا ضائعا من حيث تحقيق هذا الغرض الاخر ... لانهم قد اضطروا الى اتباع الخطة التى كانوا مضطرين الى اتباعها لو لم يوجد هذا التصريح ، وهى خطة القمع والتجسس والمحاكمات العسكرية تقابلها من الجانب المصرى المظاهرات وسلسلة من حوادث القتل السياسى لم تكن معروفة قبل ذلك فى تاريخ الثورة المصرية ، لان الانجليز الذين اصابوا قبل تصريح ٢٨ فبراير انما كانوا يصابون فى اثناء المظاهرات او فى اثناء الصدام والمقاومة وكانوا جميعا من الجنود ، ولكن حوادث الاعتداء بعد ذلك التصريح كانت تصيب الجنود والموظفين وغير الموظفين ، وكان القائمون بها اناسا يتآمرون ويدبرون ويقدمون عليها للحفيظة والانتقام

وانقلب العداء الى عناد والعناد الى مناجزة يبدل فيها كل فريق قصارى ما عنده لتحدى الفريق الآخر واحباط مساعاه ، فاذا منعت الحكومة الاجتماعات والمظاهرات التى تهتف بحياة سعد زغلول ، نابت عنها الاغانى الشعبية فى الشوارع والازقة والحواضر والقرى وكل مكان يتسع فيه القضاء للغناء والترنم والانشاد ، واذا حظرت الحكومة على الصحف ان تذكر سعدا او

تشير الى اسمه او اسم الجزيرة التي هو منفي فيها ، استورد الناس الآنية الخزفية من أوروبا وعليها رسمه ، وكتبوا اسمه على الجدران وعلى ورق النقد الذي كانت تتداوله الأيدي بمئات الألوف في تلك الأيام لانتشار الأوراق الصغيرة من جميع الفئات ، وإذا اعتقلت الحكومة أعضاء من الوفد ، قام في مكانهم على الأثر أعضاء غيرهم يعرضون انفسهم للاعتقال والجزاء وهم مستبشرون ، فأصبحت العلاقة بين الفريقين علاقة غالب أو مغلوب ومتنصر أو منهزم ، وهذا كل ما ظفر به التصريح من « التقريب » و « تسوية » العلاقات بين البلدين .

وقد ظهر من سفر اللورد النوبي الى لندن أيام المفاوضات في التصريح - كما ظهر بعد ذلك من الوثائق الرسمية - ان الوزارة البريطانية لم تخل من أناس يعارضونه معارضة شديدة ويستكثرونه على مصر كأنه غنيمة لا ينبغي لها أن تطمح اليها . وراق الوزراء المصريين أن يحسبوه كذلك من الغنائم التي لا تنال الا بالدهاء « والمرونة » ولطف المدخل على عقول الانجليز ، بل راقهم اتباعهم أن يحسبوا انفسهم خادعين وبحسبوا الفيكونت اللنبى ومستشاريه الانجليز مخدوعين في هذه المساومة التي ما كانت لتفلح في زعمهم لولا ما وهبوه من قدرة على طرق الابواب وتذليل الصعاب ، ومن الطبيعي أن يكون هذا رأيهم أو زعمهم في معظم ما عملوه وتسويغ ما فعلوه ، ومن الطبيعي كذلك أن تمنع الحكومة البريطانية في المبادرة بإعلان التصريح ما دامت تستطيع أن تمنع وتساهم وتعطى بالثمن الكبير ما هي خليفة أن تعطيه بالمجان ، ولكن الحقيقة أن الدولة البريطانية

كانت وشيكة ان تفرض ذلك التصريح او ما شابهه على مصر بغير جهد من الفيكونت اللبني ولا مخادعة من الوزراء المصريين . لانها اتبعت هذه السنة في كل امة شرقية غير مصر بعد الحرب العظمى وبعد رواج المبادئ البولسنية التي استغلتها بريطانيا العظمى في سياستها الاستعمارية ، كدأبها في جميع المبادئ والدعوات الصالحة للاستغلال . فاعترفت بمملكة الحجاز ومملكة العراق وخولتهما مظاهر الملك والقباه وحقوق الدول والعروش دون ان يزعم زاعم ان وزيرا بارعا او غير بارع ضحك من عقول الانجليز هناك فساقهم بدعائهم ولبائتهم الى التسليم بالاستقلال من حيث لا يدرون ولا يشعرون . وعم الانجليز هذه السياسة حتى اعترفوا بالحكومات الوطنية في مستعمرات افريقيا التي لا نصيب لها من الحضارة . فهناك اليوم امرأه وطنيون ومحاكم وطنية ورؤساء وطنيون ومراسم من هذا الطراز تخدع من يعبرون بالبلاد عبور السائح ولا يتفقدون فيها الى بواطن الامور . ولم تخسر بريطانيا العظمى كثيرا ولا قليلا بهذه البدعة الطريفة من بدع الحرب العظمى بل استفادت كل ماتبغيه وفوق ماتبغيه من السطوة والمصلحة والدعاية . لانها كسبت سمعة الحرية والانصاف بين امم العالم على اثر الدعوة البولسنية ، وكسبت ايقاع الفتنة بين الوطنيين وتدويخهم بالمنازعات الداخلية بدلا من الاتفاق بينهم على السيطرة الاجنبية ، وكسبت لقاء التبعة عن كاهلها والقائها على كواهل الوطنيين . لتعود في يوم من الايام فتنخذ من سوء الادارة الذي لا بد منه في جو المنازعات والدسائس وتغليب الفسدين وطلاب القرص والمغانم

حجة لها على أولئك الوطنيين . وكسبت ارضاء الاغوار وذوى الاغراض الذين ترضيهم المظاهر والصور الخلابة فيحسبون أنهم مستقلون لأنهم يوصفون بأوصاف المستقلين . ونجحت هذه السياسة نجاحا أغرى الدول الاستعمارية باقتباسها والحدو على مثالها فافتدت بها فرنسا في سورية والبلاد المغربية واليابان في الانطار التي اقتطعتها من الصين .

ومعلوم أن بريطانيا العظمى احتفظت لنفسها في تصريح ٢٨ فبراير بشروط أربعة هي : (١) تأمين مواصلات الامبراطورية في مصر و (٢) الدفاع عن مصر من كل اعتداء او تدخل أجنبي بالذات او بالواسطة و (٣) حماية المصالح الاجنبية وحماية الاقليات و (٤) مسألة السودان ، وهي لو لم تحتفظ بهذه الشروط الاربعة لكان في جيشها المقيم بالبلاد الكفاية لتحقيق كل دعوى تدعيها وتضييع كل استقلال تعتصم به البلاد المحتلة ، فاذا اضيفت الى القوة العسكرية هذه الشروط او هذه الحقوق كما تريدها الحكومة البريطانية فالذى يبقى من الاستقلال لا يساوى عناءه ، والذي يبقى من الحماية او من الضم الصريح هو الجوهر الصميم الذى ليس يعنى القوم شيء سواه .

تحدث سعد بعد عودته من المنفى عن تصريح ٢٨ فبراير فقال على أسلوبه في سرد الامثال : « هو ناقة البدوى التي تباع بمائة درهم وتباع التيممة التي في رقبته بالف ، ولكن لا تباع الناقة بغير التيممة ... فما املحها من صفقة (لولا الملعونة في رقبته) .. » !!

من المنفى الى الوزارة

كان عدلى هو الذى قطع المفاوضات مع كرزون
وكان معه هو الذى نفى الى سيشل بعد قطع هذه
المفاوضات !

وليس هذا كل ما هنالك ، بل كان اللورد اللبى
حريصا على بقاء الوزارة العدلية فى الحكم ، ولما استقالت
وأكدت استقالتها مرة أخرى كان حريصا على « اقناع
أعضاء من حزب عدلى بالانضمام الى الحكومة » لأنه
يشعر كما قال فى برقية العشرين من ديسمبر الى
حكومته « بأن هذا الحزب لا محالة ممزق ما لم يتقدم
الآن »

وهذا تصرف من جانب الانجليز لا معنى له الا انهم
يعتقدون أن المعارضة التى أحبطت المفاوضات هى
معارضة زغلول وأن ما عداها إنما هو معارضة « المظاهر »
والمراسم ومقتضيات الاحوال

وقد اجتمعت المعارضة الحقيقية ومعارضة المظاهر
بعد نفى زغلول وأصحابه فى صف واحد ، فاجترفت
كل ما دبرته السياسة الانجليزية وخيبت رجاءها فى كل
ما قدرته من تخويف المصريين بتهديد اللورد كرزون فى
كتابه الى السلطان ، وشملت المعارضة السياسيين وغير
السياسيين فاشترك فيها كبار القضاة والمحامين
والاطباء ، و « حزب » عدلى كما يسميه اللورد اللبى

وسائر الاحزاب التي تتخفى في هذا الجانب او ذاك .
او تقف بين بين في التنازع المأزق والتقلبات .

استقال عدلى واكد استقالته مرة اخرى بعد اعتقال
سعد واصحابه لكي لا ينسب اليه الاشتراك في هذا
التصرف ، واسرع الى اللورد اللنبى (يؤكد انه شخصا
سيظل مؤيدا لحكومة السلطان ولقوى القانون والنظام)
اي للأحكام العسكرية البريطانية بطبيعة الحال ، لانها
هى القوى التي تدعى حفظ القانون والنظام فيما عدا
حكومة السلطان !

واستحال تأليف وزارة جديدة بعد المعارضة الإجماعية
من جميع الطبقات للسياسة التي رسمها اللورد كرزون
في كتابه

وبعد مفاوضات بين ثروت والنبى أعلن في الثامن
والعشرين من فبراير التصريح المنسوب الى هذا التاريخ
لأن أحدا لم يستطع أن يسميه تصريح إلغاء الحماية أو
تصريح الاستقلال ، أو ما الى ذلك من الصفات ، لا فرق
بين أنصاره المرحبين به ، وخصومه المعترضين عليه !

تألفت الوزارة الثروتية عقب هذا التصريح ، وأرسلت
وزارة الخارجية المنشأة حديثا منشورا في منتصف شهر
مارس الى وكالات الدول السياسية تبلغها النطق الملكي
العلن باستقلال مصر واتخاذ ولى الأمر لقب صاحب
الجلالة ملك مصر .

وفي الوقت نفسه أعلنت الحكومة البريطانية الدول
أن كل معاملة بينها وبين مصر على غير الخطط التي
رسمتها لاستقلالها تنظر اليها بريطانيا العظمى كأنها عمل
من أعمال العداء

وبقيت الاحكام العسكرية وبقي اللورد اللنبى صاحب
السلطان الاكبر فى مصر المستقلة ! . وبمقتضى هذه
الاحكام كانت تطلق الصحف وتمنع الاجتماعات وتصادر
الحريات فى كل صباح ومساء . بل بمقتضى هذه الاحكام
العسكرية حوكم سبعة من أعضاء الوفد بعد اعلان
الاستقلال بنصف سنة لانهم اصدروا منشورا فيه اغراء
وتحريض ضد نظام الحكم الحاضر . . اى ضد
الاستقلال ! فوقف حمد الباسل باشا (١) وكيل الوفد
اذ ذاك يتلو على المحكمة الكلمة الوحيدة التى قبلوا ان
يلفظوا بها فى هذه المحاكمة . ومنها قولهم : « لو ان
المحكمة تأخذ بتصريح حكومتها أو تعتبره تصريحاً جدياً
وهو ان مصر دولة مستقلة ذات سيادة لكان حقاً عليها ان
تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمتنا . لكم
ان تحكموا علينا ولكن ليس لكم ان تحاكمونا . نحن لا
نعرف مهيمنا علينا غير ضمانتنا وتوكيل الأمة التى
يروقكم ان شرفتنا وقوانين بلادنا ومحاكمنا : فمهما تكن
العقوبة التى تروقكم ان تشرفونا بها فاننا سنقابلها بالسرور
والفخار ، لانها خطوة الى الامام فى طريق المجد الذى تسير
فيه مصر الى مصيرها الخالد »

وقد حكمت المحكمة العسكرية عليهم بالاعدام . ثم
عدل الحكم الى سبع سنوات وغرامة خمسة آلاف جنيه
على كل منهم . . . وابلغوا حكم الاعدام اولاً فهتفوا
« لتحن مصر » قبل ان يسمعوها ما وراء ذلك . ثم تليت

(١) الستة الاخرون هم : مرقص حنا بك ، واصف غالى
بك ، وعلوى الجوز بك ، ونمراد الشريعى بك ، والاستاذ وبصا
واصف .

عليهم تنمة الحكم وفيها ذلك التعديل ، فكررروا الهتاف
لمصر بالحياة

أما الوفد بعد اعتقال سعد فقد عاد اليه بعض اعضاءه
المنفصلين ، ثم تركوه بعد أيام لسبب ظاهره أنهم اختلفوا
على اختيار عضو من الاعضاء الجدد ، وباطنه أنهم عرفوا
السياسة التي رسمت للمستقبل وهي سياسة « حزب
عدلى » كما سماه اللورد اللنبى ، فرجعوا الى تأييد
هذه السياسة

وقد اصدر الاعضاء الباقون منشورا مفصلا ببرنامج
المقاطعة ، وسياسة عدم التعاون مع الانجليز فى الحكومة
وخارج الحكومة ، فقبض عليهم ثم افرج عنهم ، وعادوا
فاصدروا منشورا حضوا فيه الأمة على بدل ما فى الطاقة
لإعادة سعد وأصحابه من منافعهم ، فقبض عليهم فى الرابع
والعشرين من شهر يوليو وحكموا فى التاسع من شهر
أغسطس . وانتهت المحاكمة بعد ثلاث جلسات وجيزة ،
لان الاعضاء رفضوا بتاتا أن يجيبوا على أى سؤال

أما الوزارة الثروتية فأهم ما صادفها من العقبات -
غير مقاومة الأمة - احتجاج الحكومة البريطانية على كثرة
الجرائم السياسية التى كانت تقع على الموظفين وغير
الموظفين الانجليز ، ومنها ما كان يقع نهارا فى أعمر الأحياء
بالسكان . وقد قالت الحكومة البريطانية فى احتجاجها :

« ان عدم الاهتمام الى مرتكبى تلك الجرائم وبقاءهم
بعيدا عن طائلة العقاب يدل اوضح الدلالة على عدم
كفاية التدابير التى اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات ،
وان الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة
مضطرة لان تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض

من يقع به اعتداء من الجانب أو تعويض ورثته ان ادركته
ألفاة ، كما أنها تحتفظ بحق تقدير ما اذا كان التعويض
الذى تمنحه الحكومة المصرية كافيا أو غير كاف »

وفيما عدا ذلك الاحتجاج الرسمى كانت العلاقات بين
الانجليز والوزارة الشروية علاقة مودة وثايد متبادل ،
وكانت العقبة الكبرى التى تلقاها الوزارة إنما هى الخلاف
المتعاطف بينها وبين الملك فؤاد على مسألة الدستور

وبخلاصة المسألة الدستورية ان الوزارة انشأت برأيا
ورأى احدائها لجنة مؤلفة من ثلاثين عضوا برئاسة
« حسين رشدي باشا » لوضع الدستور الجديد ،
تمهيدا لانتخاب الهيئة التى تبرم الاتفاق بين مصر
وانجلترا على القضية المصرية . ودعت الوزارة عضوين أو
ثلاثة من الوفد المصرى الى الاشتراك فى اللجنة فلم يجيبوا
الدعوة لان تمثيل الوفد بهذا العدد القليل بين ثلاثين من
انصار الوزارة العادية للوفد ورئيسه حيث لا يناله منه
الا التسعة وتصحيح مركز الوزارة تصحيحا يقويها
ويضعفه ويقل ملاحه ، ولأنه كان من ناحية أخرى
يقترح انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور برأى
نواب البلاد لا برأى الوزارة ومن يشايعها ، ولأنه كان
يضررب بمقاصد عبد الخالق ثروت ويناصبه العداء
مقابلة لعدائه بمثلته وتطبيقا لسياسة عدم التعاون التى
أعلنها بعد اعتقال سعد وأصحابه .

وارتسمت الخطة التى كان ينويها ثروت باشا
واصدقائه ويطمنون الى جريان الأمور فى مجراها الى
انقاية المنشودة : وهى تنفيذ الاتفاق بينهم وبين الانجليز
باسم النواب المنتخبين وضمان الحكم على القواعد
الدستورية .

تسعد واصحابه في المنفى ، والبقية الباقية من أعضاء الوفد البارزين في السجون أو المعتقلات ، والانتخابات تجري على الأسلوب الذي يحسنه ثروت باشا وجرى عليه في جمع التوقيعات ، وهو وأصدقائه من « حزب عدلى » ينزلون الى ميدان الانتخاب بغير منازل أو يقهرون منازلهم بمعونة الحكومة وما عندها من رسائل التهيب والترغيب وقضاء المصالح من هنا ومنعها من هناك . ولا يبقى الا النجاح والاستئثار بالامر الى زمن طويل .

ولهذا كانت الوزارة وأنصارها يقررون المبادئ التي تلائمهم في الدستور وهي مبادئ التبعية الوزارية والاعتراف بالأمة وحدها مصدرا للسلطات ، بدلا من حصر السلطة الدستورية في أيدي الملك وهو الجانب الذي كانوا لا يأمنونه ولا يرجون منه المساعدة على نجاح الخطة المرسومة وجرانها في ذلك المجرى العلوم . وكان يشايهم المخلصون من أعضاء اللجنة الذين لا ينظرون الى الآرب الحزبية ويؤثرون المبادئ الديمقراطية في الدستور على مبادئ الاستبداد

فاستفاد الدستور كثيرا من حيلة الوزارة وإخلاص المخلصين ، وجاء على الجملة دستورا لا بأس به في القواعد والنصوص

لكن الملك فؤاد كان يريد الدستور على غير هذه القواعد فيما يرجع الى التبعية الوزارية ومصدر السلطات ، ومجمل ما يريده في هذا الباب أن تكون الوزارة مسئولة بين يديه وأن لا ينص في الدستور على أن الأمة مصدر السلطات جميعا . فتوترت العلاقات بين القصر والوزارة الشروعية ، ولاح في الأفق أن الملك فؤادا يترقب الفرصة

التي يتخلص فيها من تلك الوزارة دون أن يفتح للإنجليز باب التدخل في الموضوع ، وقد سنحت هذه الفرصة بعد زمن وجيز بما نقله محمد سعيد باشا الى الملك من حديث رواه حسن صبرى « بك » المحامى عن الخديو السابق ، وفجواه أن الخديو يعتبر ثروت باشا من رجاله ولا يخشى منه أن يقيم الصعوبات في تسوية ما له من المسائل المالية ... وواجه الملك ثروت باشا بهذه الرواية فلم يبق للرجل الا أن يستقيل بعد قيام هذه الشبهة ، ثم قضى على ترده في نية الاستقالة انه دعى للصلاة مع الملك في الجامع الأزهر وسمع من المصادر المختلفة أن مظاهرة كبرى ستقام في داخل المسجد وخارجه بما يكره من هتافات التشهير والاتهام على مسمع ومشهد من ولى الأمر والحاشية الملكية ، فعجل بالاستقالة ولم يذكر فيها من أسبابها الا انه قال في ختامها : « وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى في تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكن أرى أن أتترك الأمر لغيرى »

فجاءه الأمر الملكى بقبول الاستقالة بعد نصف ساعة من رفعها ، وكان ذلك في التاسع والعشرين من نوفمبر وفى اليوم التالى قامت الوزارة النسيجية وغرضها الأول تعديل الدستور وتوسيع حقوق الملك في التبعية الوزارية وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ

أما وسيلتها الى هذه الغاية فهي التقرب من الوفد واسترضائه بما يجتنح به الى السكوت عن التعديل المقصود ، فلا يرى الإنجليز وجها للاعتراض مع موافقة الملك والشعب على المبادئ الدستورية التي يستقر عليها القرار

ولهذا اكثر من دعوة الوفد الى القصر الملكى والى الصلاة
فى المساجد التى يحضرها الملك ايام الجمعة . وكتب ردا
على مذكرة اللورد اللبى التى يحتج فيها على حوادث
الاعتداء السياسى قال فيه ان « تكرارها المؤلم منذ نحو
سنة يحمل على الاستنتاج ان هناك رد فعل ضد سياسة
لا تراعى عواطف الاكثرية من الاهلين المراعاة الكافية ،
وهو رد فعل يؤسف له كما انه صادر عن قلة روية من
قبل بعض العناصر المتهوسة غير المسئولة ، كما يوجد
لسوء الحظ فى كل بلد . والذى يزيد فى ترجيح هذا
الافتراض امر يستوقف النظر وهو انه فى كل المدة التى
يؤمل فيها الوصول الى اتفاق ودى بين لسان حال تلك
الاكثرية والحكومة البريطانية ليس فقط لم ترتكب جريمة
من تلك الجرائم بل ان العلاقات بين المصريين والانجليز لم
تكن قط اكثر ثقة واوفر ولاء مما كانت فى تلك الفترة ،
مع ان الامر صار على العكس من ذلك من يوم ما أصبحت
الحكومة البريطانية غير متصلة بممثلى الاكثرية المصرية
بسبب المفاوضات غير الرسمية أولا ثم بسبب تدابير
العنف التى تلت قطع المفاوضات الرسمية ، واخيرا بسبب
التدابير التى صاحبت الاتفاق مع اقلية لا تأثير لها حقيقة
فى الأمة فزادت الحالة تخرجاً والمواطن تألماً مما جعل
الاتفاق المرغوب فيه اكثر صعوبة »

بيد ان هذا التقرب الى « الاكثرية » لم ينفع الوزارة
النسبىة طويلا فى تخدير الأمة وتهينة الجو لتعديل
الدستور ذلك التعديل الذى يضيق من حدوده ويكاد
ينقضه من أساسه ، وهو الاعتراف بسلطة الأمة والتبعة
الوزارية

فقد كانت الأمة ايقظ من ان تؤخذ بهذه الاساليب او

نستمع فيها الى رأى أحد ، وزادها نقطة وحلوا ان
الوزارة لم تصنع شيئا في مسألة المنفيين والمعتقلين كما
كان منتظرا منها ، ولم تصنع شيئا لتمثيل مصر في مؤتمر
لوزان الذي كان منعقدا للنظر في مسائل الشرق وتنقيح
المعاهدات بين الحلفاء والدولة التركية صاحبة السيادة
القديمة على مصر ، فاذاع الوفد المصرى بيانا في العشرين
من يناير قال فيه : « ما زالت الوزارة ملتزمة خطة
الصمت وما زالت مصالح البلاد معطلة ، فلا مثلت مصر
في مؤتمر لوزان تمثيلا شعبيا ولا ألغيت الأحكام العرفية
ولا احترم حق الأمة في أن يكون الدستور وليد ارادتها ،
ولا عاد الوكلاء المنفيون ولا أطلق سراح الزعماء المسجونين ،
وهذا سر ما استولى على النفوس من الحيرة والقلق » ثم
قال : « والاخبار متواترة ايضا على وقوع أمور خطيرة
بشان مشروع الدستور ، فانهم يؤكدون أن هناك اخلا
وردا بين الوزارة والانجليز متعلقين بالنص الخاص
بالسودان ، وأن الوزارة قد ادخلت من جهتها تعديلا
جديدا على نص المشروع يقضى بزيادة عدد الاعضاء
المعينين في مجلس الشيوخ الى النصف وتقرير مسؤولية
الوزارة امامه »

واتبع هذا البيان بيانات اخرى في معناه
ثم استقالت الوزارة النسيمية لأن الانجليز تخطوها
وروجوها الى الملك ائذارا يطلبون فيه حذف النص الخاص
بالسودان من الدستور والاكتفاء فيه بلقب « ملك مصر »
بدلا « من ملك مصر والسودان » ... فقبل نسييم باشا
هذا الطلب واستقال بعد قبوله وتنفيذه !
وهنا يجب أن نلخص الحالة من حيث المناورات

الوزارية لنفهم حقيقة الموقف الذي وقفته سعيد باشا .
هذه الوزارة ، لانه موقف في حاجة الى التوضيح

وذلك انه لما أحس رؤساء الوزارات والمرشحون برئاسة
الوزارة أن رشدي وعدلي وثروت وأصحابهم قد احتكروا
الميدان في السياسة المصرية تآلبوا حزبا واحدا على مقاومة
هذا الفريق ، وأصبحوا فريقا آخر يرأسهم محمد سعيد
وأحمد مظلوم وتوفيق نسيم ويوسف وهبة وإخوان هذا
الطراز ، وأصبح في مصر على هذا التقسيم فريقين :
يصح أن يسمى بال مدرسة المتفرجة وهم عدلي وأصحابه ،
وفريق آخر يصح أن يسمى بالمدرسة التركية وهم محمد
سعيد وأصحابه

وبحكم العداء بين الفريقين أصبح لزاما على « المدرسة
التركية » أن تخطب ود الوفد وتتقرب اليه ، وتلوذ
بالقصر الملكي لتستند اليه في وجه المعاونة المكشوفة من
الانجليز لعدلي وأصحابه

وهذا سر الصداقة التي كان يبديها محمد سعيد
وتوفيق نسيم وأحمد مظلوم لسعد زغلول بعد أن كانوا
جميعا يحاربونه أو لا يتقدمون الى مساعدته بعمل من
الأعمال . فسعى محمد سعيد في انشاء وفد غير الوفد
السعدى ، وأبى توفيق نسيم أن يوقع التوكيلات القومية ،
ولبت أحمد مظلوم على صداقته للآثنين .

فلما جاء توفيق نسيم عقب عبدالخالق ثروت المجاهر
بعداء سعد وأنصاره ، وأتبع سياسة التقرب الى الوفد ،
وكتب مذكرته يطلب فيها الاعتراف بالكثرة القومية ،
واستقال قبل أن ينسخ الدستور وتتكشف أغراضه
الخفية بلغ ذلك كله الى سعد في جبل طارق وهو بعيد

من مجرى الحوادث ووسائل الاستقصاء الوافية فكتب
اليه البرقية التى يقول فيها « انكم بعملكم الشريف المفعم
بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن » ونظر الى
الموقف فى جملة بين ان ينصر حزب ثروت او ينصر حزب
نسيم ، فاختار ما اختاره بعد هذه الموازنة المجملية ،
وحدا به الى حسن الظن بالرجل وعدم استغراب سياسته
الجديدة انه كان صهرا له اذ كانت شقيقة نسيم زوجا
لشقيق سعد المرحوم احمد فتحى زغلول

ولسنا نقول هذا لتسويغ ذلك التقدير فاننا لا نسوغه
الآن كما لم نسوغه فى حينه ، ولكننا نقوله لتبيين الاسباب
التي باعدت بين حكم سعد على الوزارة النسيمية وما
تستحقه هذه الوزارة بما عملته وبما تنويه

بعد سقوط الوزارة النسيمية اتجهت الانظار الى عدلى
يكن باشا لاستئناف الخطة التى اقتضيت على ثروت قبل
تمامها ، وكان عدلى باشا قد انشأ حزبا ينزل به الى ميدان
الانتخاب وسماه من أجل ذلك « حزب الاحرار الدستوريين »

ولكن الملك كان لا يرغب فى استيزاره ولا يزال يرجو ان
تقوم وزارة من رجاله تعيد النظر فى الدستور على المبادئ
التي يريدها ، وتعاضمت المصاعب امام عدلى بين مقاومة
الوفد ومقاومة القصر وكثرة الجرائم السياسية فى أيام
ترشيحه وصعوبة اصلاح الخطا الذى وقعت فيه الوزارة
النسيمية وانجاز الوعود التى لم تنجزها ، فاعتذر عن
تأليف الوزارة وأصر على اعتذاره ، وانتهى الامر فى منتصف
شهر مارس ١٩٢٣ باسنادها الى يحيى ابراهيم باشا وهو
قاض نزيه ولكنه رجل ضعيف كان يخشى كثيرا ان يتم
تعديل الدستور المطلوب على يديه ، وضاعف هذه الخشية

قوله في اليوم التالي لتأليفه الوزارة : « ان كان الناس قد تكلموا كثيرا عن التعديل الذي أدخل على الدستور وتساءلوا عما اذا كانت وزارتنا تسلم بالتعديل الذي قد أدخلته الوزارة النسيمية فتصدر الدستور كما عدلته أم ترجعه الى أصله كما وضعت اللجنة ، فان ما وضعناه نصب عيوننا هو أن يحقق الدستور رغبات الأمة كل التحقيق »

وهذا كلام ليس فيه من نفى التعديل بقدر ما فيه من ترجيحه . فاسترابت الأحزاب بما وراء هذه الفاتحة ، وكتب الوفد المصرى بيانا يقول فيه : « ان ما نشر عن رئيسهم - رئيس الوزراء - كله تنصل وإبهام . . ففى الدستور لم تكن سيادة الأمة وارادتها موضع عناية بل انه أقر من سبقه على اقتصاب حق الأمة في وضعه ، ورفع الاحكام العرفية ليس لديه الا مجرد أمل من الامال ، واصدار قانون التضمينات بالقيود التى يود الانجليز أن يقيدوا بها سيادة البلاد وحرية ابنائها قضاء محتوما لا يرجو فيه كما قال سوى لطف فخامة اللورد والتخفيف . أما مسألة السودان على أهميتها فقد اكتفى بأنها ستكون موضع مباحثاته مع زملائه »

واحتج حزب الاحرار الدستوريين على التعديلات التى قبل انها أدخلت على الدستور في عهد الوزارة النسيمية ، وأبلغ الوزارة الجديدة مطالبه في السياسة العامة وأهمها العمل على اتباع سياسة الاتحاد والوئام ، لانه أيقن أن مجاملة الكثرة خير من مجافاتها ، ومن ثم طلب رفع الاحكام العرفية في الحال وفك المعتقلين والافراج عن المبعدين والسجونيين السياسيين ، كما طلب اصدار الدستور كاملا

شاملاً للمبادئ التي قررتها لجنة الدستور

ونشر الاستاذ عبد العزيز فهمي بك خطاباً مفتوحاً الى رئيس الوزارة سرد له فيها المبادئ التي لا يستثنى عنها في الدستور ، وقيل انباء حسنة بالتعديل في عهد الوزارة النسيمية ، وعلى سلطة الامة ، واشترك الوزراء في الانعام بالرتب والنياشين ، واقتصر حق الحل على مجلس النواب دون مجلس الشيوخ ، وابقاء عدد الشيوخ المعينين دون عدد المنتخبين ، واشراك مجلس الشيوخ في تعيين رئيسه ، وعدم اصدار مراسيم اثناء دور انعقاد البرلمان قبل عرضها عليه ، وعرض معاهدات التجارة والملاحة على البرلمان ، واشراف الوزارة على المعاهد الدينية ، وترك القيود التي قيد بها تنقيح الدستور على ما هي عليه

امام هذا الاجماع من الاحزاب المختلفة تراجعت الوزارة ، وانفى وزير الحقانية في الوزارتين النسيمية والابراهيمية بحديث الى الصحف اعترف فيه بحذف المادة التي تنص على ان الامة مصدر السلطات وقال فيه عن عدد الشيوخ : « اؤكد لكم اننا قبل ان نخطر لنا فكرة الاستقالة عدلنا عن تعديل كنا عدلناه في المادة الخاصة بمجلس الشيوخ بالنسبة الى عددهم ، لان اللجنة الاستشارية لفتت نظرنا اليها ولم تول هذه المسألة باقية تحت البحث كغيرها من المسائل »

ثم سرت الحملة في مسألة الدستور من مصر الى الصحافة الانجليزية فقالت التيمس بالعبرة الصريحة ان القصر هو المؤخر لصدور الدستور ، وساندتها صحف اخرى من صحف الاحرار والمحافظةين ، وتماوج الرأي العام في مصر حول هذه المسألة ، فثبتت للوزارة ان

التعديل على المبادئ التي يريدها المصريون من شأنه
العواقب ، وسدور الدستور غير متساوي في ذلك في المادحة
مصر من شهر أبريل

وفي خامس يوليو صدر قانون التعديلات : وعن قانون
تعويضات الموظفين الأجانب منهم ما أصدرته الوزارة
الإبراهيمية بعد الدستور ، وقد أقر في قاعة انقضى بين
مصر وانجلترا ليستمتع تعديله على البرلمان ، واعتبر
بالحالة الفعلية فيما يتعلق بالأرض التي استولت عليها
الحكومة البريطانية ، وعهد بالأشخاص المحكوم عليهم من
المحاكم العسكرية إلى لجنة يسود فيها رأى الإنجليز دون
المصريين ، وأم تقبل الحكومة الإنجليزية فيه أن تحمل
التبعة فيما اتخذته من التدابير أيام الحرب وما بعدها بل
اكتفت بوعده بهم « أن تكون مستعدة على الدوام للانفاق
مع الحكومة المصرية على الحل الذي تقتضيه الحالة بروح
العدل والإنصاف » إذا حدثت حالة من الأحوال التي تعود
فيها الخسارة من جراء التدابير الإنجليزية

وبصدور هذا القانون تم التمهيد لإلغاء الأحكام العرفية
الإنجليزية فالفيت « مع استمرار السلطات العسكرية على
مباشرة الحقوق التي خولتها إياها الإعلانات المختصة
بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية ،
وذلك إلى أن تتم التدابير المقررة في تلك الإعلانات ، وتبقى
القضية المنظورة أمام المحاكم العسكرية إلى أن يحكم
فيها »

ومن القوانين التي أصدرتها الوزارة الإبراهيمية ولا
تقل عن هذا القانون في الخطر والضرر قانون تعويضات
الموظفين الإنجليز ، وهو الوثيقة التي تعهدت مصر

بموجبها بإداء ما لا يقل عن عشرة ملايين من الجنيهات لتعويض الموظفين الأجانب ، ثلثا لحريتها في الاستفتاء عنهم واختيار غيرهم ، وهي لا تملك إلى الساعة هذه الحرية !

قبل صدور قانون التضمينات بثلاثة اشهر افرجت الحكومة البريطانية عن سعد في جبل طارق وقالت في بلاغها ان الطبيب المعالج لزغلول باشا قرر « ان تغيير نظام الحياة والاستحمام بالمياه المعدنية في أوروبا ضروريان لصحة الباشا . ولهذه الاسباب قررت الحكومة بعد استشارة المندوب السامي أن تفرج عن زغلول باشا من جبل طارق »

وكانت الاسباب الصحية في الواقع من اقوى الاسباب التي حملت الحكومة البريطانية على هذا القرار ، لان الدكتور موريسون الذي زار سعدا في الثاني والعشرين من أكتوبر رأى أن الحالة الصحية على جبلتها مقلقة معرضة للمفاجآت على الرغم من أنه لم يجد عنده أثرا للسكر أو الزلال أو الاسيتون ، وأخفى الخبر عن سعد فلم يطلع على تقريره المفصل بعد كتابته ، تفاديا من ازعاجه

وكان في النية التعجيل بالافراج عنه عقب ذلك ، ولكن اللورد اللنبى ظل يعارض أمر الافراج ويتوعد بالاستقالة ، وصرح مستر بوناردو بذلك لاحد النواب المهتمين بالسؤال عن حالة سعد وقرار الحكومة بشأنه في السابع عشر من شهر ديسمبر ، فقال للنائب : « تريدون الافراج عنه ا حسن . ولكن ذلك معناه اقالة اللورد اللنبى على الاثر »

الا أن الاسباب الصحية لم تكن هي كل الباعث الى

شروع الحكومة البريطانية في اطلاق سعد زغلول . ففي مقدمة الاسباب الاخرى اقتناعها بفشل اللورد اللنبى في المقاصد التى كان يرمى اليها باعتقاله وتأييد ثروت وأشياعه ، فقد ساءت العلاقات بين المصريين والانجليز اشد ما يتاح لها من سوء ، وبلغت من الحرج ما لم تبلغه قط في وقت من الاوقات ، وتعاقبت أعمال القمع والقضايا العسكرية من جهة وحوادث الاعتداء ومظاهرات الاحتجاج من جهة حتى أصبحت مصر المستقلة المطلوب منها الرضى والاستقرار كأنها ميدان حرب دائمة بين عدوين متناحرين ، وليس هذا هو المقصود بسياسة التصريح ولا يمكن أن يكون مقصودا بسياسة اخرى في بلد من البلدان

ولما سقط ثروت وأخفق عدلى في تأليف وزارة بعد الوزارة النسيمية وصار الوزراء والاحزاب يقدمون طلب الافراج عن سعد وسائر المنفيين والمعتقلين على كل طلب آخر في البرامج الوزارية والحزبية ، شعرت الحكومة البريطانية بأن نجاح كل سياسة في مصر مستحيل مع بقاء هذه الحال أو بقاء سعد في منفاه ، وشعرت قبلها - أو بايعاز منها - صحف الاحرار والعمال وبعض صحف المحافظين بخطل السياسة التى سار عليها اللورد اللنبى فأنحت باللائمة عليه ، وأجمعت كلها على وجوب النظر من جديد في عواقب تلك السياسة الخرقاء

ومن الاسباب التى دعت الى الافراج عن سعد تلك القضية التى رفعها وكيل سعد في أنجلترا طالبا الحكم فيها بطلان امر اعتقاله لانه سجن بغير محاكمة ولا تهمة معروفة نعم ان الحكم من المجلس الاعلى قد صدر برفض هذه الدعوى ولكنه لم يصدر الا بعد جهد شديد من النائب

الاعضاء بالتسليم دجه التورد هليشام « لاقضاء
الاعضاء باجتناب هذه السابقة الخطيرة في معاملة
الشائرين على الامبراطورية ، ويغلب على الظن أن أعضاء
المحكمة كانوا يفهمون بالإبقاء أن الإفراج حاصل عما قريب
فلا ضرورة لتسجيل المبدأ الخطير من أجل تحصيل
الخصائص . وقد نعى الى بعض المطلعين أن الوزارة
البريطانية قوت الإفراج في أول فبراير وارجائه الى
أن ينتهي الفصل في القضية وقد انتهى في التاسع من
شهر مارس ، وليس معنى ذلك أن القضية لم تفعل
فعليا في تقرير الإفراج ، بل معناه أن الوزارة اهتمت
بها واجتمعت في الوقت نفسه بحسن التخلص منها ومن
مشيائها . فلا يقال أن الحكم هو الذي اكرهها على
اتخاذ تلك القوار

ويجب أن نذكر أهم الأسباب جميعا - الى جانب سبب
المنفعة الحركة التي أحسن توجيهها الدكتور
. بين فريق كبير من نواب الأحرار والعمال
. وتسعين . فقد كثر الكلام في الدوائر
البرلمانية عن فشل السياسة الانجليزية المصرية وعمر
وصمة العار التي تصم الدولة البريطانية باعتقالها ذلك
الشيخ العظيم وتعريضه للموت في منفاه ، فترددوا على
الوزارة سائلين ملحين في وجوب الإفراج ، واجمعوا آخر
الامر على كتابة عريضتهم المشهورة فقدموها في التاسع
والعشرين من شهر مارس وأذيع الامر بالإفراج بعده
يومين

يضاف الى ذلك أن قانون التضمنات سيصدر ، وأن
الاحكام العسكرية ستلغى ، وأن الانتخابات ستجرى .

ولابد أن تسفر عن انتخاب نواب مجمعين على المطالبة
بعودة سعد الى بلاده ، لان خصومه واصدقائه كانوا
يعلمون علم اليقين أن رضاء الشعب بغير هذه الوسيلة
من وراء كل رجاء ، ولا معنى لالفاء الاحكام العسكرية
في مصر واجراء الانتخابات فيها وزعيم النواب المنظورين
خاضع للاحكام العسكرية في منفاه

ولقد كان الرجاء قويا في تحضير الانتخابات على الوجه
الذي يهواه اللورد اللبى أيام ثروت وأشياعه ، ولكن أى
رجاء هناك في هذه النتيجة بعد سقوط ثروت وأحجاء
عدلى عن تأليف الوزارة وصعوبة المضي في هذه السياسة
من جميع الانحاء ؟

فالافراج عن سعد كان كجميع الحوادث التاريخية
متعدد الاسباب غير محصور في سبب واحد . وانما كانت
المسألة مسألة الزمن ، أو الانتظار حتى تتفق جميع هذه
الاسباب

غادر سعد جبل طارق بعد خمسة أيام من اعلان الافراج
عنه الى طولون ومعه السيدة الجليلة صفية زغلول وكانت
قد وافته في منفاه لما اشتد عناؤه من الوحدة مع انحراف
الصحة والحاجة الى حسن الرعاية

فتلقاه الطلبة المصريون في عرض البحر بالترحاب
والتهليل ، ومنهم مندوبون عن زملائهم في جامعات فرنسا
وسويسرا حضروا خصيصا لتحيته وتجديد عهده .
وخطبوا يذكرون مآثره ، وخطب فيهم راجيا أن ينسوه
في تلك اللحظة ليفكروا في الذين لا يزالون يرسفون في قيود
السجن والاعتقال ثم قال : « ان مصدر قوتي هو أنى
لست الا معبرا عن شعور الامة وآرائها معبرا عن تصميمها
على أن تعيش حرة مستقلة »

ثم توالى الافراج عن المعتقلين في مصر فافرج أولا عن اعضاء الوفد الذين كانوا معتقلين بقصر النيل ، ثم افرج في الرابع عشر من شهر مايو عن المعتقلين في صحراء المساطة « المخزن » وهم حمد الباسل باشا واصحابه الذين كتبوا منشور المقاطعة والاستبسال في رد سعد الى وطنه ، ثم افرج في آخر مايو عن المنفيين الى سيشل ، ثم سمح بزيارة بيت الامة بعد اغلاقه برهة مع منع الاجتماعات فيه ، ثم نشرت الحكومة المصرية بلاغا في العشرين من شهر يوليو صرحت فيه « بإمكان عودة جميع المبعدين » ومنهم سعد باشا لانه كان الى ما قبل صدور قانون التضمينات ممنوعا من العودة الى بلاده

وفي الثالث عشر من سبتمبر أبحر سعد من مرسيليا فوصل الى الاسكندرية في السابع عشر منه ، ووصل الى القاهرة في غده ، وتكررت مظاهر الحفاوة الكبرى التي قوبل بها في العودة الاولى ، وزاد عليها في هذه المرة اشتراك الاجانب في الاستقبال بما كانوا ينشرون عليه من الازهار والرياحين بأيدي السيدات والاطفال ، حتى امتلات بها السيارة

وقد انحلت مشكلة الاستقبالات الرسمية هذه المرة لان القصر الملكي لم يعد مقاطعا الوفد كما كان في المرة الاولى ، ودار المندوب البريطاني لم تعد دار الحماية بعد الغائها ، فزار سعد القصر وزار دار المندوب

ونشطت مساعي التوفيق بين القصر وسعد على يدي توفيق نسيم ومحمد سعيد واحمد مظلوم ، فتمت المقابلة الاولى بين الملك فؤاد وسعد في تاسع نوفمبر بعد ظهور نتيجة الانتخابات الثلاثينية ، وتحقق النجاح للوفديين

فيها ، وكان المظنون يومئذ أن سعدا لا يشكل الوزارة وأنه قد يمهّد بها إلى توفيق نعيم أو أحمد مظلوم على الأرجح أو إلى محمد سعيد على احتمال بعيد ، وكان هو لا يبوح بنبأته لمن يسألونه في هذا الموضوع ، وإلى ذلك أشارت صحيفة التيمس في بعض مقالاتها فزعمت أن سعدا لا يقدم على تأليف الوزارة لأنها « مقبرة الشهرة » .. ولا يبعد أن يكون هذا الاحتمال ملحوظا في مساعي التوفيق

وقد جرت الانتخابات الثلاثونية في السابع والعشرين من سبتمبر لان الانتخاب كان على درجتين لا على درجة واحدة ، وجرت الانتخابات لمجلس النواب في الثاني عشر من يناير ١٩٢٤ فأسفرت عن نجاح مائة ونيّف وتسعين نائبا وفديا من مائتين وأربعة عشر عدة الاعضاء في مجلس النواب ، ومن حسنات الوزارة الابراهيمية أن رئيسها كان قاضيا نزيها في مباشرة الانتخاب كما كان قاضيا نزيها في المحاكم ، فأدار المعركة الانتخابية بالحيطة الواجبة ، وشهد الكثيرون من رجال الاحزاب المختلفة أن الانتخابات في عهده كانت انزه الانتخابات في جميع العهود ، حتى لقد اخفق هو نفسه في دائرته ولم يظفر بالنيابة التي كان يبتغيها

بقيت انتخابات الشيوخ وتعيين الخمسين من الاعضاء الذين تعينهم الوزارة القائمة فلم يبق مناص من تأليف الوزارة الدستورية لمباشرة هذا التعيين ، وعلى هذا امرّب سعد لمكاتب روتر عن رأيه حين سألّه فقال : « اذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى ابراهيم باشا أن يستقيل امام حقيقتين كبيرتين : الاولى أن البلاد أوضحت

رابها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزراء قد هزم في الانتخابات »

وبدا من هذا جليا أن سعدا زعيم الكثرة البرلمانية لا يُريد بقاء الوزارة إلى أن تتولى اختيار الشيوخ المعينين ، فاستقال يحيى ابراهيم باشا في السابع عشر من يناير ، وتأجل النظر في قبول استقالته إلى أن يعود الملك من السويس ، فلم تقبل إلا بعد عشرة أيام

وقبل اعلان قبولها بيومين أدب النواب لسعد مأدبة كبرى في فندق شبرد خطب فيها مظلوم باشا وسعيد باشا راجيا أن يقبل سعد رئاسة الوزارة إذا عرضت عليه ، فنهض سعد وتلا خطابا مكتوبا لم يشر فيه إلى شيء في قبول الوزارة ولكنه لم يشر فيه كذلك إلى رفضها ، وعرض على السامعين ما يصح أن يسمى برنامجا وزاريا يسير عليه

وفي اليوم التالي لقبول استقالة الوزارة الإبراهيمية دعى سعد إلى القصر الملكي فمكث في حضرة الملك نحو نصف ساعة ثم خرج وتلا على الجموع المحتشدة في بيت الأمة نص الأمر الملكي الصادر بتأليف الوزارة واسناد رتبة الرئاسة إليه .

وفي ذلك اليوم كتب سعد بيانه الوزارى وهذا نصه :

مولاي صاحب الجلالة

ان الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتم ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف توجب على والبلاد داخله في نظام نيابى يقضى باحترام ارادتها ، واركان حكومتها على ثقة وكلائها ان لا اتنحى عن مسئولية الحكم التى طالما تهيئتها في ظروف أخرى ، وان أشكل الوزارة التى

شاعت جلالتم تكليفى بنسكيلها . من غير ان يعتبر قبولى
لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة او حق استنكره الوفد
المصرى الذى لا أزال متشرفا برئاسته

» ان الانتخابات لاعضاء مجلس النواب أظهرت بكل
جلاء اجماع الامة وتمسكها بمبادئ الوفد التى ترمى الى
ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال التام لمصر
والسودان مع احترام المصالح الاجنبية التى لا تتعارض
مع هذا الاستقلال . كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن
الحكوم عليهم سياسيا ، ونفورها من كثير من التعهدات
والقوانين التى صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية
وانقصت من حقوق البلاد ، وحدث من حرية أفرادها ،
وشكواها من سوء التصرفات المالية والادارية ومن عدم
الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الامن وتحسين الاحوال
الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم
والعمران ، فكان حقا على الوزارة التى هى وليدة تلك
الانتخابات وعهدا مسئولا منها ، أن توجه عنايتها الى
هذه المسائل ، الأهم فالمهم منها ، وتحضر أكبر همها
فى البحث عن احكم الطرق وأقربها الى تحقيق رغبات
الامة فيها وازالة اسباب الشكوى منها ، وتلافى ما هناك
من الأضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين
فيها ، وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب الا بمساعدة
البرلمان . ولهذا يكون من اول واجبات هذه الوزارة
الاهتمام باعداد ما يلزم لانعقاده فى القريب العاجل وتحضير
ما يحتاج الامر اليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام
بمهمة خطيرة الشأن

» ولقد لبثت الامة زمنا طويلا وهى تنظر الى الحكومة

نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما
 قديرا يدبر الكيد لها لا وكيلا امينا يسعى لخيرها ، وتولد
 من هذا الشعور سوء تفاهم اثر تأثيرا سيئا في ادارة
 البلاد وعاق كثيرا من تقدمها . فكان على الوزارة الجديدة
 ان تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة فى
 الحكومة ، وعلى اقناع الكافة بانها ليست الا قسما من
 الامة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدير شئونها بحسب
 ما يقتضيه صالحها العام . ولذلك يلزمها ان تعمل ما فى
 وسعها لتقليل اسباب النزاع بين الافراد وبين العائلات
 واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف
 اجناسهم واديانهم ، كما يلزم ان تبث الروح الدستورية
 فى جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور
 والخضوع لاحكامه ، وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة
 وعدم السماح لاي كان بالاستخفاف بها والاخلال بما
 يقتضيه

» هذا هو بروجرام وزارتى وضعته طبقا لما اراه
 وتريده الامة شاعرا كل الشعور بان القيام بتنفيذه ليس
 من الهبات الهيئات خصوصا مع ضعف قوتى واعتلال
 صحتى ، ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمنا
 طويلا . ولكنى اعتمد فى نجاحه على عناية الله وعطف
 جلالته وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع اهالى
 البلاد ونزلائها

» فأرجو اذا صادف استحسان جلالته ان يصدر
 المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع
 تقليدى وزارة الداخلية :

» محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية ، واحمد

مظلوم باشا لوزارة الاوقاف ، ومحمد فتح الله بركات
باشا لوزارة الزراعة ، ومصطفى النحاس بك لوزارة
المواصلات ، ومعتمد نجيب الغرابلي أفندي لوزارة
الحقانية ، ومحمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية ،
وحسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية ، ومرفص
حنا بك لوزارة الاشغال العمومية ، وواصف بطرس
غالي أفندي لوزارة الخارجية

« واني على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم »

ومن الملاحظات على هذا البيان ما لوحظ في القصر
الملكي وهو أن رئيس الوزارة ذكر « الرعاية السامية التي
قابل بها جلالة الملك ثقة الامة ونوابها » فجعل الاصل في
ولاية الوزارة ثقة الناخبين

وانه قال : « شاكر نعمتكم وخادم سدتكم » ولم يقل
كما جرت العادة « عبدكم الخاضع او خادمكم المطيع »
ولوحظ في الدوائر القضائية تعيين الاستاذ الغرابلي
لوزارة الحقانية وفيها قدماء المستشارين وكبار الموظفين
من رجال القانون ، وقد كان لهذه الملاحظة صداها فنقل
الاستاذ الى وزارة الاوقاف ، كما لوحظ في الصحف
والدوائر السياسية تعيين سعيد باشا لوزارة المعارف ،
وهو رئيس وزارة قديم وهي من الوزارات التي لا تعد
في الصف الاول بين وزارات الحكومة ، وفهم من ذلك أن
اشترك سعيد وصاحبيه مظلوم ونسيم في الوزارة انما
كان في مقابلة الدور الذي داروا به لمعاونة الوفد على
خصومه والتقريب بين الوفد والقصر بعد سقوط الوزارة
الثروتية ، وليس اشتراكهم فيها عن تجانس اصيل في
الميول والافكار

ومن قبل ذلك لاحظ بعض الناقدين ان دخول سعد في ميدان الانتخاب يعد اعترافا بتصريح ٢٨ فبراير الذي انكره واحتج عليه ، وهى ملاحظة لا محل لها من الاعتبار ، لان تمثيل المصريين في الحكومة حق لا نزاع فيه ، فاذا اعترف به الانجليز فليس ذلك سببا داعيا لصاحب الحق الى النزول عنه واسقاطه بيديه ، وقد دخلت جميع الاحزاب المصرية ميدان الانتخاب حتى ما كان منها منكرا للمفاوضات والمعاهدات مع الحكومة الانجليزية ، فلا موجب اذن لانفراد الوفد بمقاطعة الانتخاب ، وهو لو قاطعه لما كان لذلك من نتيجة الا تمكين خصومه من ادعاء النيابة عن الامة ، وأن يرموا باسمها ما ياباه الوفد وقاباه

ولاحظ بعض الناقدين أن سعدا قبل الوزارة وكان عليه أن لا يقبلها ، وأن يعهد بها الى أحد أنصاره وحلفائه لئلا يضطر وهو في الوزارة أن يجيز ما لا يجيزه الزعيم الوطني في حل القضية المصرية ، وفات هؤلاء أن مجرد التنحي عن رئاسة الوزارة لهذا الغرض معناه اعلان الاستعداد للرضى بما دون المطالب الوطنية ، واتخاذ المناورات المصطنعة لتسهيل النزول عن تلك المطالب ، ثم ماذا يكون اذا تطلب الامر موافقة النواب وسعد رئيس النواب ؟ فليس هنا من ضرر يتقى باجتنب سعد رئاسة الوزارة عقب الانتخابات الاولى ، ولكن الضرر كل الضرر في ذلك الاجتناب . انما ينبغى للزعيم الوطني أن يتنحي عن الانتخاب أو ينتحى عن رئاسة الوزارة اذا حبطت وسيلة الدستور لتحقيق المصالح العامة والمطالب القومية وذلك تقدير لا يطالب سعد بافراضه في ذلك الحين ،

ولو كان يعلم الغيب العلم الفاطح اندى لا مرأه فيه
لوجب عليه أن يقنع الجماهير بما شو مفتنع به ، وأن
يضع أيديهم على الحقيقة بتجربة لا تحتل الجدل

وخير مقياس نقيس به خطة من الخطط ان ننظر الى
الخطة التى تناقضا ونذهب معنا الى جميع نتائجها
لكى نوازن بين النتائج فى الحالتين ، وليس فى نتائج رفض
الانتخاب ورفض الوزارة فى ذلك الحين ما هو اجدى
وأحق بالأطمئنان من نتائج القبول على اسوا الفروض
ومن ثم نحن من المعتقدين أن سمدا اصاب فى قبول
الوزارة هذه المرة وأنه كان يخطئ لو رفضها بعذر من
تلك الاعذار ، وليس منها ما يستحق المبالاة

فى أثناء وضع الدستور كان الملك فؤاد بنوى ان يجعل
نصف مجلس الشيوخ من المعينين وأن يكل الى هذا
المجلس حق النظر فى الثقة بالوزارة

وبعد الانتخاب كان يأمر باستدعاء النواب الناجحين
الى القصر واحدا بعد واحد ، لينشئ بينه وبينهم الصلة
التى ينال بها من السلطان النيابى ما لم يناله بنصوص
الدستور

فلما استقر حكم الدستور على تعيين الخمسين من
أعضاء الشيوخ وحرمان هذا المجلس حق الاقتراع على
الثقة بالوزارة كان من رأى الملك بداهة ان يتولى هو حق
اختيار الأعضاء ولا يكون للوزارة الا التنفيذ ، وهكذا نجم
أول خلاف بين الملك فؤاد وسعد فى عهد الدستور ،
وانحسم الخلاف فى حينه بتقرير المبدأ الذى يخول الوزارة
حق الاختيار ، واجابة الرغبة الملكية فى ترشيح فئة من
الأعضاء

ثم جاءت أزمة أخرى من ازمات المراسم والاشكال ،

ولكنها تمس الخلاف بين الوفد وخصومه في صميم
المبادئ الاصلية ، ساقها التقويم السنوى في ركابه ولم
يسقها أحد باختياره

وذاك ان اليوم الخامس عشر من شهر مارس يقترب
والحكومة القائمة وفدية والبرلمان وفدى وتصريح ٢٨
فبراير نظام بغيض لجميع هؤلاء . فكيف يحتفلون بهذا
اليوم ؟ لقد احتفلوا به في السنة الماضية لانه عيد
الاستقلال ، والراى الغالب بين المصريين ان الاستقلال لم
يترتب ولن يترتب على ذلك التصريح ، فهل يحتفلون به
هذه السنة على هذا المعنى أو يهملونه مع ما يرتبط به
من تليفات مصر الى الدول وعلان لقب صاحب الجلالة ؟
مشكلة بحق من مشاكل الايام . وقد حلها سعد باختيار
ذلك اليوم لافتتاح البرلمان . فاذا تعطلت فيه دواوين
الحكومة فلمن شاء ان يفهم انها تتعطل احتفالا بعيد
الدستور ، وافتتاح الهيئة النيابية الاولى في البلاد ؟

وهكذا كان ، وخرج سعد في ذلك اليوم الى جانب
الملك يفتتحان البرلمان الاول ، وتلاحمت الجماهير والجند
بين قصر عابدين ودار النيابة . وسمع لأول مرة هتاف
الجماهير بحياة الملك وسعد في صوت واحد ، وكان شعار
ذلك الموكب « يعيش الملك ويحيا سعد » وهى كلمة لم
تسمع قبل ذلك في انحاء وادى النيل ، اذ كان الحجاب
كثيفا بين القصر والرعية ، ولم يزل كذلك الى ان عاد
سعد من منفاه ، فعود الجماهير كلما هتفوا بحياته ان
يجيبهم قائلا بل نادوا : « لتحيا مصر ، وليحيا الملك »
فكانوا يجيبون عليه موقفين بين الامرين : « يعيش الملك
ويحيا سعد » ... وكذلك كان هتافهم يوم اجتمع الملك
وسعد في موكب واحد ، ومن عجائب التقادير ان هذه
البدعة الناشئة لم تقع من السامع الملكية موقع الاستحسان.

فى رئاسة الوزارة

كان سعد باشا يقول اذا ذكرت وزارة الشعب الاولى
وازماتها ومعضلاتها : « ان عيبنا الاكبر فى تلك الوزارة
اننا اخذناها جدا وصدقنا اننا مستقلون !! »

وهذا عيب من وجهة النظر الانجليزية لا شك فيه ،
لان الذى كان مطلوبا من سعد - على ما يظهر - هو ان
يصدق انه رئيس حكومة مستقلة ولكن بمقدار ما يؤدى
نمن الاستقلال ويحمل ما فيه من المغارم والتكاليف ، ثم
ينسى الاستقلال كلما كان للسياسة البريطانية مطلب
تبتفيه ، وهو وشانه بعد ذلك فى تمثيل هذا الدور ذى
الوجهين

لكنه لم يخلق لتمثيل دور ذى وجهين فى رواية طويلة
كرواية الاستقلال ، فاكتمى بتمثيل الدور من جانب واحد
وهو جانب الاستقلال الصحيح ، ومضى فى وزارته كما
يمضى كل رئيس حكومة فى امة مستقلة ، وترك للسياسة
البريطانية ان تقنع بهذا الدور الصريح او تعلن اغراضها
الخفية من وراء الظواهر والراسم ، فتقوم هى بتمثيل

الدور ذى الوجهين

بدا وزارته بالافراج عن جميع السجناء السياسيين
والفى نفقات جيش الاحتلال الانجليزى التى كانت تدرج
فى الميزانية المصرية ، كان بقاء الاحتلال مطلب من مطالب
البلاد !

ورجع بالموظفين الانجليز الى حدودهم القانونية التى ترسمها لهم صفتهم الرسمية . وهى صفة المستشارين والخبراء الفنيين ، الذين هم موظفون يخدمون الحكومة المصرية لا الحكومة الانجليزية ، يسألون فيجبون بما يعلمون ، ويتركون الراى الاخير للوزير المسئول

واصبح هؤلاء الموظفون خاضعين للقوانين بعد ان كانت ارادتهم وحدها هى القانون . فلما ظهر الخلل فى اعمال بعضهم بوزارة المالية ووزارة المواصلات امر بتحقيق التهم المنسوبة اليهم وقدم واحدا منهم الى مجلس التأديب ، واصر على تقديمه للمحاكمة على الرغم من احتجاج دار المندوب

وكان على الحكومة المصرية ان تتلقى الاوامر من كل انجليزى له مصلحة او هوى فى السيطرة عليها ولو لم يكن من الموظفين ، فكان مستر كارتر يعمل - مثلا - فى تنظيف مقبرة « توت عنخ آمون » ويستبد بفتحها واغلاقها حين يشاء ولان يشاء ولا يبالي بما تقرره مصلحة الآثار من مواعيد الفتح والاغلاق . وكل حقه فى المقبرة انه رجل مرخص له فى التنقيب عن الآثار بالشروط التى تسمح بها الحكومة لجميع المنقبين . فلما نبهته الحكومة الى خطئه لم يكثر لها وارسل الى سعد باشا برقية يندره فيها « باقفال المدفن ومقاضاة الحكومة المصرية » ... وهو ينتظر فى هذه الحالة ما ينتظر من كل حكومة مصرية ينتهى اليها تهديد واحد من السادة المحتلين كيفما كان ، لأن الموجه فى الوزارات لمستشار او مفتش انجليزى ، وهو لا يقبل من المصريين أن يسمعوا هذا التهديد ولا يسرعوا الى الخوف والاذعان ، فلما وصل

الانذار الى سعد كتب اليه يقول : « لكم الحرية في ان تقاضوا الحكومة ، ولكن الحكومة تريد ان تكون مواعيد الزيارات مصونة ومحترمة ، واما ما يتعلق باغلاق المدائن كما تقولون ، فانه يشق على ان اضطر الى تذكيركم بأن المدفن ليس ملكا لكم ، وأن العلم الذي تدعونه بحق لا يمكن أن يسلم باقدامكم مع زملائكم - من اجل أمر خاص بزيارة أفراد تريدون تمييزهم ، على ترك التنقيبات العلمية ، التي لا تهتم بها مصر وحدها أعظم اهتمام ، بل يهتم بها العالم كله أيضا »

انه جواب لا يعدو حدود الانصاف ولا حقوق الحكومة ، ولكنه قبول بالاستياء بين الجالية الانجليزية ، لانه يخالف ما تعودوه ، لا لأنه يخالف الانصاف

ولما نعى الى سعد أن السودان سيمثل رسميا في معرض « ويمبلى » مع المستعمرات البريطانية كتب الى حاكم السودان يسأله : « على أى قاعدة دعى السودان للاشتراك في هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ؟ وكيف قبلتم ان تشاركوا فيه من غير اذن الحكومة المصرية ؟ »

فجاءه الرد من دار المندوب البريطانى بأن حاكم السودان أبلغه نبا تلك البرقية وأنه كتب الى حكومته يستفسر عن المسألة ، وسيكتب الى الحكومة المصرية بفحوى جوابها

فكتب سعد مرة أخرى الى حاكم السودان يسأله ما سبب تأخير رده ؟ ويقول له « ان المسائل التي كلفتموها من شأنكم دون سواكم لتعلقها بأعمالهم من خصائصكم . واني ما زلت في انتظار الرد منكم ، وأرجو أن لا يتأخر الرد زيادة عما مضى »

وابرق الى وزير مصر المفوض بالعاصمة الانجليزية ليبلغ حكومتها احتجاج مصر على دعوة السودان الى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية ، وعلى قبول حاكم السودان الدعوة بغير اذن من تلك الحكومة ، وفي كلا الأمرين اعتداء على حقوق مصر وعمل غير ودى موجه للحكومة المصرية »

وقد جاءه الرد من الحاكم العام بالاعتذار من التأخير لانه ابغ المعلومات المطلوبة الى المندوب السامى الذى هو الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان عملا بالاجراءات المتبعة »

وجاءه الرد بهذا المعنى من اللورد اللبى مشفوعا ببيان عن دعوة السودان الى المعرض يقول فيه : « ان الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها ان تطلب اخذ رأيها اذا وجهت الحكومة المصرية دعوة لحكومة السودان لتشارك فى معرض تجارى شبيه بهذا يعقد فى مصر . وقد سبق ان قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع الى دار المندوب السامى او الحكومة البريطانية ماعرضته الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعرضات السودان فى المكتب المصرى للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك فى يونية سنة ١٩٢٠ . ومن جهة أخرى فان معرض ويمبلى ليس وقفا على الامبراطورية البريطانية بل ان فيه اشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد فارسى ونماذج لشلالات نياجرا ومعرض من التبت ، والسودان موصوف فى الخرائط والقهارس المعروضة فى القسم الخاص بأفريقيا الشرقية باسم السودان الانجليزى المصرى ، ولذلك لا محل لتساؤل الزائرين للمعرض عن اشتراك السودان فيه »

وقد اجاب سعد ب خطاب الى اللورد اللنبى يقول فيه :
 « يتضح جليا من نص المادة الثالثة من الاتفاق المذكور -
 اتفاق سنة ١٨٩٩ - أن حاكم السودان العام موظف يعينه
 ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته ، وتنص
 المادة الرابعة صراحة على أن كل اعلان للقوانين والأوامر
 واللوائح يجب أن يبلغ في الحال الى المعتمد البريطانى في
 القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم ،
 وبناء عليه يكون الطريق الطبيعى الوحيد للتخاطب بين
 الحكومة المصرية وحاكم السودان العام انما هو الطريق
 المباشر وهذا ما قصده واضعو اتفاق سنة ١٨٩٩ . وفعلما
 كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخاطبان
 مباشرة فى غضون المدة التى تلت توقيع الاتفاق .. »

ثم قال : « اما من جهة تمثيل السودان بمعرض
 ويمبلى فقد بينت انه بالنظر الى الظروف التى حدث فيها
 لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائى فى ادارة السودان
 الداخلية ، كما اوضحت انه ما كان يوجد لدى الحكومة
 المصرية اى اعتراض على أن يمثل السودان فى معرض
 صناعى أو تجارى بحث ، وليس هذا حال معرض ويمبلى ،
 ولذلك احتجت على تمثيل السودان فى معرض
 المستعمرات البريطانية . ولا شك انه كان يسرنى الا يكون
 تمثيل السودان فى هذا المعرض الا فى نفس الموضع الذى
 وضع فيه تمثيل المعجم والولايات المتحدة وتبيت فى
 المعرض المذكور . ولست فى حاجة لأن أزيد على ما تقدم
 انى آسف لان الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات .
 نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين
 المستر مكدونالد ولكن من واجبى أن أحتج على كل عمل
 اعتبره ماسا بحقوق مصر »

ولما حان موعد المناوشات بين سعد ومكدونالد كان الاستقلال هو الحق الأول الذى بنى عليه المفاوضة وجعله مبتدأ الحديث فيها ، ليكون ملحوظا بعد ذلك فى كل دعوى أو مطلب عن المصالح البريطانية ، وفى ذلك يقول مستر مكدونالد من الكتاب الأبيض الذى صدر فى سابع أكتوبر :

« اثناء محادثاتي مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لى زغلول باشا ما هى التعديلات التى لا يرى بدا من ادخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر . فاذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هى كما يأتى :

أولا - سحب جميع القوات البريطانية من الاراضى المصرية

ثانيا - سحب المستشار المالى والمستشار القضاى
ثانيا - زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا انها تعرقل بالذكرة التى ارسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الاجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ . قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى

رابعا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الاجانب والاقليات فى مصر

خامسا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بآية طريقة كانت فى حماية قناة السويس

أما فى شأن السودان فأننى ألقت النظر الى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا باعتباره رئيس مجلس الوزراء امام البرلمان المصرى فى الصيف فى ١٧ مايو . ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد ان زغلول باشا قال :

« ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة في يد ضابط اجنبى وابقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش ، لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة » فابداء مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السردار السرلى ستاك باشا في مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين المحققين بالجيش المصرى ايضا في هذا المركز

ولم يفتنى ايضا انه قد تقل لى ان زغلول باشا ادعى نصر في شهر يونيو الماضى حقوق ملكية السودان العامة ، ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة

« فلما حادثت زغلول باشا في ذلك قال لى ان الاتوال السابقة التى قالها لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الامة المصرية ايضا ... »

وبعد العودة من المفاوضات اوشكت مدة المستشار القضائى ان تنتهى فرفض سعد ابقاء هذه الوظيفة وابى تجديد العقد لمن كان يشغلها ، وكان ذلك في الثانى عشر من شهر نوفمبر لذلك العام ، لانه لم يذهب الى المفاوضات ليكون كل ما كسبه منها ان يعود متطوعا لتنفيذ السياسة الانجليزية ، قابعا من قضيته بطلبات لا تجاب

لا جرم صدق سعد اننا مستقلون وعمل بما صدق !! لكننا نسال هل كان في وسعه ان لا يصدق ؟ وهل كان ينفعه عند الانجليز - فضلا عن المصريين - ان يمثل الدور على وجهين

ان الكثيرين ليفهمون انه لم يفعل بمسلكه هذا في الوزارة الا ما ينبغى لزعيم ينادى بقضية وطنية ، ولكنهم لو نظروا الى الموقف من جميع جوانبه لفهموا كذلك انه فعل ما ينبغى للسياسى اللبق الذى يلبس الواقع ويعذر

العواقب ، ولا يفوت في شيء قل أو كثر من أجل الأشياء ،
ولا حاجة الى القول بأن مسعدا لم يكن يطمع من
المفاوضات في الوصول الى كل ماجاء في الكتاب الأبيض
من المطالب ، وهو نزول الانجليز دفعة واحدة عن كل دعوى
يدعونها وتهاونهم في كل مصلحة يرومونها ، ولكنه كان
مسئولا أن يقر الامور في نصائها ويضع القضية المصرية في
موضعها . وليس في استطاعته أن يأمل النجساح من
مفاوضة يكون الاساس فيها أن مصر هي المطالبة وانجلترا
هي صاحبة الحق في المنع والاعطاء ، وانما الاساس
الصالح للمفاوضة أن مصر هي صاحبة الحق في بلادها .
وانها اذا قبلت أن تراعى بعض الصالح البريطانية فذلك
من حسن نيتها ورغبتها في السلام والصدقة . وقد سال
مستر مكدونالد مسعدا في بداءة المفاوضة : ماذا تطلبون ؟
فكان الجواب الطبيعي اننا لا نطلب من انجلترا سخاء
ولا مبرة . وانما شأن البلاد المستقلة أن تكون على الصفة
التي تقدمت في الكتاب الأبيض : لا املاء ولا سيطرة على
الحكومة في سياستها الداخلية والخارجية ، وكل ما نقص
من ذلك فهو عطاء من مصر ، ودليل على الهوادة والرغبة
في الوفاق

هذا من جهة .. ومن جهة أخرى يعلم مسعد أن
الانجليز لم يخلوا بينه وبين الوزارة ليتمكنوا له في الحكم
ويثبتوا مركزه من الزعامة ، ولكنهم اخلوا بينه وبين
الوزارة عسى أن تكبحه اعباء الحكم ومطامعه وتكف من
غيرته وشتانه ، فيسمعوا من مسعد الحاكم غير ماسمعوا
من مسعد الزعيم ، ولا يلبث المصريون أن يروا زعيمهم
على حال غير الذي عهدوه وضعف غير الذي توقعوه .

فيقال لهم ان الزعامة الوطنية ليست الا جمعية في
الخلاء يلفظ بها غير المسئولين طمعا في المنصب ومتافسة
على المآرب ، ثم يصبح الزعماء وغير الزعماء سواء فيما
يقبلون ويرفضون ، وفيما يعملون ويقولون . ويذهب
عناء الامم وجهادها مع الريح !

وعلى كون هذه النية واضحة من سوابق الانجليز مع
سعد وازدادت وضوحا في ايام الحكم وبعد تلك الايام -
لم يقتصر الامر فيها على الظن والاستقراء بل فاه بهما
اللورد اللبى فعلا في السودان بعد قيام الوزارة السعدية ،
حيث راح يقول لمن يلقاه من رؤساء الانجليز الناقمين على
تلك الوزارة : « لقد وضعت زغلولا في قفص ! وسنرى
كيف يخرج منه او يبقى فيه »

ولعله كان يقول ذلك ليحفظ مهابته ويدخل في روع
مؤسسه انه لم ينهزم ولم يكن رجوع زغلول الى مصر ثم
الى الوزارة على كره منه وبغير تدبير مقصود على حسب
رايه ، ولكنه لم يقل في الحقيقة غير ماينويه ، وينويه معه
رجال دوننج ستريت

ولا شك ان مستر مكدونالد كان يود - بل كان يتمنى -
ان ينجح في حل القضية المصرية . وابرام الاتفاق بصدها
مع سعد زغلول ، الا انه كان يود ذلك لنجاحه هو في
توطيد وزارته المتداعية وارضاء المحافظين والاحرار عن
بقائه ، والحل الذي يرضى المحافظين عن وزارة عمال
متداعية يريدون اسقاطها لن يكون نجاحا لسعد ولا نجاحا
للقضية المصرية

ولقد دلت الطوائع من احاديث مكدونالد وتصريحاته

على العواقب التي يرجى أو يخشى أن تؤدي إليها ، فان
مكدونالد كان يعلم أن سعدا لا يقر تصريح ٢٨ فبراير وأن
هذا التصريح لم يتيسر اعلانه في مصر الا بعد أن يمتد
بنفيه الى سيشل ، وانه اذا جرت مفاوضات مع سعد
فليس بالمعقول أن يقبل دخولها على اساس هذا التصريح
ومع هذا كان مكدونالد لا يفتأ يعلن مرة بعد مرة أن
التصريح هو اساس ما يدعو اليه من مفاوضات ، وأن
السياسة البريطانية لا تتحول في هذا الموضوع ، ولو أنه
قال ان المفاوضات حرة من كل قيد لما اعتبر ذلك نزولا
من الحكومة البريطانية عن تصريحها ، ولكنه كان يسر
للزعيم المصري دخول المفاوضات على ذلك الاساس .
فكانما كان المقصود هو اضطرار سعد عاجلا الى الاعتراف
بما لم يكن يعترف به قبل الوزارة ، وهو يقدم على
مفاوضات لا يضمن فيها النجاح ، وقد يكون كل ما يصيبه
منها أن ينقض موقفه بيديه وأن يقيم الحجة عليه
لخصومه ، وأن يسجل على نفسه القلب من أجل
المناصب الحكومية من النقيض الى النقيض

وما جاءت هذه المفاوضات الا بعد مطاولة في المواعيد
وتقاؤف بالخطب والتصريحات وحوادث مدبرة في مصر
والسودان ، وعزى في أثناء ذلك الى مستر مكدونالد
حديث جاء فيه أنه « حدثت في الوقت نفسه حوادث
يؤسف لها في السودان ، تقع المسؤولية في حدوثها على
الحكومة المصرية بلا جدال . واتي معتقد تمام الاعتقاد
أن القلائل الحديثة دبرها بعض أعضاء الحكومة المصرية ،
وأن دولة زغلول باشا غرض الطرف عن أعمال المتطرفين »
ثم انتهى الحديث بوعيد جاء فيه أنه « لا يمكن بحال ما

أن يكون هناك محل للكلام في جلاء الجنود البريطانية عن مصر أو إبعاد القوات البريطانية عن منطقة القناة وفي استطاعتي أن أقول أننا أعددنا العدة التسامة لجميع الطوارئ » فأغضى سعد عن هذا الوعيد ، واكتفى بأن صرح في حديث مع مراسل الدبلي اكسبرس بأنه أخذ تذكرة العودة إلى مصر في يوم ١٧ سبتمبر - وكان يومئذ في باريس - ثم قال : أنه ظل ينتظر أن تعين الحكومة البريطانية الزمان والمكان للاجتماع ولكنه لا يرغب أن ينتظر أكثر من ذلك الآن وبعد أن صرح مستر مكدونالد بأن مواعيده المقبلة لا تسمح له بترتيب موعد قريب للمقابلة «

فكان لهذا التصريح أثره ، وكذب مستر مكدونالد الحديث العزوي إليه قائلا : « أنه دهش أشد الدهش لسماع ما عزي إليه . . . ووصف أقوال المراسل بأنها مناورة خبيثة مما يسمونه صحافة !

وكتب مستر مكدونالد إلى سعد قائلا : « أنه يرغب رغبة شديدة في الاشتراك في إعادة حسن التفاهم في العلاقات بين البلدين ، وأنه يكون مسرورا لمقابلته بلندن في أواخر هذا الشهر

وعلى ذلك سافر سعد إلى لندن فكان من المصادفات التي لها دلالتها أن وفد السودان الذي استقدمته الحكومة الانجليزية لتمثيل السودان في معرض ويمبلي كان بين الممتمطين على المحطة عند وصول سعد إلى العاصمة الانجليزية وكان أشد الهاتفين هتافا لاستقلال وادي النيل ، وشارك السودانيون رهط من أبناء الهند وفارس ، فجمعوا

يهتفون بلغاتهم وباللغة الانجليزية لزعيم الشرق الكبير ،
وكذبوا بذلك ما يقال من أن هذه المظاهرات لا تحصل حيث
حصلت الا بتدبير وتحضير

انذرت الظواهر بالفشل من اول لقاء ، وكان مسسترو
مكدونالد لم يكفه ما هنالك من النذر والعلامات فعمد الى
« مناورة » صبيانية لا خير فيها غير التكدير والاساءة
والاغراء بالتشاؤم والعناد . فبعد أن استقبل سعدا في
حجرة بيته معتذرا بالمرض والاعياء ، جاءته رسالة على
حين غرة فوثب مهرولا الى الديوان ونسى مرضه واعياه ،
وخرج يعتذر في غير اكتراث وكأنه يقول : « هناك مسائل
لحجرة البيت ومسائل للديوان !! » ولعله استكثر من
رئيس وزارة مصرية أن يأنف من مطاولة المواعيد ويستوقع
من أساس المفاوضة قبل البدء فيها كما فعل سعد . .
فأراد أن يريه بهذه المناورة الصبيانية مبلغ ما تستحقه
قضية مصر عند رئيس وزارة بريطانيا العظمى من الاحتفاء
والاهتمام

وانقطعت المفاوضات في أوائل اكتوبر ولم تكده تستغرق
الاسبوع . وقال سعد لمراسلى الصحف الانجليزية :
« ... لاحظت مع ذلك أن وزارة مكدونالد ترتطم الآن
بصعاب عديدة جعلتها مهددة بالسقوط . وقال لى مستر
مكدونالد بالرغم من كثرة شواغله أنه على استعداد
للمناقشة وايابى ، ولكنى اختار المناقشة مع رجل أكثر
حرية وأقل مشغلة منه ، وهو محاط بالشواغل من كل
جانب

ولا يظن ظان أننى أتيت الى لوندرا لأوقع على اتفاق
بمس حقوق مصر ! فمن ظن هذا وقع في الخطأ . اننى

انيت لاكسب لا لاخسر . فاذا كنت لم اكسب شيئا فاننى
لم اخسر شيئا »

وقال فى حديث مع الماتان بعد عودته من باريس : « ان
المحادثان فشلت نظرا للتمسك بحفظ قوات بريطانية على
قناة السويس ... وانما اذا كانت حماية القطر المصرى
للقناة تلوح غير كافية فقد يقبل المصريون أن يضموا القناة
تحت حماية عصبة الامم . وان مصر لا يسعها أن تتخلى
عن السودان »

وقال فى حديث مع البنى باريزيان : « انى قبل الدخول
فى المحادثة اشترطت أن الشروع فى المباحثات لا يمكن على
أى وجه من الوجوه أن يمس حقوق مصر أو يضر بها . ثم
ان هناك أمرا تم التسليم به ، وهو انه اذا افضت المحادثات
الى مفاوضات ، فان هذه المفاوضة تجرى على حدد
المساواة التامة ، أو تكون مفاوضة الند للند »

فيرى من جميع ماتقدم أن سعدا الزعيم لم يسلك فى
الوزارة الا كما ينبغى أن يسلك الوزير المحنك الخبير
بعواقب الامور . أنهم كانوا يسوقونه الى شرك لا مفر له
من الوقوع فيه أو النجاة منه ، وقد اختار هو النجاة
واختار لها آمن طريق ، وليس فى مقدور ناقد أن يدلّه
على طريق آمن ولا أجدى عليه وعلى القضية الوطنية
مما توخاه

نعم كان فى الوسع تأجيل المفاوضة الى موعد آخر .
ولكن ماذا عسى أن يفيد هذا التأجيل ؟ أن مستر مكدونالد
إذا سقط فليس الذى يليه بأسهل قيادا منه ولا أقرب
الى اجابة المصريين ، فالدخول فى المحادثات كان ضربة
لازب . وكان ضربة لازب أن تفشل ، وكان ضربة لازب

مع هذا التهديد أن يسلك سعد في مفاوضاته وفي علاقاته بالسياسة البريطانية مسلك الزعيم ، وهو بعينه مسلك الوزير القدير والسياسي الخبير

على أن المتاعب قد صادمت الوزارة السعدية من اللحظة الأولى ولا سيما في مسألة السودان . فلما أراد أن ينص في خطاب العرش على الاستقلال التام لمصر والسودان ، حال بينه وبين ذلك عبرة الإنذار الذي وجهته بريطانيا العظمى الى جلالة الملك مباشرة - في عهد الوزارة النسيمية - لاشتغال الدستور على اسم « ملك مصر والسودان » . ولم يشأ صاحب العرش أن يستهدف لأزمة أخرى مع ذلك القبيل . فاستغنى سعد عن عبارة تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان بعبارة « تحقيق الاماني القومية بالنسبة لمصر والسودان »

وهي العبارة التي اوشكت أن تدفع بسعد الى الاستقالة ، حين تعرض النواب لها بالتعديل والتفسير ، وقد اتبعها في بعض احاديثه بتفسير يقول فيه ان الامال القومية هي الاستقلال التام

ومازالت مسألة السودان مثار السؤال والجدل والاحراج والتعنت من خصوم سعد الانجليز والمصريين في وقت واحد ، كلا الفريقين يريد أن ينقلب المنصب الوزاري على سعد شركا مردبا ، وكلاهما يريد أن يرى كيف يعجز ويفشل ، ولا يريد أن يرى كيف يقدر وينجو بكرامة الزعامة وكرامة القضية

فالمعارضون في مجلس النواب يطالبونه بعرض ميزانية السودان كما كانت تعرض على مجلس الشورى ، وهي أخرى أن تعرض على أول برلمان

والموظفون الانجليز في السودان يجمعون الاذئاب
والاتباع ليعلموا ولاءهم للحكومة البريطانية دون غيرها ،
واستمساكهم بالتبعية والاخلاص لتلك الحكومة العادلة
المحبوبة تعريضا بحكومة المصريين
واذا قوبلت هذه المظاهرة بمظاهرة من السودانيين
المتعلقين بوحدة وادى النيل حل بهم البطش الشديد
وحاق بهم العذاب الاليم

فاذا شكوا الى الحكومة السعدية ، وليس لهم من
يشكون اليه غيرها ، فخصوم سعد الانجليز يمعنون في
أحراجه بزيادة البطش والتعذيب ، وخصومه المصريون
يمعنون في أحراجه بطلب الافراج عن المعاقين وتعجيل
الحساب والعقاب للموظفين المسؤولين ، وكان من هذا
وذلك أنه استقال ولم يكده يمضى على الوزارة ثلاثة اشهر
استقال بعد تصريح اللورد بارمور باسم الحكومة
البريطانية - حكومة العمال - « بأن الحكومة البريطانية
لن تترك السودان بأى معنى كان »

فأجاب سعد على هذا التصريح بتصريح مثله في مجلسي
النواب والشيوخ جاء فيه :

« اننى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه ، وفى
حضرتمكم الموقرة ، اصرح بأن الامة المصرية لن تتنازل عن
السودان ما حييت وما عاشت ... ان حقوق الامم لا
تضيع بمجرد أن يقول الفاصب انى أريد أن اتمتع بها
دون أصحابها ... نعم أنها السادة لا يمكننا مطلقا أن
نتنازل عن السودان ، لا لانه مستعمرة ، بل لانه جزء
من كياننا ، بل لانه منبع حياتنا ، بل لانه لايمكن لمصر
أن تعيش بدون السودان أصلا »

وربما ظننت الحكومة البريطانية انها تبيع نفسها مثل ذلك التصريح دون أن يجسر سعد على اباحة مثله لنفسه ، لانه قائم في منصب الوزارة ، فيسمعه ويفضى عنه ويلذهب الى المفاوضة وهو مسلم به سكوتا قبل أن يسلم به مقالا ! فكانت اجابته على التصريح بمثله حتما ، وكان حتما معها أن يعرب عن زهده في الوزارة التي يحسبونها قيذا له يجبره على الانغضاء ، وقد استقال فرفض الملك قبول استقالته ، وأبدى له كما أبدى الشيوخ والنواب أن فيما صرح به الكفاية للرد على التصريحات الانجليزية

لم يكن المقصود اذن أن يرى خصومه الانجليز والمصريون كيف يعمل في الوزارة ، بل كان المقصود أن يروا كيف يعجز عن العمل وكيف يتغير في الوزارة ويخل بأمانة الزعامة فلا هو وزير ولا زعيم ، وليس له وهو محاط بهذه النيات المدخولة أن يصنع غير ما صنع وأن يعالج الشرك المنسوب بغير ما عالجه به من ثبات ومراس ، هما في وقت واحد اقدام الزعامة وحيلة السياسة ، واخلاص المجاهد وحيطة الأريب

ولقد أصيبت وزارة سعد بالأجرام كما أصيبت بالاحراج ، ف وقعت في عهدا جنائتان وبيلتان ، احدهما موجهة الى حياته والاخرى موجهة الى وزارته ، وكلتاهما في اعتقاد سعد من تدبير واحد

اما الجناية الاولى فهي حادثة الاعتداء عليه في محطة العاصمة حين كان ينتوى السفر الى الاسكندرية لحضور تشريفات عيد الاضحى (١٢ يولييه سنة ١٩٢٤) اعتدى عليه شاب مفتون من أعداء المفاوضات لانها في رأيهم تصد الأمة عن سبيل الجهاد الناجع ، وقال في

التحقيق أنه تعمد إرهاب سعد لأنه يرغب في المفاوضة ،
ولأنه قال ان الانجليز خصوم شرفاء معقولون »

وقد أصابته الرصاصة في الساعد الايمن ثم في صدره ،
وحاول الجاني أن يطلق غيرها فتكاثرت عليه الجماهير ،
وهموا بتمزيقه لولا رجال الشرطة الذين أحاطوا به
فأنقذوه ، ومن غرائب ما حدث في هذا الاعتداء أن
المسدس الذي كان مع الجاني اختفى عقب الاعتداء فلم
يعثر له على أثر ، وشهد محام كان على مقربة من الجاني
أنه رأى ضابطا انجليزيا من ضباط الشرطة يخفيه في
جيبه ، وانهض الضابط ذلك واعترف بأنه اخفى شيئا في
جيبه ولكنه كان مقبض المنشة التي كان يحملها وانكسرت
في الرحام

وأشرف على التحقيق بعض الوزراء ، واستمر على
الإشراف عليه حسن نشأت باشا وكيل وزارة الاوقاف
يومذاك ، وبعد بحث طويل أحيل الجاني الى الكشف
الطبي فقرر الدكتور ددجن كبير الأطباء العقلين ان
مجنون وتقرر اعتقاله في مستشفى المجاذيب ، وهو
المعتدى الوحيد على الوزراء الذي صار الى هذا المصير

لقد تبينت شجاعة سعد منذ صباه في شذائد السجن
والنفى والاضطهاد كما تبينت شجاعته بالجهر برأيه
وامضاء عزمه ولو تصدى لاغضاب أقوى الأقوياء ..
ففي هذه الجنابة تبينت منه شجاعة أخرى قد لا يتاح
ظهورها كثيرا في حياة الأبطال المجاهدين بسلاح الحجة
والإيمان لا بسلاح النار والحديد ، وتلك هي شجاعة
الرجل في وجه الموت الداهم وهو منه على يقين . فقد
نفذت الرصاصة الى صدره وهو مصاب بشتى الامراض

التي لا تؤمن معها الجراح اذا نجا صاحبها من الموت
بفتك الرصاص ، فما وجع ولا تردد ولا فكر لحظة فيما
اصابه ، ولبت كأنه ينظر الى مصاب أحد لا يعنيه ،
وانتفت الى الوزراء الباكين حوله يقول لهم : « لا تحزنوا
.. ولا تبتئسوا .. اذا مات سعد فمبدأ سعد باق
لا يموت .. اعملوا من بعدى وثابروا على تحقيق سعيي »
ولما قال بعض الوزراء : ان الله أرحم بمر من ان
تصاب بسوء . عاد يقول : « وماذا في ذلك ؟ نحن ميتون .
فلمنت نحن وليحي الوطن »

ونظر الى جماهير الطلبة والشبان وهي تندفع على
باب الحجرة التي نقل اليها ، فوثب على قدميه وجرحه
لا يزال ينزف . وناداهم بصوت جهوري يضرم الحمية في
النفوس « لا تكتئبوا ولا تهتموا . الى الامام . دائما الى
الامام ! » ثم قالها بالفرنسية Enavont Enavont
اما الجناية الثانية - وهي التي اعتبرها سعد موجهة
« ضد » كما قال عند سماع خبرها - فهي حادثة الاعتداء
على « السردار » لى ستاك باشا بعد عودته من المفاوضة
بشهر واحد

فتد عاد سعد من المفاوضات فوجد خصومه مجدين
في محاربته بالشغب تارة ، والدسياسة تارة أخرى ،
وسعى هؤلاء الخصوم بالوقية عند الازهرين لانهم
يعلمون من ماضي سعد انه هو صاحب الراى قديما في
انشاء مدرسة القضاء الشرعى التي تخرج القضاة
الشرعيين ، وان الازهرين كانوا ينقمون من نشأة هذه
المدرسة لانهم يطلبون ان تنحصر فيهم وظائف القضاء
وما اليها من وظائف التعليم الدينى وتعليم اللغة العربية

قبل السماح باجراء الاصلاح في برامج التعليم الازعرية ،
 وكانوا قد عرضوا على الوزارة السعدية مطالب لتحسين
 احوالهم فألفت الوزارة لجنة خاصة لدرسها والاشارة
 بما تراه فيها ، وعاد سموت من المفاوضات فاستشارهم
 خصومه مدخلين في روعهم ان مدرسة القضاء عائدة وأن
 مطالبهم غير مجابة . فخرجوا في الطرقات يتظاهرون
 ويهتفون ويعرضون بسعد في هتافهم مهدين متوعدين ،
 ونسوا أو نسي صفارهم أن امر المعاهد الدينية بيد
 الملك لا بيد الوزارة ، فإذا تأخرت اجابة المطالب فليست
 الوزارة صاحبة الرأي الفصل في التأخير او في الرفض
 والقبول

ثم تعاقبت امثال هذه الدسائس والسمايات واجتروا
 بعض الموظفين على الخوض فيها والحض عليها لاعتقادهم
 أن الجهات العليا ترحب باضعاف الوزارة السعدية وتنفيذ
 الناس منها ولا سيما رجال الدين والموظفين

وكان يساعد على سريان التدمير بين طبقة الموظفين ان
 الوزارة فكرت في اصلاح نظام الدرجات والترقية
 والتعيين ، فعشى جمهرة منهم ان يتبع ذلك نقص
 المرتبات او الاستغناء عن بعض الوظائف ، واستقال احد
 احد الوزراء وهو محمد توفيق نسيم باشا المعروف
 بعلاقته بالقصر الملكي فكان هذا واشباهه من دواعي الظن
 بقرب ايام الوزارة ومهولة الخروج عليها والاساءة اليها

وهكذا توالى الازمات والمشكلات والمساعى الظاهرة
 والخفية ، فبرم سعد بما يلقاه من كل ذلك وقدم
 استقالته الى جلالة الملك في منتصف شهر نوفمبر مبينا
 لجلالته الاسباب الصريحة التي تدعوه الى الاستقالة ،

وفيهما أن أناسا من كبار الموظفين المنسوبين الى القصر يستخدمون اسم جلالتهم لمحاربة الوزارة في الخفاء .. فقال له جلالتهم أنه يثق به ويعتمد عليه ، ورغب في عدوله عن عزمه ، فاعتذر بأنه قد فرغ من التفكير في هذا الموضوع

فقال الملك لنبق المسألة اذن الى غد . وحدث في هذه الأثناء أن الشيوخ والنواب أوفدوا الى جلالة الملك من يتوسل اليه أن لا يقبل الاستقالة ، وأوفدوا الى سعد من يرجوه العدول عنها . فقبل أخيرا أن يستعفى من الاستعفاء كما قال . ولكنه طلب الى جلالة الملك توكيدا للثقة وقطعا لدسائس الدسائسين ، أن تدخل مسائل الأزهر والمعاهد الدينية ومناصب السلك السياسي ومناصب القصر والرتب والنياشين في اختصاص مجلس الوزراء . ولكل طلب من هذه الطلبات سبب من الحوادث التي مرت بالوزارة السعودية وبخاصة في الأيام الأخيرة

فهو يريد أن تنظر الوزارة في مسائل الأزهر ليكون مسئولا حقا عن الإصلاح لا ليخرجه المحرجون بطلب الإصلاح ويمنعوه عمدا مبالغة في الإحراج ، وهم يتظاهرون بصداقة الأزهرين

ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب السلك السياسي لئلا يتمادى الوزراء المفوضون والسفراء في إحراجها مع الدول - كما حدث من بعضهم في أوائل قيام البرلمان - وهم آمنون ما يستحقون من جزاء

ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب القصر والانعام بالرتب والنياشين ، لأنه طلب اقضاء حسن نشأت باشا من وكالة الاوقاف فتقل الى القصر ، وجاء على أثر ذلك

الى شرفات مجلس النواب وهو يتشج بالوشاح الاكبر
من نوط النيل ، وقد انعم به عليه بغير رأى الوزارة
فأجاب الملك سعدا الى هذه الطلبات ، ووعده ان
تضاف الى الدستور ، وأن يشرع في ذلك عقب رد
الاستقالة اذا شاء

هذا في اليوم السادس عشر من نوفمبر ، وفي اليوم
السابع عشر أعلن سعد في مجلس النواب والشيوخ أنه
« تشرف أمس بمقابلة جلالة الملك فأعرب له أنه متفق
تمام الاتفاق مع الامة ومجلسي الشيوخ والنواب في الثقة
بالوزارة ، وأنه أمام هذا الاجماع لا يسعه قبول استعفاء
الوزارة » وبناء على هذا وعلى التصريحات التي لظفت
من عياد العمل عليه ومن عنائه ، لم ير بدا من سحب
الاستقالة والعود الى العمل في حدود صحته »

سبق الى بعض الظنون أن الوزارة سوف تستريح
برهة بعد عودتها الى العمل ، لتتفرغ لشئون الإصلاح
التي شغلتها عنها الازمات السياسية ، ولكن لم يمض
يوم واحد حتى وقع الاعتداء على حياة السردار « لى
مستاك باشا » وهو خارج من وزارة الجربية ، ولسوء
الحظ كان الرجل على نية السفر الى السودان قبل ذلك
يوم ، ثم ارجأ سفره لحضور مأدبة اقيمت له في القاهرة ،
فصادفته المنية على ايدي أولئك الجناة

ولو شاءت السياسة البريطانية لعلمت أن جنابة كهذه
قد وقعت في العاصمة الانجليزية - وهي قتل المارشال
ولسون - فلم يقل احد انها دليل على خلل الحكومة او
سوء النية أو التقصير في حفظ الامن والنظام
ولو شاءت لعلمت أن سعدا خليق أن يكره وقوع هذا

الاعتداء استند إلى سياسة الحكومة البريطانية ، لأنه اعتداء يصيبه هو ويصيب وزارته ويصيب الحكومة النيابية التي يمثلها ، ولا ينفعه في شيء بل ينفع خصومه من الانجليز والمصريين

ولو شاءت لعلمت أنه قد أصيب باعتداء على حياته من جراء المفاوضات قبل أن ينزع الجناة الى اصابة حاكم السودان

ولو شاءت لعلمت أن حاكم السودان هو قائد الجيش المصرى ولا مانع يمنعه من « تقدير الظروف » وحماية حياته بما لديه من الحراس والجنود ، وليس بالانصاف ولا بالمسور أن تطالب الوزارة السعدية بعناية اكبر من عناية الرجل نفسه ، وفي البلاد « ادارة اوروبية » للامن والاستعلامات لا يفوتها الانتباه والتحذير

ولكن السياسة البريطانية لم تشأ أن تعلم شيئا من ذلك وهو معلوم غير مجهول ، وكل ما شاءته أنها اغتصمت الفرصة كأنها كانت في انتظارها أو كانت تشفق أن تضيع منها ، وهى قد تكاثرت حقا في انتظار فرصة تزعج بها الوزارة السعدية جهدا ما استطاعت من ازعاج

قال اللورد جورج لويد في الجزء الثانى من كتابه « مصر منذ عهد كرومر » :

« تخلت وزارة مستر رامزى مكدونالد عن الحكم في نهاية اكتوبر وخلفتها وزارة محافظة تولى فيها مستر أوستن شميرلن وزارة الخارجية وكان مستر مكدونالد يفكر - بمعاونة المندوب البريطانى - في توجيه تبليغ الى الحكومة المصرية يسرد لها المخالفات المكررة التى خالفت بها النظام المتبع أو الحالة الواقعة . فواصل مستر

شمبرلن بحثه مع القاهرة في الصيغة التي يفرغ فيها هذا التبليغ . وكانت هذه المخالفات تزداد أثناء ذلك وآخرها رفض زغلول في الثامن عشر من نوفمبر بقاء وظيفة المستشار القضائي وامتناعه من تجديد العقد للسرم .
ايهوسى الذى كان يشغلها اذ ذاك »

سنتحت الفرصة اذن فينبغى ان لا نضيع ، وبلغ من التهافت على انتهازها ، انهم لم يكتفوا انفسهم مشقة اخفاء النية المبينة وراءها ، فجاء في الانذار البريطانى انهم يطلبون من الحكومة المصرية « ان تبلغ المصلحة المختصة ان حكومة السودان ستزيد مساحة الاطيان التى تزرع في الجزيرة ، فبدلا من ان تكون ثلثمائة الف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة » ...
وجاء في ملحق الانذار « ان القوانين والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الاجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وتاديبهم وخرجهم من الخدمة ، يجب ان يعاد النظر فيها وتنقح طبقا لرغبة الحكومة البريطانية » وانه « الى ان يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الاجانب في عصر تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالى ومركز المستشار القضائي . وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليهما عند الغاء الحماية ، وتحترم بالمثل مركز المكتب الاوروبى في وزارة الداخلية ، ومهام المالية كما حددت بالقرار الوزارى ، وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التى يقدمها مديره العام في الأمور الداخلة في اختصاصه »

اما الطلبات الأخرى فعتها الاعتذار الوافى الكافى ، وقمع كل مظاهره شعبية سياسية ، ودفع نصف مليون

جنيه ، واصدار الأوامر برجع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة في الجيش المصري من السودان خلال أربع وعشرين ساعة . . ومهد لهذه الطلبات بعبارة جاء فيها أن حكومة جلالة الملك « ترى أن هذا الاغتيال - الذي يعرض مصر بالحالة التي تحكم بها الآن الى ازدياد الشعوب المتمدنية - هو النتيجة الطبيعية لحملة عدوانية على حقوق بريطانيا العظمى وعلى الرعايا البريطانيين في مصر والسودان »

وعلم اللورد اللنبى أن أمنيته المرقوبة قد حانت آخر الأمر فاحتفى ما شاء بمظاهر التخويف والتشفى والارهاب ، وذهب في ركب يتقدمه مئات من حاملى الرماح الى مجلس الوزراء ، وأعلن وصوله بنفخ الأبواق وقعقة السلاح : فلم يتمالك سعد كعادته أن يلمح الجانب المضحك من هذه المبالغة في استقلال فاجعة اليمه ، وقال واللورد اللنبى يدخل عليه : « ماذا ؟ هل أعلنت الحرب ؟!

أما جواب الحكومة المصرية على الانذار فقد قبلت فيه ماله علاقة بالجريمة كالاعتذار ودفع التعويض واقتفاء اثر الجناة ومنع المظاهرات المخلة بالنظام ، ولم تقبل ما عدا ذلك من المطالب التي لا علاقة لها بسبب الانذار ، فها هي الا ساعات حتى أخذت البلاغات تتعاقب من اللورد اللنبى بأنه أمر حكومة السودان أن تشرح الضباط المصريين وأن تطلق يدها في زراعة الجزيرة ، وأنه سيتخذ ما شاء لحماية الأجانب ، وأنه سيحتل الجمارك ويتبع ذلك بضروب أخرى من النذر والقوارع وكانت الوزارة قد رفعت استقالتها الى جلالة الملك

فلما تعاقبت هذه التليفات كتبت الى جلالته عرضة
تقول فيها انها « ازاء هذه التعديلات المتتالية الضربة بالبلاد
لا يسع الوزارة الا أن تلج على جلالته بأن تنفصل
بالاسراع في قبول الاستقالة : لانه ربما كان في هذه
الاستقالة وفي ثبوتها ما يقى شر الاضرار المتوالية . فقبل
جلالته الاستقالة وأعلن سعد في المجلس قبولها ، وكتب
على ذلك بقوله : « كذلك اصرح لكم انا وزملائي أننا
مستعدون بكل اخلاص لان تؤيد في مجلس النواب الذي
نحن أعضاء فيه كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد . ليس
فينا عاطفة معارضة الا فيما يختص بالمصلحة العامة .
فاننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد كل من يؤيد هذه
المصلحة »

وبذلك تم للسياسة البريطانية ما ارادته من اقصاء
سعد ، وان لم يتم لها ما هو أفضل لديها من الاستقالة
العاجلة ، وهو قبول المطالب ثم معاودة الاحراج لاقصائه
بعد حين

وان الإنسان لا يدري بعد ذلك هل تعتبر السياسة
الاستعمارية هذه الحوادث من المصادفات السعيدة أو
من الفواجع المخلوبة !

فمقتل غردون في الخرطوم - وانما قتل لان الانجليز
القباضين على الحكومة المصرية لم يبادروا الى انقاذه -
قد اكسب السياسة الاستعمارية نصف السودان وهو
القطر الذي يعدل القارات في الاتساع وخصوبة الموارد ولا
تنال الدول مثله الا بسفك دماء العشرات من القواد
وعشرات الالوف من الجنود

وقالت السياسة الاستعمارية يومئذ انها لا تشارك

مصر في السودان لانها تدمي حقاً في ملكه او السيادة عليه ، ولكنها تريد هذه الشركة توسلا بها الى منع سريان الامتيازات الاجنبية عليه ، وهي تسرى على كل قطر تابع للدولة العثمانية ، وقد يكون في سريانها على السودان تعطيل لصلاحه وتقييد لحرية المصريين في حكمه . . وفيما عدا ذلك لا مطمع للدولة البريطانية في الحكم ولا في الاستغلال

وباسم مصر وحققا احتجت انجلترا على فرنسا حين احتل القائد مرشان فاشودة لان التعليمات قد صدرت « بتوطيد السلطة المصرية على ذلك الاقليم »

وباسم مصر وحققا دفعت الخزانة المصرية اكثر من عشرين مليوناً من الجنيهات لتعمير السودان وحراسته وتحصينه وتسديد العجز في موارده !

ثم جاء مقتل لى ستاك بعد مقتل غردون بنحو اربعين سنة فضيع على مصر كل ما بدلته من مالها ودمها في العصور القديمة والحديثة ، ونقل ذلك حلالاً زلالاً سائفاً الى ايدي السياسة الاستعمارية تتخذه ذريعة الى زرع ما تشاء من الارض ، واقصاء جميع الموظفين المصريين ، وطرد الجيش المصري كله ، مع تكليف الخزانة المصرية سبعمائة وخمسين الف جنيه للدفاع عن السودان !

ان السياسة الاستعمارية لو راجعت نفسها لحاوت كما نحار نحن فلم تدر هل هذه الحوادث من المصادفات السعيدة او من البلاء المخدور !

ونعود الى مصاعب الوزارة السعدية فنقول ان الشواغل والازمات لم تكن موقوفة على العلاقات المصرية لانجليزية وحدها وما يتفرع عليها . فان الوزارة السعدية

لم تقيم في الحكم أياما حتى قابلتها مشكلة صعبة مع الحكومة الإيطالية، وهي الحاج هذه الحكومة في تسليم عشرة من اللاجئين السياسيين من أهل طرابلس قدموا إلى مصر واعتقلتهم الوزارة الإبراهيمية قبل قيام الوزارة السعدية . وكانت حكومة موسوليني تأبى أن تقنع بما دون التسليم ، وثار تائرة الأمة المصرية لهذه المطاردة العنيفة لأناس لم يقتربوا من وزر إلا الدفاع عن حرية بلادهم كما يحق لكل انسان ، بل كما يجب على كل انسان . واحتدمت النفوس غيظا من هذا اللدد الغريب في ملاحقة اللاجئين بالعقاب بعد أن هجروا ديارهم وألقوا سلاحهم وذاقوا مرارة الخيبة والهزيمة ، كأنما هم الواترون وأيطاليا هي الموتورة المعتدى عليها التي لا ينبغي لها أن تنسى جزاء الوتر والعدوان

والطرابلسيون بعد جيران المصريين واخوانهم في اللغة والدين وفي قضية الحرية والاستقلال ، والوزارة السعدية لا تشعر إلا بهذا الشعور ولا يجل بها وعلى رأسها زعيم المجاهدين الوطنيين في الشرق العربي أن تسلم بيديها أولئك الغرباء الساكنين للموت والبلاء . فرفضت تسليمهم وأصرت على الرفض كل الإصرار ، وخشيت في الوقت نفسه أن يتفاقم الخلاف بينها وبين الحكومة الإيطالية تفاقمًا يجر إلى دخول الحكومة البريطانية في القضية . . لأنها مسئولة - كما تدعى - عن حماية الأجانب وعن علاقات مصر الخارجية حيث يؤذن الخلاف بتعريض مصر لاعتداء أو تهديد من إحدى الدول القوية ! ! فتوسط سعد في فض هذه المشكلة بحل لا يسخط الحكومة الإيطالية كل السخط وإن كان لا يرضى المصريين كل

الرضا ، واكتفى باطلاق اللاجئين المعتقلين ليجرحوا القطر الى حيث يشاءون

ولم ينته الخلاف مع ايطاليا بهذه المشكلة ، بل نشبت بعدها مشكلة اخرى لاكره الحكومة المصرية على ضم واحة جفبوب الى البلاد الطرابلسية ، وقد استغرب الناس هذا التحرش بالوزارة السعدية من الحكومة الايطالية حتى بدر الى ظنهم انها مفراة بذلك من اناس يتصلون بها ويجوز ان يحرضوها على خلق الازمات لاحراج سعد وتكبير المصاعب عليه ، وطال الاخذ والرد في هذه المشكلة ، حتى انتهت بالاتفاق بين قائد السلوم ومندوب الحكومة الايطالية على حد موقوف بين مصر وطرابلس تدخل به جفبوب والسلوم في الارض المصرية ، وسرعان ما عادت الحكومة الايطالية وحدها الى تغيير هذا الحد بغير مشاورة ولا استئذان !

يضاف الى هذه المشاكل كلها شواغل البرلمان الاول التي لا بد منها ، فقد كان على الوزارة البرلمانية الاولى ان تعرض عليه جميع القوانين والمعاهدات التي حدثت بعد فض الجمعية التشريعية ، وكان عليها وعلى البرلمان أن يشتركا في ترتيب نظامه الداخلي وعلاقته بالوزارة ومصالح الحكومة ، وأن يشتركا في تعديل قانون الانتخاب على الوجه الذي يرضاه السعديون ، وهم لا يرضون عن قانون الدرجتين

والبرلمان هل كان يخلو من صعوباته ؟ وهل كانت الوزارة السعدية لا تحسب حسابه الا لتستعين به على خصومها في جميع قراراته ومناقضاته ؟ كلا ! فقد كانت الابى الديمقراطية المصرية صعوباته

ومساجلاته أيضا مع البرلمان بمجلسيه من نواب وشيوخ، وكان يحتاج أحيانا الى قوته كلها ليروض بها قوة هذا البرلمان . ولا نعنى المعارضة وحسب فانها لم تكن تتجاوز عشر المجلسين في عدد الاعضاء ، ولكننا نعنى الاعضاء الوفديين وهم أنصار سعد وأبنائوه ومريدوه ، وكانت تتألف منهم الهيئة الوفدية التى اكتمل تأليفها بعد انعقاد البرلمان بنحو شهرين لتنظيم المناقشات ومنع الاحتكاك بينها وبين الوزارة ، وقال سعد فى خطابه لاعضائها من مجلس النواب : « النظام يتطلب من كل منكم أن ينزل عن جزء يسير من حريته حتى تجتمع الحرية كاملة من هذه الاجزاء للهيئة التى قبلتم العمل تحت لوائها ، والحرية متوافرة من قبل فى اختيار الهيئة التى تتضامنون معها واختيار النظام الذى تسرون عليه ، فلا معنى للقول بأن الحرية تنعدم مع النظام . ان الحكومة منكم وانتم عضد الحكومة ، فيجب أن تكون هيئتكم منظمة ليتمكن أن يكون سير الحكومة منظما »

ومع هذا لم تخل جلسات الشيوخ والنواب من معارضة للحكومة فى أمور أصرت فيها الحكومة على رأيها وأصروا فيها على رأيهم ، فلم يرجعوا عنه بعد طول المساجلة والجدال

أودعت الحكومة القوانين التى صدرت قبل اجتماع البرلمان مكتب مجلس النواب ، وفيها قانون الاجتماعات المنظم لحق الاجتماع المباح بحكم الدستور فى حدود القانون ، فنظر مجلس النواب هذا القانون فى غيبة الوزارة دون أن يكون مدرجا بجدول الاعمال ، وقرر الغاءه بلا تقييد ولا تعديل . . فجاء سعلهم فى الجلسة

التالية (٢ يوليو) ولاحظ على مبدأ نظر القوانين في
غيبة الحكومة المصرية قائلا أن : « المسألة التي أريد
عرضها على حضراتكم هي انكم نظرتم قانون الاجتماعات
مع أنه غير وارد بجدول الأعمال ، ولم تكن الحكومة
حاضرة فهل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار في غيبة
الحكومة ؟ هذا ما أردت طرحه على حضراتكم لابتداء الرأي
فيه »

فقال أحد الاعضاء : « المجلس صاحب الحق المطلق
في جدول أعماله ، فموضوع البحث هو : هل للمجلس
إذا لم تكن الحكومة ممثلة أن يغير جدول أعماله قبل أن
يخطر بها بذلك أم لا . فيجب أن تقرر أولا أن الحكومة
تعمل على تمثيل نفسها دائما في المجلس لتتوقى مثل هذه
المسائل ، والذي أفهمه أن مكتب المجلس كان يجدر به
أن يخطر الحكومة من باب المجاملة .. »

فقال سعد : « ليست المسألة مسألة مجاملة . اني
لا أقبل المجاملة في هذا ! ومحل ذلك في المسائل
الشخصية . ولكنني أعرض المسألة الآن رسميا ، وليس
هذا حق الحكومة فقط بل حق كل عضو علم بجدول
الأعمال ولم يحضر الجلسة ثم عدل جدول الأعمال ، فله
أن يعترض ، وأولى بالحكومة أن تعترض على ذلك
باعتبارها الطرف الآخر « طرفا مهما » ... وأن مصلحة
المجلس تقضى باعلانها ، لأنها إذا كانت لا تقبل قرارا
صدر في غيبتها فلها أن تردده للمجلس لا من باب المجاملة
بل من باب الالتزام »

واحتدت المناقشة طويلا ثم اصرت الحكومة على رأيها
واصر المجلس على رأيه ، وغاية ما سمع به أن تنتظر

الحكومة الفرصة التي تسنح عند إعادة القانون في مجلس الشيوخ اذا أعاده الى مجلس النواب ، أو تتقدم الى مجلس النواب بقانون اجتماعات جديد ، أما الإلقاء فلا رجوع فيه

وعرض القانون على مجلس الشيوخ فعدل بعض أحكامه ولا سيما في العقوبات ، وعلم وكيل الداخلية أن الحكومة ستتهزم في المناقشة فاستنجد بوزير الداخلية محمد توفيق نسيم باشا ، ووجد هذا أن لا قبل له بضد التيار فأرسل في طلب سعد باشا ، ودارت المناقشة بعد حضوره كأشد ما تكون بين خصمين متناجرين ، ثم سأل رئيس المجلس : ما هو رأى الحكومة النهائي في هذه التعديلات ؟

فقال سعد باشا : ان الحكومة لا تزال عند رأيها وأخذت الاصوات فاذا المجلس يؤيد التعديلات ويخذل الحكومة ، ولم يكن سعد يتوقع هذا ولكنه اغتبط به بعد ذهاب سورة المناقشة وحمد الله « ان في مصر نوابا وشيوخا لا يقولون نعم نعم ولا لا كلما قالها الحاكم أو الزعيم »

هذه الصعوبات البرلمانية كانت تتعب الوزارة في بعض الاحايين ، فأصطلحت فيها الوزارة والبرلمان على حد سواء بين الفريقين : فأما المسائل التي يتأزم بها مركز الوزارة والبرلمان معا فقد كان سعد يعتصم فيها بالثقة وكان البرلمان يجاريه فيها لانه يعلم أن ليس وراء قدرة الوزارة فيها قدرة قصرت في استخدامها . كذلك حدث في مسألة خطبة العرش وتفسير الاماني القومية ، وكذلك حدث في مسألة الجزية التركية التي رأى سعد أن يبطل التزام مصر بها ويودعها في الوقت نفسه أحد المصارف

انتظارا للفصل فيها محافظة على سمعة البلاد المالية ،
ورأى المجلس غير ذلك ثم ثاب الى رأى سعد فى ختام
المناقشة ، وان لم يعرض سعد مسألة الثقة فى هذه
الجلسة

وأما المسائل الأخرى فقد كان موقف سعد فيها كموقفه
فى قانون الاجتماعات يدلى برأيه ويصقئ الى رأى النواب
والشيوخ ، ويعمل بما يقررون

وبعد هذه الشواغل جميعها ، لا عجب اذا كان وقت
الوزارة لم يتسع لانجاز أعمال الإصلاح التى كانت فى نيتهما
وفى مقدورها . وهى لم تلبث فى الحكم الا تسعة أشهر
تحسب منها أيام البطالة وأيام السفر وأيام الاستشفاء
والعلاج . فحسبها مع هذا جميعه انها استطاعت ان
تحقق معنى الحكومة الأول وهو اطلاق الحرية للمحكومين
فى أوسع الحدود . فقد كان المصرى يستمتع فى عهد
الوزارة السعدية بحرية واسعة لا يستمتع الانجليزى ولا
الفرنسى بأوسع منها ، وكان الانصار والمعارضون فى هذه
الحرية على حد سواء . فمن قرأ ما كانت تكتبه صحف
المعارضين عن سعد وآل سعد ووزارة سعد ، علم أن
الحرية المنشودة لا تتسع فى بلد فى البلدان لأكبر من هذه
الحقوق فى النقد والمعارضة ، بل فى المهاجمة والتجريح

واستطاعت الوزارة السعدية أن تشرع فى إصلاح
ميناء السويس وفى مد السكك الحديدية بالوجه البحرى
والتمهيد لتوسيعها بين الأقصر واسوان ، وفى إنشاء
الطرق الهامة بالقاهرة كطريق الأزهر وطريق الأمير فاروق
وما شابه ذلك من أعمال العمران ، وأن تشرع فى تعميم
التعليم الإلجبارى حسبما تنهيا له موارد الدولة ، ولم

تحجج عن تشييد الجامعة المصرية ، إلا لأنها كانت تفهم من معنى الجامعة أن تجعلها شيئاً غير اجتماع المدارس العليا في صعيد واحد ، كما قال سعد في حديثه مع كاتب هذه السطور عندما كان ناظراً للمعارف العمومية ، أو كما قال وهو رئيس للوزارة « أن الذي أفهمه أن الجامعة - بمعنى اجتماع المدارس العليا - موجودة الآن وهي وزارة المعارف ! » وهو يعنى أن الجامعة التى يريد انشاءها - وقد وضع حجرها الاول يوم كان قاضياً بمحكمة الاستئناف - هى الجامعة التى تعلم الطلاب الاستقلال بالبحث والتوسع فى الاحصاء ، ولا تكفى بالبرامج المعهودة فى المدارس العالية قبل انشائها

ترى ماذا كان شعور سعد بسلطان الحكم الذى جلب عليه جميع هذه المتاعب وحمله جميع هذه الاعباء واحاطه بجميع هذه الدسائس والتكايات ؟ أسرور ؟ نعم لاشك انه تقبل سلطان الحكم فى بادئ الامر بشئ غير قليل من السرور والرجاء . ولكنه سرور غير سرور الضعيف المزهو بمرتبة رفعتة او ارتفع هو لها بين سائلها والمتطلعين اليها ، وانما هو سرور الانتصار على الذين حسبوا أنهم حائلون بينه وبين هذا المكان عنوة وقهراً ، فاذا هو يدركه بحوله وقدرته ولا يحتاج فيه الى شفاعة شافع أو معونة معين . فهو شعور الظافر فى الميدان والرايح فى الرهان ، لا شعور الكسب أو المتعة بالمعطاء !

ولكنه سرعان ما فقد حتى هذا السرور قبل أن يستقيل ببضعة أيام ، ففى الليلة التى استرد فيها استقالته كنت أتناول العشاء على مائدته مع بعض المدعويين ، وكانت الطرقات حول « بيت الامة » تموج بالهائفين والمهنيين ،

وهو في موقف خليق أن يحسبه انتصارا على الخصوم
ونجاحا فيما طلب وفاتحة لعهد جديد . فتحولنا بالحديث
الى الحكم ومتاعب الحكام الدستوريين والمستبدين على
السواء ... فقال رحمه الله وهو يرم شفثيه في امتعاض
واسف : « ان اردتم الحقيقة ... أنا غير ملذوذ ! » ...
وهكذا حوافز الحياة : أقوى ما فيها من عزاء للاقوياء
العاملين أنهم قادرون على النهوض بها وقادرون على
احتمال صدماتها وعقابيلها ، ولولا ذلك لما ثابروا على
رجائها ولا ثابروا على عنائها والعودة اليها ، أما سرورها
فهباء لا فرق فيه بين الاقوياء العاملين والضعفاء
الحالين

ويلى هذا الفصل نصل عن العلاقات بين الملك فؤاد
وسعد ، يليه تلخيص الحوادث التي جرت في مصر بعد
استقالة الوزارة السعدية الى عودة الحياة النيابية كما
باتى :

من رئاسة الوزارة الى رئاسة النواب

فكر سعد في بقاء الدستور بعد ذهاب الوزارة فأعلن في خطابه الذي ألقاه على النواب تليفا للمجلس باستقالة الوزارة : « انه مستعد مع اسدقائه الكرام من اعضاء هذا المجلس لان يؤيدوا كل وزارة تستفل لمصلحة البلاد » وأعلن مثل ذلك في ندائه الى الامة باعتباره رئيسا للوفد ، وفي خطاب ألقاه على الجموع الذين وفدوا الى بيت الامة بعد استقالته حيث قال : « اننى مستعد لتأييد كل وزارة تأتي وتكون حائزة للرضاء العام ، عاملة على تمسيق ايمانى البلاد ، فان الموقف دقيق جدا وانا واثق من انى وانا خارج الوزارة سأستطيع خدمة البلاد اكثر ألف مرة مما لو كنت داخلها . وتأكدوا ان الله معنا ، ولا بد ان نفوز الامة في النهاية ان شاء الله »

ولكن الفرض الاكبر في تلك الايام لم يكن هو الخلاص من حادث السردار بوسيلة من الوسائل المرضية ، بل هو استغلال ذلك الحادث العظيم لتحطيم سعد ومن يواليه ، ولا سبيل الى هذا التحطيم مع بقاء البرلمان وسريان احكام الدستور

وقد احتج البرلمان بمجلسه الى عصبة الامم على استغلال الحكومة البريطانية لحادث السردار في اهتضام السودان وتمزيق الاستقلال المصرى ، فلم يجد هذا الاحتجاج صدى له بين اعضاء العصبة الا مندوبى ايران والسويد وارجواى

الامريكية ، وتعلن مندوبو الدول الكبرى بان الاحتجاج لم يعرض على العصبة من قبل حكومة قائمة ، لان الوزارة السعدية كانت قد استقالت والوزارة الزبورية التي تلتها لا تحب أن تحتج على شيء من مطالب الانجليز ، ولا ترى للمسألة حلا مستطاعا عندها الا الاذعان لما طلبوه .

واذعنت الوزارة الزبورية فعلا لجميع المطالب البريطانية ، وارسلت من مصر رسولا الى الضباط المصريين في السودان تأمرهم بالجلء والعودة الى بلادهم ، لانهم كانوا قد امتنعوا عن العودة وتسليم السلاح حين بلغهم نائب الحاكم العام امره باسم الحكومة البريطانية ، ردوا عليه بانهم لا يطيعون غير ملك مصر وأوامر حكومتها ، فجاءهم هذا الامر من الوزارة مع رسول في طيارة بريطانية ، فأطاعوا راغمين وتمسكوا بالعودة حاملين السلاح والاعلام ، غير مخفوريين بالجنود الانجليزية في طريقهم الى الحدود .

وقد ترك زيور باشا رئيس الوزارة كل شيء للانجليز من جانب ، ولحسن نشأت باشا وكيل القصر الملكي من جانب ، ولاسماعيل صدقي باشا وزير الداخلية فيما بقي له من شئون الوزارة ، فلا رأى له ولا برنامج ولا ارادة ، وسلمت الوزارة للانجليز في مسألة جفوب بالسحراء الغربية ومسألة نهر الجاش في السودان ، وهما الهديتان اللتان ساومت عليهما بريطانيا العظمى صديقتها إيطاليا على حساب الحقوق المصرية والسودانية ، وسلمت على الاجمال في كل ما اراده الانجليز واستباحوا به نصوص الدستور والقانون التي لا تقبل التأويل ، ومنها القبض على النواب وهم في كنف الحصانة البرلمانية قبل أن يعرض الامر على مجلس النواب ، وحملت شكوى النواب من

عدوانها على الدستور والمفانون وتفويضها في حقوق البلدة
 ذريعة الى حل المجلس وتعطيل البرلمان قبل ان تقدم عليه
 ولم تعارض في مطلب من المطالب الانجليزية الا التوسع
 في زراعة القطن بالسودان ، لانه المطلب الذي فصح في الثورة
 الاستعمارية واحست الحكومة البريطانية ان اللورد اللنبي
 اخطأ خطأ فاحشا في تضمينه انذاره النهائي الى سعد
 زقلول ، وكان له دخل كبير في اقالة اللورد اللنبي بعد ذلك
 بشهور ، فاهتمت بمماراته واصلاحه واوعزت الى اسرته
 زيور باشا بالمراجعة فيه ، ولولا ذلك لما تحرك هو لمراجعة
 او استدراك ، لانه رجل اشهر ما اشتهر به قلة الاكثراك
 وفلسفة المعيشة الرخية وعلى الدنيا بعد ذلك السلام ،
 فما كلف نفسه قط قراءة الصحف المعارضة او الموالية ،
 واعجب من ذلك انه لم يكلف نفسه قراءة الدستور ...
 فاذا عرضت عليه حملة في احدى الصحف على الوزارة
 قال : اغلقوها . اغلقوها . ونسى ان الدستور يمنع اغلاق
 الصحف بالوسائل الادارية ، وان اغلاقها بهذه الوسائل
 مما تضيق عنه دائرة الاحتيال على النصوص ويعرض
 الحكومة للمطالبة بالتعويضات ، وكلما كروا له التنبية
 كرو. هو النسيان !

ولم يكتمل لوزارته في الحكم شهران حتى كان « حزب
 الاتحاد » قد ظهر في عالم الوجود وظهرت له صحيفة
 عربية وصحيفة فرنسية بأموال ليست امواله على كل
 حال . واصبح معيار الترقية عند عمال الادارة عدد
 الاعضاء الذين ينضمون على ايديهم الى حزب الاتحاد
 وينفضون من الهيئة الوفدية ، وايبح لهم في ذلك كل
 ما يباح ، وتمادى بعضهم في حرب الدعوة لهذا الحزب

ولغيره تماديا يزرى بشرف الانسان فضلا عن شرف الموظف
الامين ، ومن امثلة ما استباحوه في اضطهاد الوفدين ،
فطائع الدقهلية التي عرفت بفظائع أخطاب ، وضجت
منها أرجاء البلاد وألهبت في صدور المصريين كافة ذحولا
لا ينطفئ لها أوار ولا يرجى معها فلاح لحكومة من
الحكومات ، وصدر فيها حكم القضاء على ملاحظ
البوليس بالسجن خمس سنوات جزاء له على ما ثبت
من جنائاته وهو ايسر ما اتهم به ونسب اليه ، ومنه
اجهاض الحوامل وقص شوارب الفلاحين بمقصات الحمر،
واكراههم على التسمي بأسماء النساء ، واهراق الماء على
الارض وتمريغ انفسهم بأنفسهم في الوحل الذي صنعوه

اما الانتخابات فقد كان الواجب أن تتم في ميعاد لا
يتجاوز الشهرين على حسب نص الدستور ، وان يتعقد
المجلس الجديد في خلال الايام العشرة التالية ليوم
الانتخاب ، ولكن الوزارة تعطلت بتعديل قانون الانتخاب
وتنتجح الجداول للمطالبة في هذه المدة ، فلم تحصل
الانتخابات الا في اليوم الثاني عشر من شهر مارس ولم
يتعقد المجلس الا في الثالث والعشرين منه ، ويكفى لبيان
الاساليب التي جرت عليها الانتخابات أن يعرف أن سعد
زغلول أخفق في الانتخابات الثلاثينية ولم يظفر بخمسة
عشر صوتا تجعله مندوبا ثلاثينيا في الحي الذي هو فيه !
وعلى هذه الطريقة جرت الوزارة في تقسيم الدوائر
حسبما يروق مرشحها وكتابة أسماء الناخبين وحذفها
كما يملئ أولئك المرشحون ، واقامة الحراس في الطرقات
ليصدوا أناسا عن الصناديق ويدفعون اليها بأناس آخرين
وبعد هذا كله ظهرت النتيجة فاذا بسعد قد فاز بمائة

واحد عشر صونا في اليوم الاول ولا تزال في الدوائر بفية لم تظهر لها نتيجة . ثم ادب النواب السعديون مأدبة لزعيمهم في فندق سميراميس فحضرها مائة وثلاثة عشر نائبا واعتذر ثلاثة بمرضهم مع تأييدهم للزعيم ، وفي هؤلاء وحدهم الكثرة اللازمة لاسقاط الوزارة المهزومة

الا ان الوزارة زعمت انها هي الفائزة بالكثرة المطلقة وحسبت من أصواتها أصوات جميع الاحزاب الاخرى وهي حزب الاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والحزب الوطني مضافا اليهم المستقلون وهم بطبيعة الحال لا يرجحون فريقا على فريق الا بعد اجتماع البرلمان والاقتراع على الثقة ، وبهذه الدعوى استقالت الوزارة لتتألف مرة أخرى من جميع الاحزاب وفاقا لما ظهر لها من نتيجة الانتخاب . وقال زيور باشا في خطابه الى جلالة الملك : « لما كان البرلمان قد أوشك أن ينعقد فان الوزارة ستعلن خططها السياسية عند تقدمها اليه . واني اتشرف بان أعرض على سدتكم اسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاونتي في هذه المهمة محتفظا لنفسى بمنصب وزارة الخارجية ، وهم يحيى ابراهيم باشا لوزارة المالية واسماعيل صدقي باشا لوزارة الداخلية وموسى فؤاد باشا لوزارة الحربية ، وعبد العزيز فهمى بك لوزارة الحفانية وتوفيق دوس بك لوزارة الزراعة ، واسماعيل سرى باشا لوزارة الاشغال العمومية ويوسف قطاوى باشا لوزارة المواصلات وعلى ماهر بك لوزارة المعارف العمومية ومحمد على بك لوزارة الاوقاف »

ومن هؤلاء الوزراء أربعة من الاحرار الدستوريين ، وأربعة من الاتحاديين والبقية من المستقلين ، واحتفظ

زيور باشا لنفسه بوزارة الخارجية خلافا للعرف الذي أطرده بالجمع بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية ، ودليل على أن وزير الداخلية لا يزال في هذه الوزارة منوطا بمهمة خاصة للإشراف على الانتخابات وتسخير الإدارة في ضم الانصار وتشتيت الخصوم ، لا يضطلع بها كل وزير ولا يضطلع بها زيور باشا من باب أولى

والحت الوزارة في دعواها الى أن كان يوم انعقاد البرلمان وانتخاب رئيس مجلس النواب ، فلم يظفر مرشح الحكومة عبد الخالق ثروت باشا بأكثر من خمسة وثمانين صوتا وبلغت أصوات سعد مائة وثلاثة وعشرين صوتا عدا صوته ، لانه انصرف قبل الاقتراع لانتخاب الرئيس

وتأجلت الجلسة الى المساء لاتمام انتخاب المكتب ، والوزارة في هذه الاثناء تعد المرسوم بحل مجلس النواب ، للسبب الاول الذي حلته من أجله في السنة الماضية وهو الاصرار على تلك السياسة التي كانت سببا لتلك النكبات التي لم تنته البلاد من معالجتها « . . . » وهو مناقض لنص الدستور الذي يحرم حله مرتين بسبب واحد

وجاء المساء فدخل زيور باشا ومعه ثلة من الجند وقرأ المرسوم وانصرف ، وكان يلتفت قبل تلاوته الى منصة الرئاسة ليرى سعدا عليها وينعم هو وشركاؤه بما رتبوه من رؤيته نازلا من المنصة بعد انتصار الصباح ، ولكنه كان قد ذهب الى حجرة الرئاسة ولم يعد الا في أثناء تلاوة المرسوم

غاية ما يقال تلخيصا للحرب الانتخابية في هذه المرة انها كانت حربا بين من استفادوا بحادثة السردار ، ومن اصابوا بهذه الحادثة ومنهم الامة بجذافيها ، فلا جرم ان تكون الامة في الجانب الذي ينبغي أن تكون فيه ولا

يعقل أن تنحاز الى غيره . ومن خطأ اللورد اللبى وحلفائه
أنهم قدروا للانتخابات المصرية مالا غير المال

ويظهر أن اقالة اللورد اللبى عقب الخطأ الفاحش الذى
ارتكبه فى الانذار النهائى كانت امرا مبتوتا فيه منذ أوائل
العام ، ولكنهم أجلوه فى الوزارة البريطانية ريثما تنجلي
المعركة الانتخابية عن مصيرها ، خوفا على أصدقائه
الوزراء المصريين من الفشل والهزيمة من جراء تلك الاقالة
أو الاستقالة ، وأملا فى الظفر بمجلس نيابى يساعده
ويتوج سياسة التصريح - تصريح ٢٨ فبراير - بالنجاح .
ولكن الانتخابات أسفرت عن خيبة جديدة وتقويض
لسياسة الرجل لا أمل بعده فى الترميم والتفريق : فعادت
الصحف الانجليزية تتحدث باستقالته وهو ينفيها من
القاهرة ويوعز الى الصحف الاحتلالية بتكذيبها . وتحققت
الاشاعة بعد أسابيع ، فأبلغها اللورد اللبى الى جلالة
الملك فى التاسع عشر من شهر مايو ، وغادر البلاد بعد
أيام

ان السياسة المصرية - على التخصيص بين السياسات
العالمية - لا تتغير لسبب واحد . ولكننا اذا اردنا ان
نعرف لها قاعدة واحدة تتكرر فى جميع التغييرات الهامة
فالأغلب أن الانجليز يشرعون فى التغيير كلما انحصر النفوذ
فى ناحية واحدة سواء اكانت ناحية القصر ام ناحية الامة .
وعلى هذا غيروا سياسة الوفاق بعد ماتيين لهم فى عهد
السير الدون غورست أن نفوذ الخديو عباس ينسبط
فى أنحاء الامة والحكومة ، وغيروا سياسة الحكم
الدستورى بعدما تبين لهم أنه يقوى سعدا ولا يضعفه
كما كانوا يقدرون . وأنشأوا حكومة زيور وهم يظنون

إنها حكومة متزنة يتعارض فيها نفوذ القصر ونفوذ الاحرار الدستوريين . وأن هؤلاء جميعا يسلطون نفوذهم على سعد زغلول ، فلا يرجع جانب على جانب من نفوذ الامة أو نفوذ القصر أو نفوذ الوزارة . . . فسرعان ما ظهر لهم ان تعطيل الدستور قد حصر النفوذ بأيدي القصر وهيا له أن يستبقه بين يديه في غياب الدستور وفي وجود الدستور . وانكشف لهم ما وراء انشاء حزب الاتحاد من المقاصد والتدبيرات . . . ان الانتخاب الاول بعد استقالة سعد قد اشترك فيه الاتحاديون والدستوريون من جماعة الوزراء . أما الانتخاب الثانى فلن يتسع لحزب غير الاتحاديين لانهم سيوحدون فيه جميع الاحزاب !!

وبرزت هذه النية بعد تشكيل الوزارة الزبورية الثانية وانطلاق حسن نشأت باشا وكيل القصر الملكى فى السيطرة على دواوين القاهرة وفروع الاقاليم . فكانت اوامره تصدر الى المأمورين مباشرة فى المراكز بغير وساطة الوزير أو المدير ، وكانت اوامر الوزراء تلقى ولا تطاع ، ولم يلبث الاشتراك أن افضى الى الاحتكاك بين الاحزاب وبين أشخاص الوزراء ، ثم سنحت الفرصة أخيرا للخلاص من الدستور بضربة واحدة ترمى الى هدفين . فقد ألف الاستاذ على عبد الرازق - وهو عالم دينى من أبناء بيوتهم الكبيرة - رسالة فى الاسلام وأصول الحكم ادخض بها القول القائل بوجوب الخلافة فى الاسلام ، فاهتم الاتحاديون بتجريد هذا العالم من صفة العالمية لان تجريده يرضى القصر بما يقتص من رجل يعوق المسعى الى الخلافة ، ويرضيه من طرف آخر بما يهجر الاحرار الدستوريين

ويضطرمهم الى اعتزال الحكومة . فتم هذا التجرد واستقال الوزراء من الاحرار الدستوريين . واستند الاتحاديون لخوض معركة الانتخاب منفردين

فلما وصل السير - اللورد جورج لويد خلف اللورد اللنبى - الى مصر وصل وله وجهة مرسومة في السياسة المصرية لا يطول فيها التردد والاضطراب . نفوذ القصر يجب أن يقف عند حد محدود . والحياة النيابية يجب أن تعود ، ولكن هل تعود الحياة النيابية ليعود سعد زغلول الى نفوذه الحكومى القديم ؟ كلا . بل تعود الحياة النيابية في برلمان مؤتلف من جميع الاحزاب . فيحول البرلمان دون انفراد القصر بالسلطان ، ويحول الائتلاف دون انفراد سعد بالوزارة والبرلمان . ولا ينحصر النفوذ في يد واحدة من أيدي المصريين ...

وفي الوقت الذى كانت فيه السياسة البريطانية تتجه الى هذا الاتجاه كانت الاحزاب المصرية تشعر بالخطر الواحد يهددها جميعا وتعلم أن لا نجاة لها بغير الائتلاف . فتحدث رجالها في توحيد الصفوف وتزاوروا لتقريب ما بينهم من شقة الخلاف ، وأزف موعد انعقاد البرلمان بحكم الدستور في السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فعول الاعضاء على الاجتماع مدعويين أو غير مدعويين ، وأعلنت الوزارة انها تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في مكان آخر واحتلت دار النيابة بنحو الفين من الجنود . ولكن النواب والشيوخ اجتمعوا في فندق الكنتنتال وباتوا من أجل ذلك في الفندق لكى لا يحال بينهم وبين دخوله في الصباح . ومن طرائف زيور باشا أنه - وهو يسكن

ذلك الفندق - لم يدر بما كان يجرى فيه واستغرب هذه الضجة هناك على خلاف المألوف !

وافتححت الجلسة قبل الظهر فانتخب سعد رئيسا ثم أصدر المجلسان قرارا بالاحتجاج على تصرفات الوزارة وعلى منع الاعضاء من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح ، وباعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلس في المواعيد والامكنة التي يتفق عليها الاعضاء »

ثم ندب الحاضرون وفدا من حضرات فتح الله بركات باشا ومحمد محمود باشا وعبد الحميد سعيد أفندي لرفع القرار الى جلالة الملك وتبليغه الى الوزارة

اما الوزارة فقد كان كل ما وسعها بعد هذا الاجتماع انها كتبت الى مفتش الجيش العام تلفته الى مسلك الضباط والجند الذين ادوا التحية العسكرية لسعد وهو يمر بمجلس النواب في طريقه من بيت الامة الى فندق الكنتننتال !

وقد اجتمع اصحاب السمو الامراء بعد اجتماع البرلمان واتفقوا على كتابة عريضة الى جلالة الملك يؤيدون فيها اعادة الحياة النيابية اجابة لقرار الشيوخ والنواب

وبين هذه المآزق التي لا تعيش معها وزارة في بلد مستقل لم ينقطع رجاء الوزارة الزبورية في التعمير وحكم البلاد بالدستور او بغير الدستور ، بل راحت تشرع القوانين لفض الاحزاب وتمحو وتثبت في قانون الانتخاب، وعندها انها بخير مادامت لا تسمع من الانجليز شرا ولا تحس منهم نفورا ، والانجليز لم يسمعوها الشر ولم يشعروها النفور لانهم كانوا ينتظرون منها الخدمة الاخيرة

وهى تسليم جفوب الى الحكومة الإيطالية ، فسلمتها ووقعت المعاهدة فى سادس ديسمبر ، وظنت أنها قد اشترت البقاء من الانجليز بهذا الثمن القادح ، ولم تدرك أنها قد ختمت يديها على كتاب موتها وكتبت وصيتها حين كتبت تلك الوثيقة

ففى اليوم السادس امضيت المعاهدة ، وفى اليوم الثامن قابل اللورد جورج لويد جلالة الملك وطلب الى جلالاته اقضاء حسن نشأت باشا عن القصر ، متذرعا بما حام حول اسمه من الاقاويل فى قضية مقتل السردار ، فأجيب الى طلبه بعد ممانعة قصيرة الاجل ، واقصى نشأت باشا الى وظيفة فى السلك السياسى لم تكن مما يرتضيه

وقد استمر التجدى والنضال بين الوزارة والحزاب فأجمعت الاحزاب على تجاهل قوانينها واضرب العمد عن تنفيذ قانون الانتخاب وحكم القضاء ببراءتهم حين احيلوا اليه بتهمة عصيان القوانين ومخالفة الاوامر . وازداد التقارب بين الاحزاب بهذه الوحدة بينها فى محاربة الوزارة فكان أقوى مظاهرها ماذبة النادى السعدى التى ادبها سعد للنواب والشيوخ على اختلاف احزابهم « ليتسم التعارف بينهم ويزول ما يكون فى نفوس بعضهم لبعض من نفرة وجفاء ويحل مكانهما ماتقضى به روح التسامح من عطف وولاء »

ثم اعلنت الاحزاب فى اوائل السنة الجديدة (١٩٢٦) اجماعها على مقاطعة الانتخابات على غير القانون الذى تريده ، وخطا الزعماء خطوة أخرى فى سبيل الوفاق فزار معظمهم بيت الامة ورد لهم سعد الزيارة فى بيوتهم ،

وانفقوا على الدعوة الى مؤتمر وطني يجمع الوزراء السابقين والشيوخ والنواب ورجال الاحزاب وأعضاء مجالس المديرية والمجالس المحلية وسائر الجماعات النيابية في القطر كله ، ليقنعوا الوزارة باجتماع المرشحين على مقاطعة الانتخابات حسب قانونها الجديد . فعجلت الوزارة قبل انعقاد المؤتمر باجابة طلب الاحزاب (في ١٨ فبراير) وبلغته الى المؤتمرين ، وقالت في بلاغها انه « توخيا لخطة الاتفاق التي سلكتها الحكومة الحاضرة في أعمالها على الدوام وابتغاء التعجيل باجتماع البرلمان قرر مجلس الوزراء في مساء هذا اليوم أن يعرض مشروع مرسوم على حضرة صاحب الجلالة الملك للتصديق على ايقاف العمل بقانون الانتخاب الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ واجراء الانتخابات على مقتضى القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ »

اما المؤتمر الوطني فقد التأم بمنزل محمد محمود باشا ، وجلس سعد على منصة الخطابة وعلى يمينه عدلى وعلى يساره ثروت . ثم تكلم في الحالة العامة فلخصها تلخيصا سريعا منذ استقالت وزارته الى قبول الوزارة الرئوسية قانون الانتخاب المباشر الذي يرضاه الوفديون ولا يرضاه الاحزاب الاخرى . . . وأشار الى أن الوزارة عجلت بقبوله لتوقع الشقاق بين الاحزاب قبل انعقاد المؤتمر ، فقال في ختام خطابه ليقتضى على وُجائها هذا : « اذاعوا بأن الانتخاب على أساس ذلك القانون اريد به ابتلاع الشقاق بين الاحزاب المؤلفة لتتحل رابطةهم وتنقسم وحدتهم ، ولكنهم واهمون في زعمهم لان الاتحاد متين بين هذه الاحزاب »

ثم دارت مناقشة طويلة في دخول الانتخابات أو عدم دخولها اعتمادا على أن المجلس القديم قائم والحل باطل، فاتفق الحاضرون على دخولها ما عدا أربعة ، وتلى عليهم اقتراح فحواه المطالبة بإقامة وزارة موثوق بها للإشراف عليها . ثم انفضت جلسة المؤتمر بعد تأليف لجنة من الأحزاب المختلفة لتنفيذ القرارات وبحث المقترحات

على أن الوزارة لم تستقل ولم يصر المؤتمر على استقالتها لعلمهم بعجزها عن مقاومة الأحزاب المؤتلفة في المعركة الانتخابية ، واكتفوا باستعجال يوم الانتخاب فصدر المرسوم بدعوة الناخبين في اليوم الثاني والعشرين من شهر مايو لانتخاب أعضاء مجلس النواب . . . وليس في المرسوم موعد لانعقاد البرلمان !

وكانت الأحزاب قد تفاهت مع الوفد المصرى على الدوائر التى يتركها لها ولا يرشح فيها أحدا من أنصاره . فلما كان يوم الانتخاب أسفرت النتيجة عن انتخاب مائة وخمسة وستين وفديا وتسعة وعشرين حرا دستوريا وخمسة من الحزب الوطنى وستة من المستقلين وخمسة من الاتحاديين البغ

على هذا وجب أن يدعى سعد باشا لتأليف الوزارة الدستورية . ولكن الوزارة الزبورية لم تستقل ، وهى لم تعلن من قبل ذلك موعد انعقاد البرلمان . . . فهل قصدت اغفاله لأنه كان من الجائز عندها — أو عند من أوغزوا إليها — أن يحصل الانتخاب ولا يحصل الانعقاد أو يحصل ولكن بشروط ؟

تداولت الألسن أن زيور باشا فاتح اللورد جورج لويد في أمر الاستقالة بعد الانتخاب توا فاستمهله بضعة أيام

كانا بين المتهمين - وعما الاستاذان ماهر والنفراسي -
قد برئا من التهمة ، ولم تعد للوفد صلة بهذه النصايا
على جميع الاعتبارات

الا أن ما يبطل بحكم العقل او يبطل بحكم القضاء قد
تشاء السياسة أن لا تبطله ، فيكون لها الحكم النافذ متى
كان من ورائها الجيوش والاساطيل

فبعد اسبوع من صدور الحكم - اى بعد قيام مشكلة
الوزارة - كتب مستر كرشو أحد القضاة الثلاثة الذين
كانوا في محكمة الجنايات خطابا الى وزير الحقانية استهله
بقوله :

« آسف لاضطرارى الى ابلاغ معاليكم اننى - بعد
مداولة مع زميلي دامت خمسة ايام - اجدنى لا أستطيع
الموافقة على الحكم الصادر في قضية محمد فهمي على
وآخرين الا فيما يتعلق بمحمد فهمي على المحكوم باعدامه،
ومحمود فهمي النقراسي المحكوم ببراءته وعبد الحليم البيلى
المحكوم ببراءته . فان الادلة على الاثنين الآخرين كانت
غير كافية ، اما باقى الحكم فهو لزميلى وعندى ان حكم
البراءة في تهمة محمود عثمان مصطفى والحاج احمد جاد
الله وأحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى يناقض وزن
الادلة الى حد الاخلال بتنفيذ العدالة . وقد بلغت خطورة
هذا الاخلال في رأيى وخطورة النتائج التى تنجم عنه حدا
جعلنى اعتبر أن من واجبي الخروج في هذه الحالة على
مبدأ المحافظة على سر المداولة وتوجهت بعد اصدار الحكم
الى دار المندوب السامى فأطلعت فخامته على رأيى
باعتباره حاميا للاجانب »

ويرى من هذا الخطاب أن مستر كرشو خالف امانة

ربما يتم الاتفاق على اختيار الخلف ، وتحقق أن الانجليز يريدون عدلى يكن ولا يريدون سعد زغلول في رئاسة الوزارة ، وتقابل سعد وجورج لويد في هذه الاثناء فسأله جورج لويد : « هل ينضم عدلى الى وزارتك اذا الفتها ؟ » قال سعد : « أعتقد ذلك » . فقال جورج لويد : « ولكن الاحساس الذى عندى لا يسمح لى بهذا الاعتقاد ! »

غير أن سعدا هو زعيم الكثرة الغالبة على الرغم من تجاوزه عن بعض الدوائر في الانتخابات ، فكيف السبيل الى منعه بمشيئة حكومة أجنبية أن يلى الوزارة الدستورية ؟

لا سبيل الى ذلك لو جرت الامور فى حدود الصراحة ، ولكن قضية الاغتيالات السياسية باقية ، ولا تزال فيها بقية صالحة للاستغلال . فلتكن هذه القضية اذن وسيلة امتناعه من تأليف الوزارة ، كما كانت قضية مثلها بالامس وسيلة اعتزاله الوزارة وهو قائم فيها

أصدرت محكمة الجنايات حكمها فى قضية الاغتيالات السياسية اليوم الخامس والعشرين من شهر مايو (١٩٢٦) فقضت « بالنسبة لمحمود افندى عثمان مصطفى والحاج احمد جاد الله ، والدكتور احمد ماهر ، والاستاذ محمود فهمى النقراشى ، والاستاذ حسن كامل الشيشينى ، وعبد الحليم الببلى بك ببراءتهم من التهمة التى نسبت اليهم وبالاخراج عنهم فوراً الا اذا كانوا محبوسين رهن قضايا أخرى »

وعلى هذا يكون اتهام الوفد بتدبير هذه الجنايات باطلا بحكم القضاء كما بطل من قبل اتهامه بتدبير مقتسل لسردار ، لان الرجلين البارزين من رجال الوفد اللذين

القضاء ، وأنه قاض واحد من ثلاثة قضاة ، وأنه نسي أنه قاض مصري لا شأن له بدعوى المندوب السامي في المسائل السياسية ، ومع هذا كان من رأى الحكومة البريطانية أن حكمه وحده هو الحكم الصحيح وأن ما عداه لغو لا يجوز الاستناد اليه . فكتب اللورد جورج لويد الى زيور باشا بلاغا يعلنه فيه : « بأن حكومته حسب النصيحة المقدمة اليها في الوقت الحاضر ترفض أن تعتبر الحكم دليلا على براءة الاربعة المذكورين كائنة ما كانت الاسباب التي بناه عليها القاضيان المصريان »

وسيلة صالحة - سواء كانت حسنة أو غير حسنة - لاستغلال القضايا في الازمات السياسية . فاذا ألف سعد الوزارة فهناك هذا البلاغ كفيل بخلق المشكلات واکراه الوزارة على الاعتزال العاجل ، لانه قد يؤدي الى قبض السلطة البريطانية على « الاربعة المذكورين » وأعات الحكومة الجديدة اعناتا لا حيلة فيه الا أن تطلق أولئك السجناء وهي لا قوة لها على اطلاقهم ، أو تستقيل هذا اذا ألف سعد الوزارة . أما اذا ألفها غيره فلا ضرورة لاتخاذ عمل من الاعمال ولا خطر من الاخلال بتنفيذ العدالة وتبرئة الجناة !

وهكذا كان . فان سعدا تنحى عن الوزارة وعدلى يكن النها ، فلم يسمع أحد بعد ذلك بخبر ذلك البلاغ ، أو الانذار ، ونفعت قضايا الاغتيال سياسة الاستعمار نفعا السريع في اقضاء سعد زغلول عن الحكومة والواقع أن سعدا لم يكن يأبى أن يتولى عدلى تأليف الوزارة ، وأنه صرح بذلك لبعض أصحابه قبل الانتخابات وبعد الانتخابات ، ولكنه بعد الانباء التي نشرتها الصحف

الانجليزية وصحفت العنصر في مصر بأنه مرغم على ذلك وانه لن يتولى الوزارة أبداً الإبدلين لان حزبه منهم في مقتل السردار وغيره من الانجليز ، أحب أن يكشف الرباء حول هذه المسألة كلها ، ولا سيما وقد صدر الحكم ببراءة الاستاذين ماهر والنفراتى من كل تهمة . فاذا نساء الانجليز أن يقصوه عن الحكم فليظهروا بعد ذلك بالسبب الصحيح من مقاصدهم السياسية المكشوفة ، لا بما يتعللون به من التعللات

فلما حدثت الأزمة وانكشفت الحيلة كلها تنحى عن الوزارة ورجع الى الراى الذى ارتضاه أولا وصارح به أصحابه وهو اسناد الوزارة الى عدلى باشا واختيار اعضائها من النواب والشيوخ المؤتلفين

والراى عندنا في موقف سعد من تأليف الوزارة في هذه المرحلة أن ولايته الوزارة لم تكن ضرورة لازمة ولم يكن فيها كذلك ضرر محذور على المصالح الوطنية لولا تلك الازمة التى خلقها اللورد جورج لويد في آخر لحظة ، وعلى هذا لا ملامة عليه في طلبها ولا في التنحى عنها

اما تأليف الوزارة العديلية الجديدة فكان على النحو الاتى :

عدلى يكن باشا للرئاسة والداخلية ، وعبد الخالق ثروت باشا للخارجية ، ومحمد فتح الله بركات باشا للزراعة ، ومحمد الفرابلى باشا للاوقاف ، وأحمد محمد خشبة بك للحرية والبحرية ، ومحمد محمود باشا للمواصلات ، وأحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية ، ومرقس حنا باشا للمالية ، وعلى الشمسى أفندى للمعارف العمومية ، وعثمان محرم باشا للاشغال العمومية

ومن تأليفها على هذا النحو يبدو لنا مقلبا التساهل الذي ارتضاه سعد لرعاية الائتلاف . اذ لم يكن في هذه الوزارة أكثر من خمسة وزراء على اتصال صحيح بالوفد، والباقيون كلهم من غير الوفديين . ولم يعهد بوزارة هامة الى أحد من وزراء حزب الكثرة ، وهم أكثر من ثلاثة أرباع النواب

وقد وصف سعد هذه الوزارة بأنها وزارة «اندماج» Amalganation لا وزارة ائتلاف Coalition كما شاع اسمها في الصحف وأروقة البرلمان ، فدل بذلك على نظره البعيد وتفريقه الدقيق بين الأوضاع البرلمانية ، فان وزارة الائتلاف قد أقيلت أقالة بعد بضعة عشر شهرا لخروج حزب القلة منها ، وليس خروج القلة بالعكس الصالح لإقالة الوزارة لو كانت وزارة اندماج في حزب الكثرة النيابية

رايت سعدا في أوقات كثيرة منذ قيامه بالدعوة الوطنية، فما أعرف وقتا تسرب فيه السأم والتعب الى بنيته وإلى نفسه كما كان يتسرب أحيانا خلال الفترة من مقتل السردار

كانت هذه الفترة أقل أوقاته حركة ولهذا كانت أكثرها سأمًا وتعبا ، وكان قصارى ما اهتدى اليه خصومه من محاربته أن يحاصروه في بيت الأمة بالجند والسلاح ويمنعوا وفود الناس اليه ، فكان يراقب الحالة على بعد ولا يملك النهوض لها بجهد من جهوده ... وكان يؤمله في الوقت نفسه أن يستطيع الموظفون الإداريون كل ما اجتروحه من إرهاق الناس واستفزازهم دون أن ينالهم جزاؤهم الذي يستحقونه ... وفي أكثر الأيام كان يسأل:

« ما الذى يوغر صدور هؤلاء الموظفين على الامة ؟ وما الذى ييغضهم فى ايام الوزارة الشعبية ؟ » وقد قلت له يوما انهم تعودوا ان يكونوا طوال حياتهم مأمورين وأميرين . ووزارة الشعب فرضت لهم حرية وفرضت للناس حرية فلا هم مأمورون ولا هم أمرون . ولو عرفوا أنها دائمة لخافوها وعلقوا رجاءهم برضاها . ولكنهم لا يحسبونها تدوم ... قال لا يبعد ان يكون كذلك . فقد كنا نعامل هؤلاء الموظفين معاملة الشركاء فى الحكومة ولا نعاملهم معاملة الالات ، وكنا ننتظر منهم غيرة وطنية ولا ننتظر منهم طاعة عمياء . فوجدوا منا غير ماتعوده

وذاث ليلة كان يسأل : « ما الذى يبعث القوة فى الشعب ؟ » وكنا ثلاثة على مائدته : محاميا معروفا والاستاذ عبد القادر حمزة وكاتب هذه السطور . فقال المحامى وطن انه يرضيه بما قال :
— يا باشا كلمة منك تبعث فيه القوة ... كلمة منك تبث فيه الحياة الفنية ... واسترسل فى مثل هذا الكلام

فنظر اليه سعد هنيهة ثم قال : « ما هذا ؟ اتريد أن تخطب ؟ اتريد أن تتحمس ؟ طيب : تفضل اخطب وتحمس . وانتظر من يسمع ! »

وكانت نفسه برمة جدا بمن يعبثون بهذا الموضوع لانه كان مهموما به لا يطيق الهزل فيه . بل كثيرا ما سمعته يتضجر فى تلك الايام من حب النكتة فى الطبيعة المصرية ويقول : « لولا أن المصريين يضحكون من زيور وغرائب لما احتملوه هذا الزمن الطويل ! »

وفى اوائل هذه الفترة زرته بفندق « مينا هوس »

وكان يأوى اليه أحيانا أيام الشتاء . فرايته كثير التفكير
كما يكون حين يلتبس عليه وجه العمل وطريق الحركة ،
وسألنى وهو ينظر الى الصحف على مقربة منه : « ماذا
يقولون ؟ »

قلت : « وماذا غير قولتهم المعهودة ! ان سعدا ترك
الميدان واستقال ! »

قل : « لو بقيت فى الحكم لقالوا انه يخرب البلد
تشبها بالمنصب ... هؤلاء لا يعتد لهم بكلام ! »

ثم نشط كعادته حين ينبعث الكلام فى موضوع نضال
بينه وبين خصومه ومضى يقول : « وهذه الصحف
الانجليزية ما بالها تمسى وتصبح وهى تلفظ بزغلول ؟ ...
ان زغلولاً يدبر ... ان زغلولاً يتربص .. زغلول .
زغلول . نعم يا هؤلاء انكم لن تستريحوا من زغلول ! »

وهكذا كان فى هذه الفترة ، يسأم ويتعب ويخيل الى
من رآه انه يهم بأن ينفذ يديه ، ثم يتحداه متحد فاذا
هو واقف على قدميه لا يسره أن يستريح منه الخصوم

رئاسة مجلس النواب

كانت رئاسة مظلوم باشا لمجلس النواب الاول مشهورة بضرب الجرس لحفظ النظام ، بحيث يصح ان يقال ان الجلسات - ما لم يحضرها رئيس الوزارة أو تستخدم فيها المناقشة لامر يشغل النواب - كانت مقسومة بين لفظ الرئيس بدق الجرس ولفظ النواب بالكلام

واذكر ان زميلنا الاستاذ محمود عزمى حرّمه مجلس النواب تذكّره التى يحضر بها المجلس لما كان يكتبه عنه من القوارص والغمزات . فانتقل الى مجلس الشيوخ واستمر على نشر اخبار مجلس النواب وهو يزعم انه يتلقى تلك الاخبار من طريق المكاشفة والتنويم ! فلقيته يوما بمجلس الشيوخ وسالته ان يرينا معجزة من معجزاته على سبيل المداعبة ... فيذكر لنا ما يجرى الساعة فى المجلس الاخر ، فهم بنظرة قليلا كأنما كان يستطلع الغيب وقال : مظلوم باشا يدق الجرس ... ! قلنا جميعا : آمنا لك بالمكاشفة .. ما فى ذلك جدال !

ففى عهد رئاسة سعد للمجلس بطل دق الجرس أو كاد . ولاحظ المختلفون الى المجلس فى العهدين ان الجرس قد أصبح من الادوات النيابية الملقاة . وكان الاجانب والمصريون على السواء يقولون : ليس هنا مجلس ورئيس ، ولكنه معلم محبوب بين تلاميذ مطيعين ولم يكن سعد يستعين فى حفظ النظام بنصوص القانون

ولا يحق الرئاسة في منع الكلام وفض المناقشات . انما كان يستعين بسلطان هو أشد رهبة من جميع النصوص والحقوق وهو سلطان المعارضة القوية والفكاهة الحاضرة ، فكان العضو من الاعضاء يقول قولا سديدا أو يصمت . لانه يخشى اذا أطلق لسانه بغير السداد أن يستهدف على الأثر لجواب مفحم أو تكتة لاذاعة من منصة الرئاسة

حدث لما ذهب ثروت باشا الى لندن لصاحبة جلالة الملك والتماس الفرصة الملائمة لفتح باب المفاوضة في القضية المصرية ، أن عضوا من الاعضاء الذين يخالفون مبدأ المفاوضة من أساسه وجه استجوابا الى نائب رئيس الوزارة يستوضح فيه موقف ثروت باشا في لندن ويخرج الوزارة احراجا لا تملك الجواب فيه ، لان المفاوضة لم تكن هي الغرض الرسمي لسفر ثروت باشا ، وانما كانت بغية متفقا عليها بين ولاة الامر يرجى أن تتاح لها الفرصة الملائمة بعد جس النبض واستطلاع الاحوال . فاذا قالت الوزارة - ردا على الاستجواب - انها ستفاوض أو انها لا تفاوض فليس في ذلك تسهيل لما كانت تنويه

والبح كثير من الاعضاء على صاحب الاستجواب أن يلغى استجوابه فلم يفعل ولم يستمع وجنح الى الاحراج والعناد . وأشار الوزراء بالطاولة والمراوغة في عرض الاستجواب فأبى عليهم سعد أن يخالف نظام المجلس ، وقال لهم : بل يعرض الاستجواب ، ونعالجه بما يستحقه الاحراج والعناد

وجاء الموعد المحدد وتلى الاستجواب ، وانتظر العضو المحترم جواب الوزارة وهو موقن بأنه قد وضعها في الفخ الذي لا خلاص منه بغير احباط المفاوضات . ولكنه لم يكذ

بتنهياً لسماع الجواب المأمول حتى فاجأه وزير الحربية -
باتفاق سابق مع سعد - قائلاً : « أن هذا الاستجواب
موجه الى شخص غير موجود »

وقال سعد : « ما قول حضرة العضو المحترم في ذلك ؟
في الواقع انه لا نائب لجلالة الملك ولا لرئيس مجلس
الوزراء ! » فسأله صاحب الاستجواب : « ايؤخذ من
ذلك ان الحكومة لا تريد أن تجيب ؟ » فقال سعد :
« ليست المسألة مسألة ارادة او عدم ارادة ، واني الفت
حضرة العضو فضلاً عما ذكرته الى ان الاستجواب يحتاج
الى ثمانية ايام حتى لو كان مستوفيا جميع الشروط ،
والدورة البرلمانية على وشك الانتهاء . فهل لا يرى العضو
المحترم أن تأجيله أولى ؟ »

أما سر الفلطة في شكل الاستجواب فهو كما رأى
القارئ انه كان موجها الى « نائب رئيس الوزراء » ولم
يصدر عند سفر ثروت باشا امر رسمي بانابة أحد عنه
في رئاسة الوزارة اكتفاء بأن يؤدي عمله في وزارة الداخلية
أقدم الوزراء الموجودين عهداً بالمناصب الوزارية

قال صاحبنا : « كيف ؟ اليس هنا فلان باشا ؟ »
فقال سعد : « نعم . ولكنّه ليس بنائب رئيس
الوزراء ! »

فتردد صاحبنا وصاح مذهولاً : « اذن من نسال ؟ »
قال سعد : « اسأل محامياً ! »
وقعد الرجل بين القهقهة والضـحـحـحـحـح ، وتأجل
الاستجواب الى موعد غير مسمى بموافقة العضو
المحترم !

وتناقش المجلس في قانون خلط الاقطان . وفيه عقوبة

مفروضة على من يخلطون صنفا منها بصنف . فنهض
أحد الاعضاء وقال :

« ولكن ألا يتفق ان يسهو أحد فيحصل الخلط على
غير قصد منه ؟ »

فضحك سعد ضحكته المعروفة وقال : « نعم يا حضرة
العضو المحترم . . يتفق ! ولكن اتقدر حضرتك أن تقول
لنا : كم كيسا من القطن تملؤه وأنت ساه عن نفسك ؟! »
وطلب بعض الاعضاء انارة طريق مقفل وعزز طلبه بأن
القتيل يقتل هناك في وضح النهار

فعاجله سعد سائلا : « ولماذا تطلب ان ينار ؟! »
وبهذه الاجوبة الحاسمة وهذه الفكاهة السريعة ، كان
يحفظ النظام في المجلس ويحفظ اللسنة في الافواه

واستطاع من ثم ان يقف في ميدان الفصل بين جميع
السلطات وجميع الهيئات ، يفصل بين الاعضاء من
انصاره ومعارضيه ، ويفصل بين المجلس والوزارة ،
يفصل بين الوزارة والانجليز ، ويمشي بالوثام بين القصر
والنواب والوزراء ، يأخذ من كل لكل حسبما تتجه
الحوادث ، وتتبدل الاحوال

ومن اخطر الازمات التي وقعت في اثناء رئاسته لمجلس
النواب وعالجها بما له من النفوذ والحنكة ازمة الوزارة
العديلية ، وازمة ميزانية الازهر ، والمخصصات الملكية ،
وازمة الجيش التي اثارها اللورد جورج لويدي عقب الحملة
التي حملها عليه مجلس النواب

فأما ازمة الوزارة العديلية فقد نجمت من اقتراح
اقتراحه بعض النواب لشكر الوزارة على مساعدتها بنك
مصر ، ثم قيل في الرد على هذا الاقتراح ان الشكر غير

لازم لانه من قبيل تحصيل الحاصل . . فاعتنم عدلى . باشا
هذه المناسبة واستقال لانه كان على ضجر وامتعاض من
مطالب اللورد جورج لويد التى لا تجرى على قانون ولا
اتفاق

وبدل سعد باشا زغلول جهده فى اقامة وزارة اخرى
- هى الوزارة الثروتية - قبل أن يتسع الافق للدسائس
والمناورات التى لاتنقطع فى السياسة المصرية

والذى نعتده نحن أن ازمة الوزارة العدلية وافقت
رضي من سعد فى تلك الاونة لانه لم يستحسن من عدلى
تهديده بالاستقالة اذا تعرض المجلس لتصرفه فى مسألة
كتاب « الشعر الجاهلى » للدكتور طه حسين ولم يكل
اليه الراى كله فى هذا التصرف . وقد كان على الشمسى
باشا وزير المعارف من قبل الوفد وكان راىه كراى عدلى
باشا فى هذه المسألة على خلاف المظنون والمقدور ، فكان
نصيبه أيضا من المجلس تجريح قوانينه التى عرضها
لتعديل برامج الدراسة وافهامه من ثم أن اضطرار وزير
الى الاستقالة أمر غير عسير ، ولو دخل فى حماية رئيس
الوزراء وحسب له حسابا قبل حسابه لرعيه

وسلك سعد فى مسألة ميزانية الازهر ومسألة
المخصصات الملكية مسلك المجاملة للقصر مع المحافظة على
نص الدستور . فقد كان كثير من النواب يلحون فى وجوب
عرض الميزانية الازهرية على المجلس ، وكان المجلس يكاد
أن يتخذ قرارا بتأييد هذا الطلب . فذكر لهم سعد أن
الدستور ينص على أن المعاهد الدينية تنظم بقانون .
فلاقتراح سابق لاوانه قبل وضع ذلك القانون
وفى مسألة المخصصات الملكية ، كان بعض الاعضاء

ينسى الدستور ويطالب الحكومة بنقصها في الميزانية وهو ما لا يجوز لانه مخالف للمادة المائة والحادية والستين من الدستور ، فكان سعد يسمح للاعضاء بالناقشة في هذه المسألة ويمنع الشطط فيها ، ويكتفى بتوجيه المجلس الى التماس تعديل المخصصات من جلالة الملك رعاية للاقتصاد . ويصيح احترام النصوص التي لا محيص عنها بصيغة المجاملة على هذا المنوال

أما أزمة الجيش فهي أعجب الازمات وأدلها على العنت الذي يلقاه الساسة المصريون من الاعيب السياسة البريطانية حيث تعمد الى خلق الازمات . فكل ما حدث من أسباب هذه الازمة أن لجنة الحرية في مجلس النواب اقترحت زيادة عدد الجيش وتحسين سلاحه ، وهو اقتراح قديم عرضه سينكس باشا نفسه في عطلة الدستور وليس فيه خروج على حدود النيابة ولا سوابق الانفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية

الا أن المندوب السامي كان موتورا من المجلس ومن الشعب لانهم استنكروا منه أن يباشر عمله دون أن يقدم أوراقه كسائر السفراء والوزراء المفوضين ، كما استنكروا رحلاته الى الاقاليم واستقباله الاعيان والوجهاء كأنه ملك يستقبل رعاياه . وليس للمجلس بد من هذا الاستنكار ، لان سكوته عنه أمر غير مفهوم الا على معنى الاقرار والتفريط في أمانته الوطنية وأمانته الدستورية ، ولكن اللورد جورج لويد لا يعرف عذرا لاحد في معارضة أهوائه وبدواته ، ولا يرى للمصريين - حكومة ونوابا وشعبا ومتطرفين ومعتدلين - الا أن يدعوا لتلك الأهواء والبدوات فكتظمتها في صدره حتى سنحت مناسبة

كانها لا مناسبة على الإطلاق ... وراح يطر الحكومة المصرية باحتجاجاته الشفوية والكتابية ، ويطلب منها ما لا طاقة للحكومة في الدنيا بقبوله ، وهو مد خدمة سينكس باشا ثلاث سنوات ومنحه رتبة الفريق . وتخويله السيطرة على الضباط في الترقية والتعيين : واتصاله المباشر بجلالة الملك ، وتعيين وكيل له ووكيل للوكيل من الانجليز ! وغير ذلك من المطالب التي اقلقت الحكومة والمجلس واضاعت عليهما الوقت في غير طائل .. فان خضعت الحكومة لهذا ، والا فالبوراج البريطانية على شاطئ الاسكندرية ، وارواح الاجانب في خطر داهم ! وان قالوا هم ونادى بعض سفرائهم بأنهم في امان يعيشون بين المصريين معيشة الاخوان ! ..

وقام وزير الخارجية البريطانية السير أوستن شامبرلن بمجلس النواب البريطاني فقال في بيان اسباب الازمة : « ان انظار فريق من رجال السياسة في مصر اتجهت الى الجيش منذ زمن وهم يرمون « أولا » الى زيادة الجيش الحالي ، و « ثانيا » الى اتخاذ سلاحا في يد حزب سياسي . ولا ريب ان هذه المساعي من المسائل التي تهتم الحكومة البريطانية مباشرة ، لان الدفاع عن القناة من المصالح الجوهرية ، وحماية الاجانب من العهود التي قطعناها على أنفسنا »

الى ان قال : « والحكومة البريطانية على استعداد للشروع توا في فتح باب المفاوضات للوصول الى هذه الغاية - وهي الاتفاق على المسائل المختلف عليها ، ولكن علينا الى ان يتم ذلك الاتفاق ان نصر على بقاء الضمانات التي دلت الخبرة الماضية على انها فعالة ! » . نعم ...

وعلى المصريين طبعاً أن يفهموا أنه لا سلامة من هذه
الازمات حتى يساقوا سوقاً الى المفاوضات !

وبعد محالّ وجدال استقر الرأي على اجابة بعض
المطالب ، وهى ترقية سبنكس باشا ومد خدمته وتعيين
وكيل له . وائتت ازمة من تلك الازمات التى تخلق من
الهباء وينضاع فيها الوقت على ساسة المصريين ثم لا
يسلمون بعدها من اللوم والاثام بالتقصير فى اعمال
الانشاء والاصلاح ! ! وقد بذل سعد من الجهد فى تهدئة
النواب والجمهور ما ليس يقدر على بذله سواه ، وكان
موضع الملاحظة عليه من بعض انصاره - ومنهم كاتب
هذه السطور - انه يشتري الدستور بأغلى من ثمنه
ويظيل المسألة حيث لا يرجى أن تقابل بمثلها أو يكف
عن العدوان

وكنت فى أمثال هذه المناسبات أقول واكتب مؤكداً
لهذا المعنى كما قلت فى أواخر مايو سنة ١٩٢٦ من مقال
فى صحيفة البلاغ :

« ويلوحون لنا بعهد كرومر والغاء الدستور وما عهد
كرومر بشر من دستور كهذا لا ينال المصريون منه الا
التبعات الجسام ، ولا يجنون منه الا الابطال والاوهام .
فاما أن نسلم للانجليز بكل زعم يزعمونه وكل مطلب
يدعونه ، واما أن ينسخوا الدستور ويعبثوا بالعلاقات
بين الشعب والعرش والبرلمان . ثم ماذا نأخذ نحن من
هذا الدستور الذى يسوموننا فيه هذا السوم الجفشوم ؟
لا شيء على الاطلاق . نعم لا شيء الا الضرر والحال مشفوعاً
بالفرقة والانقسام »

وانما ذكرت هذه الملاحظات لأذكر رد سعد عليها

وحجته في ردها ، فقد كنت اذا حدثته فيما يلاحظ من
فرط الحرص على الدستور أمام التهديد والوعيد يقول
لى : « ليذهب الدستور حيث يذهب ... هذا حسن .
ولكن يجب ان نذكر ان الانجليز قادرون على تضسييع
جهودنا كلها في طلب الدستور ، وانهم لولا رغبتهم فيه
لضاع علينا ما سلف من جهود . يا فلان ! ان في صلب
الدستور كلمات لا تزال مكتوبة بخط موظف انجليزى
في دار المندوب »

وحجته في موقفه من أزمة الجيش خاصة ، ان تضسييع
الدستور من أجلها عجلة لا تقضى بها الضرورة . ومتى كان
القوم يشيرون الى المفاوضة بلسان وزيرهم فلا ضرر من
ارجاء الخلاف كله بضعة أشهر الى ان نتفق على قرار او
يذهب الدستور الى حيث يذهب كما تقول

وعلى ضيق الوقت وغلبة الشواغل السياسية والازمات
المصطنعة ، قد اتسع المال لأعمال شتى ومقترحات
صالحة ، كالفاء السخرة وتعميم التعاون بين الفلاحين
وفتح الطرق ودرس مشكلة العمال ، وما الى ذلك .
مطالب الإصلاح الاجتماعية

غير أننا لا نريد هنا ان نسرّد سجلاً للأعمال والمقترحات
التي أشرف عليها سعد في أثناء رئاسته لمجلس النواب
فان هذه الأعمال والمقترحات قد يشرف عليها كثيرون من
رؤساء المجالس النيابية ثم لا يمتازون بقدرة غير معهود
في الرؤساء عامة . الا ان الغاية التي ما بعدها غاية فر
هذه الصناعة أن يستوى المرء فيها على مستوى الواجب
كما يتخيله التخيل ويصبو اليه التأمل .
والمثل الاعلى في الرئاسة هو الرئيس الذى يملك القدرة

على القصد في اوقات المجلس والفصد في جهوده ، ويملك
القدرة على حفظ نظامه بغير حاجة الى زواجه وقوانينه.
ويملك القدرة على تعليم أعضائه وهدايتهم الى اكبر
ما يستطيعون من صواب واقل ما يتعرضون له من خطأ

ويكون مع صيانتة لحقوق مجلسه قائما بالقسط بينه
وبين جوانب الحكومة الاخرى ، مانعا للصدام بينه وبين
ما يحيط به من القوى والعراقيل ، فبهذه القدرة استحققت
رئاسة سعد ان تحسب مزية من مزاياه وصفحة من
صفحاته ، لا ان يكون مبلغها من الذكر استقصاء جزء من
تاريخه والالام بعام او عامين من حياته

زعامة سعد وأثرها

يقول لنا علماء التوحيد ان المعجزة الكبرى لنبي من الانبياء هي المعجزة التي تطابق خلائق الامة المبعوث فيها .
فموسى بعث بالعصا الساحرة في امة السحر والكهانة ،
وعيسى بعث بآية الشفاء في امة المصابين والضعفاء ،
ومحمد بعث بالقرآن في امة الفصاحة والبيان ، فلكل منهم
معجزة تطابق احوال قومه وتستمد الاقتناع من معدنه
وأصله

فما أصدق ما يقول العلماء فيما رأيناه في عصرنا من
سير الزعماء ! فغاندى كان خير زعيم على أهل الهند لأنه
ناسك من امة النساك ، ومصطفى كمال باشا كان خير
زعيم بين الترك لأنه جندي من امة الجنود ، وسعد كان
خير زعيم في مصر لأنه فلاح من امة الفلاحين . وحسبك
أن تعتمد الى نموذج الفلاح المصرى فتضاعف ما فيه من
خلائقه وعاداته وخصائص بيئته لترى امامك سعبدا
مائلا في عظمتة المصرية ، قائما على مرتقى المثل الاعلى لتلك
الخصائص القومية ، وليست آية أفصح من هذه الآية
على صدق النهضة السعدية وجريانها مع طبائع الامور

وقد اجتمعت لسعد من مزاياه الشخصية ومن
توفيقاته العصر في حياته صفة الزعامة الواجبة على
المصريين ، او الزعامة الملائمة لاطوار النهضة الأخيرة في
هذه الامة

فهو لأنه كان فلاحا من اصحاب المراتب العالية ، قد

استطاع أن يجمع حوله السواد والعلية من أبناء الفلاحين،
وهم قوام الأمة المصرية

ولانه كان صديقا لقاسم أمين على رأيه في تهذيب المرأة
قد استطاع أن يقود النهضة الاولى التي اشترك فيها
الرجال والنساء وشملت الأمة كلها لانها شملت البيت كله
ولانه كان يطلب الاستقلال من الترك كما يطلبه من
الانجليز قد استطاع أن يمحو الفوارق الدينية والعصبية
المذهبية في الحركة الوطنية ، لان المسيحيين والاسرائيليين
قد علموا أنهم شركاء في دعوة واحدة ، وليسوا مسوقين
مع حركة دينية يطلب دعائها سيادة الترك لانهم مسلمون،
وانما الحق أن يطلبوا السيادة المستقلة لانهم مصريون

ولانه كان حاضر الفتوة ، وافر الحماسة في الشباب
والكهولة والشيخوخة ، قد استطاع أن يقود الشبان
المتلهبين كما يقود الشيوخ المحنكين ، أو استطاع أن يجمع
الجيلين في ثورة واحدة ، وقلما يحتمعان

قالت صحيفة التيمس وهى تراثيه : « مما عهد فى
الزعماء الشرقيين أنهم يعتزلون العمل قبل زملائهم
الغربيين . الا زغلولا ، فانه احتفظ بنشاطه الغزير الى
النهاية ، وليس بين الثائرين المتطرفين فى التاريخ الا عدد
قليل بقيت له عقيدته السياسية على شدتها وعنفوانها
بعد الخمسين ، ولكنه هو بلغ اقوى ما بلغ من السلطان
على الجماهير عندما ناهز الستين ، وكأئما كان تقدمه
فى السن يزيد من حماسة الشباب ونزواته ! على أن
مفاجآت طبيعته وأطوار حياته وتقلبه فى تحصيل العلم
بين الفقهاء العرب والاساتذة الفرنسيين ، ومضاء عزيمته
وفصاحته وما كان من الاثر على تربية ذهنه لاناس بينهم
من الاختلاف مثل ما بين جمال الدين داعية الجامعة

الاسلامية واللورد كرومر - كل هذا لا يكفي لتفسير قبضته الفريية على شعب كثير التحول . فان وراء كل هذا ، وفوق كل هذه العوامل المؤهلة للنجاح قدرة خاصة قيضت له ذلك النفوذ على أبناء وطنه ، ومفناطيسية شخصية تجذب اليه الالوف من التابعين «

وقد أدى البحث في أصل سعد الى اختلاف الاقاويل بين قائل يزعم انه من البدو وقائل يزعم انه من المغاربة وقائل يزعم انه ليس من هؤلاء ولا هؤلاء ، ولكنه يشبه الترك في بعض الملامح والاخلاق ، فليخلفوا ما شاءوا وليعزوا كل منهم أقاويله بما شاء ، فان الحقيقة التي لا تقبل الجدل الكثير أن صفات سعد التي لا شك فيها هي أصلح الصفات لزعامة المصريين . وأن مزياه الشخصية ، وتوفيقاته زمانه السياسية والاجتماعية قد جعلته الزعيم المصرى الذى ليس بين معاصريه أحد أجدر منه وأولى بالزعامة ، وذلك وحده كفى بتقرير مكانه كما قرره لنفسه وقررتة الاحداث والتوفيقات

فهو في طبيعته العملية ، وفصاحته المقتنة ، وفكاعته المرتجلة ، وعزيمته الماضية ، وسماته المهيبة ، ومنزلته الرفيعة ، خير من ترشحه مصر لزعامتها من صميم تكوينها ، وأنه لأصل في زعامة الشعوب ليس بعده رسوخ ولا عمق في الاصول

كان ساحرا للفلاح الساذج وابن البلد الظريف : سمعه فلاح من قنا في الاحتفال بعيد النيروز فبكى . ثم أفاق لنفسه وهو شيخ لم يتعود أن يبكى الا لحادث يصيبه في آله أو ماله ، فطفق يعجب لنفسه ويسأل من حوله : ما بالى أبكى ؟ أمات أبى ؟ أمات أمى ؟ أغرقت مراكبى ؟ أجذب زرعى ؟ وما لهذا الرجل يبكىنى ؟ أساحر هو ؟

افاتن هو ؟ والله لا ادرى !! ولكن الفلاح الساذج الحائر في بكائه قد بين لنا أوجز البيان أن سلطان سعد على النفوس المصرية حادث كحوادث القضاء والقدر أو هو من قبيل الحوادث التي تحرك تلك النفوس وتهزها في أعماقها ، أو هو من قبيل تلك العوامل التي ظن الفلاح الساذج أنها هي وحدها خليقة أن تسيل الدموع من عينيه

وسمعه مصرى من أبناء البلد يخطب في نادى «سيروس» ويضحك ضحكته العالية من خصومه . فما تماك أن صاح : « ياسلام باباشا ! ضحككت حلوة . حلوة جدا . الله ! الله ! » . فما ترك سعد هذا التعقيب « البلدى » على ضحكته الساخرة أو الساحرة دون أن يشفعه بتعقيب من جنسه ، وهتف بالحاضرين في طلب السكوت كما يناسب المقام : « سمع . سمع . هس ! »

فمواقف الخطابة أو مواقف الزعامة لم تكن عند هذا الزعيم الا تيارا جارفا ينبعث من قرارة وجدانه ، فيحتوى الحاضرين في غمراته ويردهم الى عنصرهم الاصيل فيشعرون على البديهة أنهم وهذا الزعيم من موطن واحد في الشعور وموطن واحد في الارادة ، وموطن واحد في الجد والفكاهة ، غير أنه يقدر من حيث لا يقدر ، أو يقدر وهم من ورائه تابعون

والزعامة اذا بلغت هذا المبلغ من الاصاله كانت قوة مطبوعة — بل فرصة الهية — لا تفرط فيها أمة رشيدة ، ولا تقدر على التفريط فيها أمة ولو كان ديدنها التفريط . لان الامر في هذه الزعامات من وراء المشيئة والتدبير وقد يكون في الامة عشرات أو مئات يقاربون ذلك

الزعيم في جملة الصفات او يفوقونه في بعض الصفات ،
 لكنهم لا يفنون عنه ولا يعوضونه وهو واحد وهم عشرات
 او مئات ، لان الفضل في الزعامة للدرجة والنوع لا
 للعدد والكثرة ، والشأن هنا كانشان في درجات الجمال .
 لو اجتمع الف وجه على اعتدال في المحاسن لما بلغت كلها
 من الاثر والفتنة ما يبلغه الوجه الواحد الفائق في حسنه ،
 ولا لوم على القلوب اذا هي آثرت ان تفتتن بذلك الوجه
 الواحد اضعاف ما تفتننها تلك الوجوه الشتى ، لان
 الطبيعة لا تحس الا هكذا ولا يحسن بها ولا ينفعها ان
 تنحرف عن سواها ، وكل احساس مطبوع فهو قوة
 مطبوعة نافعة في ايقاظ قوى الافراد وقوى الشعوب ،
 ومتى كان سبب التأثير طبيعيا فالتأثير لا جرم طبيعي
 لا اصطناع فيه ، وانما الافة الكبرى ان تكون الزعامة من
 توليد الاصطناع والواربة والتمويه والتواطؤ على الفس
 والمغالطة والانتفاع ، فانها تكون حينئذ كالصحة التي
 تصنعها المخدرات ليست من الصحة وليست من الشفاء ،
 ولكنها من السقام

لما نهض سعد بالدعوة الوطنية ، لم تكن مصر خالية
 بطبيعة الحال من أولئك « المحكمين » الازليين او أولئك
 المتدخلين احلاس القهوات الذين يخطئون كل عمل
 ويخطئون كل رجل ويخطئون كل راي ، ولا يحسبون
 الامور في الدنيا تجري ابدا الا على خلاف ما يحكمون
 ويستحسنون . ثم لا يعرفون بعد ذلك انهم هم
 المخطئون

كان هؤلاء المحكمون الازليون يرون كل انسان في مصر
 صالحا للزعامة الا الزعيم القائم بها في حينها . لان اصول
 الصناعة تقضى بذلك ، والا لم تكن هناك صناعة ولم تكن

هناك قهوات ... ولم يكن هناك محكمون
أفما كان زيد أولى بحل القضية المصرية لانه مقرب من
الانجليز ؟ أفما كان فلان أولى منهم جميعا لانه خليفة
فلان . ولعلمهم لو طولبوا بالاتفاق فيما بينهم لما انتهوا
الى اتفاق ، لان الثروة لم تكن قط وسيلة الاتفاق . وانما
كانت وتكون ابدا وسيلة المحال والشقاق

واوجز ما يوصف به هؤلاء - على احسن الظنون
بهم - انهم كسماسة الزواج : كل خطيب عندهم غير اهل
لخطيبته وكل خطيبة عندهم غير اهل لخطيبها . الا أن
يكون لهم نصيب في الوساطة والمهر والوليمة . وعندئذ
يكون كل خطيب وخطيبة في الدنيا على مايرام

واذا حاورتهم باصطلاح سماسة الزواج فليس بالنادر
أن يصيبوا من حيث يخطيء الأزواج والأصهار . فهذا
الفتى الممقوت خير من جميع الفتيان لانه يملك المستقبل
وينتظر الميراث ، وهذه الفتاة الدميعة السقيمة خير من
جميع الفتيات لانها تدخل الى بيت قرينها والوظيفة معها
بجاه أبيها أو ذويها ، وهذا الشيخ خير من جميع الشبان
لانه غدا يموت ، وهذه المرأة النصف لا تضارع في بيت
القرين لانها تغنيه ولا تحاسبه على ما يبقيه ويفنيه :
نصائح نافعة من حيث ينظر السمسار وأشباه السمسار ،
ولكن النصائح التي هي أنفع منها وأغلى هي النصائح التي
يستمتع اليها الناشئ الصغير بالهامه والناشئة الصغيرة
بالهامها ، لانها هي النصائح التي توحى بها الفطرة الخالدة
وتنوط بها بقاء الحياة وتقدم الاحياء

وهذا الالهام هو الذى استمعت اليه الامة المصرية ولم
تستمع الى حكمة السماسرة وأحلاس القهوات ، فما
كانت تلبية سعد الى ندائه سبيلا الى المنافع أو سبيلا

الى الوظائف او سبيلا الى الراحة والاطمئنان ، ولكنها كانت على تقيض ذلك مضیعة للمنفعة والوظيفة ، مجلبة للمحنة والبلاء . فطاعتها هى من قبيل الطاعة التى يلهيها الناشئ والناشئة لصوت الفطرة ودعاء السرية . يخطئ من يسمعها فى بعض الاحايين من الوجهة الدنيوية ، ويخطئ الف مرة من يصم عنها اذنيه من وجهة الحياة الباقية والحكمة الخالدة ، وان كان خطاه لا يظهر له ولا للآخرين . لان الذى يفقد الكمال لا يشعر بفقد الكمال ، او لا يعترف بخسارته كما يعترف فاقد الخبز والحطام

واذا ظفرت الامة بالزعيم الذى تكون طاعته من قبيل هذا الالهام فتلك هى الزعامة التى تنتظرها الاجيال بعد الاجيال ، وتلك هى الفرصة التى يخشى عليها الضياع . لان الزعامة التى تكون طاعتها من قبيل الاهتداء بحكمة السماسرة واحلاس القهوات هى فرصة لن تضيع ، اذ هى فرصة موجودة كوجود المنافع وعلم الحساب فى كل مكان

هذا الالهام الفطرى هو الاثر الاكبر لزعامة سمسعد زفلول ، وهو شئ لا يدخل فى الاحصاء والارقام ، ولكنه مع هذا شئ لا غنى عنه لكل منفعة او مصلحة يدركها الاحصاء وتحصرها الارقام

والزعيم لا يحاسب فى التاريخ بحساب الدفتر الذى يجعله الاجير فلا يعطى فيه درهما الا بما يقابله من عمل فى ساعات النهار ، ان الرجل الذى لا تظهر مآثره الا بهذا الحساب لهو انقص الناس فى صفات الزعامة وقيادة الشعوب ، لانه اذن يعمل بيديه كما يعمل الآخرون ويتلقى جزاءه كما يتلقاه سائر الناس ويحاسب بمفرده بما يدعو الناس اليه ، وانما يحاسب الزعيم بحساب

الشمس التي تشرق على الحقول ، أو حساب النهر الذي يجري بين الاعشاب والاشجار . لا يضرب كلاهما فأسا ولا يفرس جذرا ولا يخط سطرا بهندسة ولا يبنى جدارا على حوض أو خزان ، ولكن الضاربين بالفؤس جميعا والفارسين للجذور جميعا والعاملين في الهندسة والبناء جميعا لا ينبتون سنبلة واحدة بغير الشمس والماء

فاذا استطاع هذا الزعيم أن يبت هذا الروح أو يوقظه أو يجمعه حواليه ، فكل ما تنشئه الامة وهى مأخوذة بهذا الروح فهو من عمله وصنع يديه ، أما اذا كان عمله كله هو ما يعمل به بنفسه ويرسم عليه طابع يديه فما هو بزعيم

وسعد زغلول قد بث في مصر هذا الروح ، أو هو قد أيقظه ، أو هو قد جمعه حواليه . فكل ما نهضت به الامة من اشتغال بالصناعات أو مصارف الاموال أو شركات التجارة أو معاهد التعليم أو مجامع السياسة مما لم يكن فيها قبل تلك النهضة ، ففيه سهم لا ينكر لزعامة سعد زغلول

هذه الزعامة هي التي التقى حولها المصريون فعملوا انهم امة ، وعلموا انهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم امة ، وانهم رجال ونساء ولكنهم امة ، وانهم شيب وشبان ولكنهم امة ، وانهم حضريون وريفيون ولكنهم امة ، فانبعثت للامة حياة ماثلة الى جانب حياة كل فرد وكل طبقة وكل طائفة وكل جنس وكل دين ، وراينا الايام التي نسي فيها اللص انه سارق ولم يذكر الا انه مصرى من المصريين ، ونسيت فيها البائسة الموصومة انها متاع مهين ولم تذكر الا انها مصرية تطالب بقضية ، وفهم حتى هؤلاء أن هنالك معنى من معانى الرفعة الانسانية يسمى

الشرف ويسمى الحياء ، بل رأينا السنين التي لبث فيها
المئات والالوف يسامون الخسار فيقبلون الخسار ولا
يقبلون المراء في العقيدة ، ويخبرون بين منفعة النفس
ومنفعة الامة التي يدينون بها فيختارون منفعة الامة ولا
يحفلون بمنفعة النفس ولا بمنافع الال والبنين . وتلك
هنيئة قومية لا تدخل في حساب الارقام ، ولكن الامة
التي تهملها وتبخس قدرها لا تدخل هي نفسها في حساب
وسرى قبس من روح الوحدة المصرية الى كل امة في
الشرق تعلم ان شأنها في طلب الحرية كشان المصريين ،
وان حاجتها الى الوحدة الوطنية كحاجة المصريين . فظهر
الوفاق بين الطوائف في بلدان لم تعرف قط وفاقا ولا
رغبة في وفاق ، واصبح سعد زغلول علما للنهضة الشرقية
بأسرها لا للنهضة المصرية وحدها ، ورمزا لدعوة الوحدة
في كل بلد ممزق بين العصبية الداخلية والمطالع الاجنبية
روى موظف مصرى انه لقي المهاتما غاندى في لندن حين
زارها لحضور المؤتمر الهندي فيها فجرى الحديث بينهما
عن القضية المصرية واستطرد الى ذكر سعد فقال المهاتما:
« اننى تتبعت سيرة هذا الرجل القدير من سنة ١٩١٩
الى الان ، ولا يزال له في نفسى اثر عظيم ، وانا اعدّه
قدوة واراها بمثابة أستاذ »

قال الموظف المصرى : « ذلك تواضع منك ولا ريب .
ان الامة المصرية اربعة عشر مليوناً وانت قد شملت
حركتك ثلاثمائة وخمسين مليوناً من الناس »

قال المهاتما : « على هذا التقدير يكون سعد هو صاحب
الفضل في السبق والابتداء . ثقب ان الحركة الهندية
سارت على اعقاب الحركة المصرية . انى اقتديت بسعد
في اعداد طبقة بعد طبقة من العاملين في القضية الهندية ،

فلا تعتقل طبقة منهم الا لحق بها خلفاؤها على الاثر ،
وعن سعد اخذت توحيد العنصرين ولكنى لم أنجح بعد
كما نجح فيه ... ان سعدا ليس لكم وحدكم ولكنه لنا
أجمعين »

وأيا كان نصيب هذه الرواية من الصحة فالحقيقة التي
لا تحتاج الى اثبات ولا استشهاد هي ان الوحدة المصرية
سابقة لكل وحدة في دعوات الشرق الوطنية ، وان الوحدة
المصرية مدينة لسعد بمزاياه التي توافرت له او توافرت
حول ، فجعلته دون غيره أصلح الزعماء للزعامة على جميع
المصريين

لقد كانت الزعامة بداهة فيه تقابلها التلبية البديهة من
الجهاهير . كان يدبر ويقدر ويأخذ الامور بالروية والنظر
البعيد ولكنه لا يعول على التقدير والتدبير بعض تعويله
على البداهة التي ترتجلها الشعوب في غير تكلف ولا
استعصاء ، وعنده ان العناية الالهية تعمل في هذه
البداهات المرتجلة ما ليس يخطر على بال ، ومن ثم كانت
كلمته التي يرددها كلما اتجهت الحوادث الى غير اتجاهها
المنظور او انفرجت الازمات من غير مظنة الفرج المقدور :
« انها العناية .. انها العناية ! » ويرفع بصره الى السماء
ولا يزيد

أذكر في الايام التي اعقبت عودته من المفاوضات مع
مستر مكدونالد ، اننا زرناه وعنده الاستاذ حامد جوده
المحامى يقترح عليه بعض الاراء

فقال سعد بدعائته الممهودة : « يا حامد . انا ختمت
العلم ! فهاثوا العمل الناجع ، فلا حاجة بى الى اقتراح »
ثم قال : « ماذا تروننا صانعين في مواجهة الانجليز ؟ »
قال أحد الحاضرين : « الاضراب العام يشترك فيه

الموظفون حتى تجاب مطالب البلاد :
 فسأل الباشا : « وهل يقع هذا الاضراب ؟ »
 - فقال بعض الحاضرين : « يقع عاما » . وقال غيرهم :
 « يقع في بعض الجهات » . وخالفهم آخرون فقالوا انه
 لا ينتظم ولا يطول

قال سعد : « الدليل على انه لا يقع ولا يصمد طويلا ان
 وقع انكم مختلفون فيه ... ان هذه الحركات لا تأتي الا
 عفوا » . وقالتها بالفرنسية Spontanement وعندما يكون
 الجو مهيئا لن تختلفوا فيها بل تجيبوا بلسان واحد : « انها
 امر واقع لا ريب فيه »

ولتعويل سعد على هذه البداهة كان لا يكرب ذهنه
 كثيرا بهموم المستقبل ولا يزيد على ان يعطيها حقها من
 التفكير والروية ثم يدع البقية للمفاجأة أو للبداهة أو
 العناية كما يقول . واطمئنانه الى المستقبل من هذه
 الناحية كاطمئنان التاجر الغني الوطيد المكان الذي يعمل
 عمل الرجاء ولا يضره ان تفاجئه السوق بالهبوط أو
 الكساد ، لانها كيفما تقلبت واضطربت لن تجده الا على
 استعداد للصعود والهبوط ، وغيره قد يطمئن الى
 المستقبل هذا الاطمئنان فيضيع ويبور ، اما هو فالثروة
 التي لديه ضمان لا يعتريه خذلان ، فمن فضول الوهم ان
 يكرب نفسه طويلا بالوساوس والهموم

كان لقومه مدد من عزمه وكان لعزمه مدد من قومه ،
 وكانا كالشحنتين الكهربائيتين كلتاها بمفردها في سكون .
 ولكنهما لا يلتقيان حتى تندفع القوة الكامنة التي لا تندفع
 على انفراد
 ولم يكن اقدر منه على الاتجاه والتوجيه ان لم يكن

بوحى البداة فىالكلام الذى يبلغ مبلغ البداة من اخلاذ
سامعية

كان خصومه يدسون عليه فى بيت الامة اناسا من
المشافيين الذين لا خلاق لهم ليلفظوا فى مواقف التأثير
والاحتدام ، فيفسدوا الخطاب عليه وعلى السامعين ،
وكان الجمهور يحار فى تاديب هؤلاء لانه لا ىدرى هل
يتركهم فيفوته حظ السماع أو يجاوبهم فينقطع الخطاب.
وتماذى سليف من هؤلاء يوما فضاى الجمهور به ذرما
واخذوا بتلايبه وبهم اشفاق من ضياى الخطابة فهم
يترددون ولا يدرون كيف يصنعون : هل يضربونه فيقع
الاضطراب أو يرسلونه فيعود ويجترىء امثاله السلطاء
على مثل عمله .. وكخطف البرق تدر الكلم من سعد
فيكون فيها فصل الخطاب مع هذا السليف ومع من
تحدثه نفسه من زملائه بركوب هذا المركب المسير ،
ويقول سعد : « لا يضرب فى بيتى ا » . ويترك مقام
الخطابة ! وكخطف البرق يفهم الجمهور ما يريد...
وينقطع دابر هؤلاء السلطاء فلا يرجعون

كتب سعد وهو فى نحو العشرين من عمره فى الوقائع
المصرية - صحيفة الحكومة - يشهر بالاستبداد ، ويحض
الناس على دفعه ويستشهد بقول النبى عليه السلام :
« ان الناس اذا راوا الظالم فلم يأخذوا على يديه اوشك
ان يعصم الله بعقاب من عنده » ويختتم كتابته بقوله : « ان
شريعتنا شريعة سمحة تأبى ان يتولى أمور ذوبها من
لا يراعون للشرع حرمة ولا يحفظون للسنة ذمة . وتوجب
الشورى على كل من الرعية والحاكم جميعا . ذلك هو
الحق والله يهدى من يشاء الى سواء السبيل »

ويروى عن السيد جمال الدين الافغانى انه امر تلاميذه
بالكتابة فى موضوع الحرية فكان سعد وهو اصغر التلاميذ
سنا احسنهم كتابة فى هذا الموضوع . فقال السيد :
« ان من علامة نشان الحرية فى هذه الامة ان لا يجيد
الكتابة فيها الا ناشئ كهذا الفتى ! »

وحضرته اثناء الحرب العظمى يسمع قصيدة حافظ
العبرية فما استعاد ولا صفق فيها لآبيات كما استعاد
أبيات الشورى وصفق لها ، حتى مال اليه محمد محمود
باشا يداعبه قائلا : «معلوم !.. وكيل الجمعية التشريعية»
فكراهة الاستبداد فى طبعه
وقيادة الشعوب فى طبعه

ولو لم يكن حبه الحرية مصلحة عامة وعقيدة راسخة
لكان مصلحة خاصة تقوم عنده مقام العقيدة ، فهو يذود
عن كبريائه حين يقضى للفلاح بحق الحرية ، ولا يرى فيه
راى الزملاء من حكام الترك الذين يقضون عليه بالخضوع
ويقضون لانفسهم بالسيادة . ومن اتفقت له كراهة
الاستبداد ، والقدرة على دفعه ، واستنهاض الشعب الى
صدع قيوده ، والشعور مع الشعب بعزته وهوانه ،
فقد رشحته ارادة الغيب ولم ترشحه ارادة الناس للزعامة
والاضطلاع بهذه الامانة ، واصطلحت هداية الالهام وهداية
التفكير على تقديمه لهذا الامر الكبير

لقد وجدت الامة المصرية نفسها على يدى سعد ، ولم
يكن لها قط وجود اكمل من وجودها الى جانب هذا
الزعيم ، وهذا اثر لزعامته لا شك فيه ! وهذا وحده فى
عالم السياسة اثر يعلو على جميع الآثار .

فهرس

ص	
٧	● مقدمة
١٠	● سعد فى سطور
١٢	● القارعة
١٨	● الثورة
٣٣	● سفر الوفد الى باريس
٤٨	● الوفد فى أوروبا
٦٧	● من سفر الوفد الى لجنة ملنر
٩١	● المفاوضات فى لندن
١٢٢	● تصريح ٢٨ فبراير
١٣٠	● من المنفى الى الوزارة
١٥٧	● فى رئاسة الوزارة
١٩١-	● من رئاسة الوزارة الى رئاسة النواب
٢١١	● رئاسة مجلس النواب
٢٢١	● زعامة سعد وأثرها

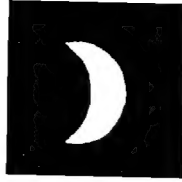
رقم الإيداع بدار الكتب : ٤٨٣٩ - ١٩٨٨
الترقيم الدولى : . - ١٣٧١ - ١١٨ - ٩٧٧ ISBN

وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

السيد / عبد المال بسيوني زغلول -
الكويت : الصفاة - ص. ب رقم ٢١٨٢٣ تليفون ٧٤١١٦٤

أسعار البيع للعدد الممتاز فئة ١٥٠ قرشا للمقارء في مصر

سوريا ٥٠ ليرة ، دى ١٠ دراهم ، لبنان ٧٠٠ ليرة ، ابوظبى ١٠ دراهم ، الأردن ٦٠٠
فلس ، اليمن ١٠ ريالات ، الكويت ٥٠٠ فلس ، تونس ١٧٥٠ مليما ، العراق ٤٥٠٠ فلس ،
مسقط ١ ريال ، السعودية ٧ ريالات ، المغرب ١٨ درهما ، الدوحة ١٠ ريالات ، غزة
والضفة ١ دولار ، البحرين ١٢٠٠ فلس ، ايطاليا ٣٠٠٠ ليرة



هـَذَا الكتاب

« زعيم ثورة ١٩١٩ سعد زغلول » سجل واف عن النهضة المصرية التي نهضتها مصر على أثر الحرب العالمية الأولى ، وهي نهضة عظيمة وجدت زعيمها العظيم في سعد زغلول الذي لم يكن زعيم رهط معين ، او حزب محدود ، او طبقة خاصة .. بل كانت الأمة ممثلة في زعامته الفذة ، وكانت زعامته معبرة عن آماني الأمة كلها .

ولهذا امتزجت ثورة ١٩١٩ بحياته - كما ترى في هذا الكتاب القيم الذي دبجته براعة الكاتب الكبير الأستاذ عباس محمود العقاد - فلم يكن سعد قائدها فقط ، بل كان روحها الباعث .. من كوامن الحياة ، وحوافز النهضة والتوثب .

وقد حلل المؤلف عبقرية هذه الزعامة تحليلا بليغا تلك الثورة ، وتحدث عن شخصية سعد القائد النائر ، من صفات عظيمة بعثت في الأمة القوة والشجاعة والاثار تخش جبروت الانجليز ، ووثبت تطالب بحقوقها ، وحريتها وكرامتها ، حتى ادركت ظفرا ونجاحا ، ومازالت ناهضة تعفل للهدف الاسمي والنجاح الكامل .

ودار الهلال تعيد نشر هذا الكتاب بمناسبة ذكرى ١١ زغلول ، والذكرى المؤوية للأستاذ عباس محمود ا

